

1- السياق الثقافي

1.1 المنظور الاجتماعي الثقافي

كان الأردن جزءاً من سوريا الطبيعية حتى عام 1921 عندما أنشئت إمارة الأردن الشرقية. وطبقاً للباحث هاني العمدة في كتابه "السياسة الثقافية في الأردن"، كان توزيع سكان تلك الإمارة كما يلي: 65% من الفلاحين، و30% من البدو، و5% من العاملين المقيمين في القرى الريفية أو المجتمعات الصغيرة. وكان التعليم قاصراً على من هم في السادسة، من خلال 21 مدرسة، وباللغة التركية. نتيجة للثقافة العثمانية السائدة، ونتيجة للهجرة المتوالية للجراكسة والأرمن والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين، تغير التوازن الديموغرافي في عام 1950، ليصبح كما يلي:

45% من الفلاحين، و26% من البدو، و29% من العمال وسكان المدن التي أقيمت نتيجة للهجرة.

في بداية ستينيات القرن العشرين، كان تعداد سكان العاصمة عمان يعادل ربع إجمالي عدد السكان، مما عزز كل مجالات التنمية فيها، بما في ذلك الثقافة والتعليم والاقتصاد. وقد ساعد هذا إلى حد ما على بناء الاستقرار الاقتصادي، وبدء الاهتمام بالهيكل الثقافي. ولم تكن لهجرة المزيد من الفلسطينيين بعد نكسة 1967 آثاراً كبيرة على الهيكل الديموغرافي كما كانت الحالة عام 1948، نتيجة لقلّة عدد المهاجرين عندئذ.

وكما تأثر العالم العربي بأكمله بالنكسة، كانت هناك آثار لحظية على الأردن، فقد زاد الشعور بالولاء إلى الوطن الأم والرغبة في الدفاع عنه. وقد انعكس ذلك على الثقافة في شكل نثر وأشعار المقاومة، والبحوث التاريخية التي أجريت تحت رعاية الحكومة وبتشجيع منها. وقد تنوعت وسائل الحث في ذلك الوقت ما بين الاتجاهات الغربية والتراث العربي والإسلامي، والمواقف السياسية والاقتصادية.

شهد الفترة التالية صراعاً بين الحكومة والأحزاب السياسية حتى بداية التسعينيات. وشهد الأردن عدة أحداث سياسية بارزة ومؤثرة، مثل معركة الكرامة في عام 1968، وأحداث أيلول الأسود في عام 1970، عندما واجه النظام الأردني المليشيات الفلسطينية، والصراع المباشر مع الأحزاب السياسية، وإيقاف العمل البرلماني. وقد أثرت تلك الأحداث على استقرار الأردن، مما دفع الحكومة إلى إحكام قبضتها على المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية. وفي نفس الوقت، استمر تطوير التعليم، مما ساعد على إنشاء جامعة الأردن عام 1962، وجامعة اليرموك فيما بعد.

ومنذ إعادة بدء نشاط البرلمان والأحزاب السياسية في وقت مبكر من التسعينيات، ظهرت مؤسسات مدنية تناولت الثقافة. كان هناك ما بدا وكأنها نهضة ثقافية، خاصة عندما لجأ الكثير من الكتاب والفنانين العراقيين إلى الأردن بعد حرب الخليج. ولكنها سريعاً ما اختفت نتيجة غياب أجندة ثقافية واضحة، إضافة إلى التركيز على التراث أكثر منه على الحداثة. كما أدت زيادة التحفظ والاتجاهات

الدينية إلى بعض التغيرات الاجتماعية، وبالتالي لا يمكننا التحدث عن الكثير من المثقفين الأردنيين البارزين وأصحاب التأثير.

ويمكن النظر إلى الهيكل الاجتماعي والثقافي والديني للمجتمع الأردني على أنه المرجع الذي يمكننا أن بناء السياسات الثقافية عليه، حيث نظام العشائر أحد تلك الأسس.

المنظور التاريخي: السياسات والأدوات الثقافية

منذ تغير الهيكل الديموغرافي نتيجة للتهجير القسري للفلسطينيين إلى الأردن في عام 1948، ظهرت الحاجة إلى التوسع في المدن وتطوير التعليم وزيادة عدد المدارس وتنمية الدخل والحاجة إلى قانون للثقافة. صدرت المجلات الثقافية "الأفق الجديد"، و"صوت الأجيال" بواسطة مدرسة السلط الثانوية. وحتى نسخة 1967، تم تبني الخطة الاقتصادية والاجتماعية الخمسية للتنمية (1936 - 1967)، وتم مدها لتكون خطة سباعية (1964 - 1970). كان المعدل السنوي لنمو الدخل 9%، ومعدل نمو السكان 3%، ومعدل نمو عدد الطلاب 8.2%. وفي نفس الوقت، أنشئت إدارة الثقافة والفنون في وزارة الإعلام، إضافة إلى جمعية المكتبات الأردنية. وبدأت الحركة الثقافية تنشط من خلال المعارض الفنية والمسرحيات.

بيد أن الحكومة زادت من الإنفاق العسكري بعد نسخة 1967، مما أوقف النمو الاقتصادي، وأدى إلى إلغاء الكثير من المشروعات التي كانت قد تمت الموافقة عليها في الخطة التنموية. تولت جامعة الأردن رعاية النشاطات الثقافية في ذلك الوقت، وزادت طباعة الكتب زيادة ملحوظة. وفي منتصف السبعينيات، بدأ الاقتصاد في التعافي، واستؤنفت الخطة التنموية. كانت التعبيرات الثقافية والخطط والسياسات الثقافية ذات محتوى قومي. صدرت مجلة: "الفنون العامة" عام 1974. واهتمت وزارة الثقافة والفنون بالتراث العام بطرق كثيرة، مثل إقامة معارض الأعمال اليدوية و بث الأغاني والموسيقى الفولكلورية عبر الإذاعة والتلفزيون. وفي ذلك الوقت، وقعت الكثير من اتفاقيات التعاون الثقافي بين الأردن والبلدان العربية وبعض البلدان الأجنبية.

أكدت أهداف الخطة الخمسية (1976 - 1980) على دور المرأة في الإنتاج والتنمية الاجتماعية، وتشجيع الإنتاج التلفزيوني الذي ساعد على نشر الدراما الأردنية. وأنشأت الجامعة الأردن كلية الفنون الجميلة، إضافة إلى إقامة المتحف الوطني الأردني.

كانت أهم نقاط التحول في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات هو التحول إلى الديمقراطية وإعادة تفعيل البرلمان، وإجراء الانتخابات البرلمانية بعد أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة وقعت في الأردن. لذلك، شكل الملك الهيئة الملكية الأردنية للأفلام لتطوير الميثاق الوطني في 9 أبريل 1990.

وضع الميثاق لتعزيز قواعد العمل العام وتحديد أساليبه، ووضع الخطوط الإرشادية للتعددية السياسية كدعامة أخرى للقاعدة الديمقراطية، على مبادئ دستورية وتراث سياسي وقومي، والسياق الاجتماعي الحالي، مما يضمن استمرارية التنمية القومية والتحول الديمقراطي في البلاد.

تناول الميثاق القضايا الاجتماعية بالتركيز على العائلة والإنسان والحرية الشخصية والفرص المتساوية والمساواة بما يتفق والدستور.

وفي المجال الثقافي، أقر الميثاق أن الثقافة القومية تنتمي في الأساس إلى الثقافة العربية والإسلامية أيديولوجياً وفنياً وإبداعياً، حتى يمكن تحقيق التقدم والتنمية الاجتماعية. وتم وضع عدد من الخطوط الإرشادية لتشكل أساساً كل الخطط الثقافية والتنمية.

تضمنت الخطوط الإرشادية الالتزام باللغة العربية والمحافظة عليها وتطويرها، وتشجيع الترجمة من العربية وإليها، وحث المؤسسات الأكاديمية والعلمية على مواصلة مجهودات التعليم، وتشجيع النشر بالعربية في مختلف العلوم والآداب والفنون وحماية التراث الثقافي القومي ونشره من خلال الأساليب العلمية، ونشره وتشجيعه من خلال الإمكانيات المتاحة وبالتعاون مع المؤسسات الثقافية العربية والإسلامية والدولية. وقد شدد الميثاق على التفاخر بالتاريخ الإسلامي والعربي، والمحافظة على التاريخ القومي الأردني، وتوثيقه، والمحافظة على الآثار، والتعريف بأحداثها ودراساتها وتعليمها. كما دعا الدستور إلى بذل الجهود لتشجيع تعليم المواطنين في جميع أنحاء المملكة، وزيادة ثقافتهم القومية وتنميتها من خلال الوسائل المتنوعة المتاحة لضمان مشاركتهم في التنمية الثقافية المتكاملة. كما ركز على الأساليب المختلفة لتشجيع الثقافات الأصلية والقومية ونشرها من خلال المكاتب ومراكز المعلومات والمسارح والمعارض والمتاحف. كذلك أبرز الإنجازات الثقافية والحضارية للأردنيين العرب. وفي نفس الوقت، أكد على الحاجة إلى الرعاية الخاصة للأنماط المختلفة للتراث العام الأردني كأفرع إبداعية تثري الثقافة الوطنية، وتطويرها بما يتفق والاتجاهات العصرية، وتعزيز تضامن الهيكل الثقافي الوطني. كما أكد حق الأدب الأردني والمثقفين ورجال الكتابة والفنانين والشعراء على الانفتاح على الثقافات المتعددة، حيث إن ذلك ليثري الثقافة الوطنية ويحفظ روحها بطريقة تتناسب والقيم الإسلامية العربية. كما أكد على احترام الحقوق الفكرية، وتحديث التشريعات التي تضمن للكتاب والمبدعين المختلفين حقوقهم.

كان هناك رخاء في التسعينيات في كل مجالات الثقافة نتيجة للحرية التي توفرت للمثقفين في المجالات المختلفة.

ازدهرت المهرجانات والنوادي الثقافية وشهد المسرح الأردني نهضة نتيجة لانخفاض الطلب على الدراما الأردنية بعد موقف الحكومة من حرب الخليج، مما أدى بتحول الفنانين إلى المسرح. كانت هناك فرق كثيرة، وقدمت الكثير من المسرحيات بدعم من وزارة الثقافة التي نظمت المهرجانات الثقافية بوجه عام، والمهرجانات المسرحية بوجه الخصوص. نظمت وزارة الثقافة مهرجان المسرح

الأردني، ومهرجان مسرح الشباب بالتعاون مع مؤسسة الفنانين، ومهرجان مسرح الأطفال. كما نظمت مهرجان بنفس الاسم بالتعاون مع الجامعات والكليات، بجانب مهرجان جرش للثقافي والفنون، والذي يُحتفل به كل عام منذ عام 1980 حتى اليوم. كذلك انتشر المسرح السياسي الساخر، بعد المصارحة الرسمية، واجتذب الكثير من المشاهدين.

بيد أن هذا الرخاء لم يدم فترة طويلاً، حيث تراجع المجال الثقافي بتراجع كل المجالات في بداية الألفية الاقتصادية والسياسية، وبالتالي الاجتماعية. كان هناك ارتباك واضح في موقف الحكومات تجاه الثقافة بوجه عام، إلى حد أنها فكرت في إلغاء وزارة الثقافة وإنشاء أي بديل مناسب (مجلس أعلى) لتولي الشؤون الثقافية. تم إذن إيقاف عمل الوزارة في 25 نوفمبر 2003 لمدة عام، وتركها دون وزير أو مجلس أعلى أو أية تشكيل إداري يمكنه تغطية الفجوة الناشئة عن إيقافها عن العمل.

أثارت هذه الفجوة الكثير من الأسئلة بخصوص أجندة الحكومة فيما يتصل والثقافة والمتقنين. بيد أن رئيس الوزارة، فيصل الفايز، قام بزيارة بعض المؤسسات والهيئات الثقافية وعقد اجتماعات ومناقشات مع أعضائها، إضافة إلى المناقشات المطولة التي أجراها مركز الرأي للأبحاث والمعلومات في وجود رئيس الوزارة ووزير التنمية السياسية والمتحدث الرسمي باسم مجلس الوزارة وبعض المشاركين المتقنين وممثلين عن الهيئات والمؤسسات الثقافية. وقد طمأنت تلك الزيارات والمناقشات المتقنين على مستقبل النشاط الثقافي في الأردن، خاصة استفساراته عن مطالب المتقنين من الحكومة بشأن التركيبة المناسبة للإشراف على النشاطات الثقافية. وقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعة من الآراء والمقترحات وردود الأفعال التي يمكن أن تكون مفيدة للوصول إلى حقيقة أن الحكومة أعطت للمتقنين فرصة ليقنتصوها. لذلك فقد تابعوا عقد المناقشات في مواقعهم وحيث يجتمعون عادة، وكونوا لجنة لإعداد مسودة "المشروع الثقافي الوطني"، إضافة إلى تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر ثقافي وطني لمناقشة مستقبل الثقافة والفنون.¹

عادت وزارة الثقافة إلى العمل في عام 2007، وعقد الملك عبد الله الثاني لقاءً مع المتقنين، حيث غير هذا اللقاء الشهير الكثير من الظروف التي أعاققت العمل الثقافي، والتي سيأتي ذكرها فيما بعد.

وضعت خطة تنمية الثقافة (2006 - 2008) على ضوء توصيات المؤتمر الوطني للثقافة الذي عقد في يونيو من عام 2004، والأجندة الوطنية للفترة 2005 - 2010 الخاصة بالتعليم والتعليم العالي والإبداع.

تم التوصل إلى النص النهائي لهذه الخطة بعد اجتماعات مع الهيئات الثقافية و25 شخصية ثقافية. وقد عقدت هذه الاجتماعات تحت توجيه الملك عبد الله الثاني، وذكرت في خطاب التوصية العليا للحكومة

1 واقع ومستقبل النشاطات الثقافية في الأردن، مركز المتقنين للبحوث، 2004.

في عام 2007، والذي أكد على ضرورة التفاعل مع المجتمع وتوسيع قاعدة النقاشات واتخاذ القرار لتشارك الأفراد في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتهم اليومية.²

طبقاً لتلك الخطة، زادت الحكومة من ميزانية الثقافة وأنشأت صندوق الدعم الثقافي (الذي لم يتم تحديد طريقة تمويله بعد). كذلك بذلت الحكومة المجهودات لتوفير الظروف المطلوبة لإقامة ثقافة إبداعية وطنية، وحاولت تطبيق بعض البرامج والإجراءات بهذا الشأن، مثل إنشاء مدينة الثقافة الأردنية وتخصيص مليون دينار سنوياً لكل مدينة تحمل الاسم في محاولة لتوزيع الإنجازات الثقافية على كل المقاطعات، وليس على عمان فقط. وقد شملت بعض تلك الإنجازات مكتبة متنقلة للأطفال ومشروع مكتبة العائلة الأردنية، الذي تم من خلاله إصدار نسخ رخيصة من الكتب سنوياً لتشجيع العائلات الأردنية على إقامة مكاتب خاصة بها. وزادت ميزانية دعم الهيئات الثقافية من 130000 إلى 600000 دينار (183.228 إلى 845.66 دولار أمريكي)، كما زادت ميزانية نشر ودعم الكتب بنسبة 300% مقارنة بعام 2006.

2. الدفع اتخاذ القرار والإدارة

الهيكل التنظيمي

هذا هو الشكل العام لوزارة الثقافة في الأردن على ما هي عليه الآن. بيد أنه يجب ملاحظة أنه قد تم إجراء أكثر من محاولة لإعادة هيكلة الوزارة، حيث تم استدعاء خبراء أجانب وعرب. وقد يكون أكثر الهياكل شهرة هو ذلك الذي اتبع قرار الحكومة بإلغاء وزارة الثقافة عام 2003، والذي كاد أن يوقف ويعلق نشاطاتها لمدة عام، حتى 2004، عندما تم إجراء دراسة لإعادة الهيكلة. وقد أوصت تلك الدراسة بإتباع النموذج السويسري ورأت أنه مناسب جداً لوزارة الثقافة في الأردن.

2.2 الوصف العام للنظام

طبقاً للمادة الرابعة من قانون الرعاية الثقافية، تتولى وزارة الثقافة مسؤولية إعداد سياسة العمل الثقافي وتوجيه مساراته في القطاعات المختلفة في الأردن بما يتفق وسياسة المملكة والمصالح الوطنية.

طبقاً لذلك، تتكون وزارة الثقافة من المديريات والإدارات التالية: مديرية الثقافة والفنون، ومديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ومؤسسة رعاية الشباب. وتتكون مديرية الثقافة والفنون من الإدارات التالية: الإدارة الثقافية ومعهد الموسيقى وإدارة الدراما وإدارة الفنون الشعبية وإدارة الفولكلور وإدارة الفنون التشكيلية.

2 المقدمة، وزارة الثقافة، عادل طويس الذي أعد خطة التطوير تلك، وزارة الثقافة، 2006.

تأسست وزارة الثقافة والشباب في عام 1977، وهي تهتم بنشر المجلات الثقافية وسلسلة الدراسات النقدية والكتب في الأردن، وإحياء التراث العربي والكتب المترجمة وغيرها، إضافة إلى عقد الندوات والمشاركة في المهرجانات العربية والدولية وتنظيم أحداث "عمان عاصمة العرب الثقافية لعام 2002" ومبادرة المدن الثقافية الأردنية ومكتبة الأطفال ومكتبة العائلة.

بيد أنه في عام 2003، واجه الوسط الثقافي الأردني قرار للحكومة بإلغاء وزارة الثقافة بناء على نظرة مستقبلية لإقامة ما يسمى بالمجلس الأعلى للثقافة، على غرار المجلس الأعلى للشباب، والذي تم بعد إنشائه إلغاء وزارة الشباب، والمجلس الأعلى للإعلام، والذي تم بعد إنشائه إلغاء وزارة الإعلام. نتيجة لذلك، أصبحت وزارة الإعلام موقعاً ثانوياً يشغله وزير الدولة للإعلام العام. ولكن ذلك القرار لم يُستقبل بالرضاء، وواجه وسط ثقافي غير رسمي.

وفي عام 2004، أجرى مركز المثقفين للدراسات والبحوث مسحاً لجماعات المثقفين الأردنيين المهتمين لمعرفة وجهة نظرهم في قضية إلغاء الوزارة وإقامة المجلس الأعلى للثقافة، إضافة إلى دور وفاعلية الوزارة. وكانت الدراسة بعنوان "آراء المثقفين الأردنيين في واقع ومستقبل العمل الثقافي في الأردن". وكانت إجابات المثقفين بخصوص ضرورة وجود الوزارة كما يلي:

أيد 78% من المشاركين عودة الوزارة، بينما رفض 16.7% عودتها.

وعندما سؤل المثقفين عن مدى تفاؤلهم بمستقبل الثقافة في الأردن، جاءت الإجابة أن 50.9% متفائلون، و17.2% غير متفائلين، و30.1% متفائلون إلى حد ما، والبقية، 1.7%، لم يكن لهم رأي.

التوزيع النسبي لآراء المشاركين بخصوص التفاؤل في مستقبل العمل الثقافي في الأردن.

(هل تشعر بالتفاؤل تجاه مستقبل العمل الثقافي في الأردن؟)

| الإجابة | النسبة (%) |
|-----------|------------|
| أجل | 50,9 |
| كلا | 17,2 |
| إلى حد ما | 30,1 |
| لا أعرف | 1,7 |
| الإجمالي | 100 |

وإلى جانب وزارة الثقافة، هناك فاعلون عامون وخاصون في مجال الثقافة ومجال تحقيق الرؤية الثقافية.

نستخدم هنا كلمة رؤية للإشارة إلى أجندة وزارة الثقافة لوضع سياسة ثقافية واضحة ومحددة، حيث إن الحكومة الأردنية ليس لديها حتى الآن مثل تلك الأجندة، كما هو واضح في الفصل الثالث من البحث. ويفترض أن العمل على وضع سياسة ثقافية يسير الآن في قاعات وزارة الثقافة، وبالتالي سنستخدم الطريقة التي تستخدمها الحكومة نفسها في التعبير عن السياسات الثقافية، وهي "رؤية ثقافية".

على المستوى الوطني، تقوم وزارة الثقافة بتولي الأعمال الإدارية للقطاع الثقافي. ويعتقد الباحثون أن الوزارات والمؤسسات الأخرى تساهم بشكل أساسي في تطبيق الرؤية الثقافية وتحقيق التنمية الثقافية كما جاءت في خطة التنمية الثقافية.

طبقاً لرأي الباحث أحمد يوسف التل، إضافة إلى وزارة الثقافة، هناك وزارة التعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الإعلام ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الشباب ووزارة السياحة والآثار ووزارة الآثار الدينية وأمانة عمان. وهو يرى أنه ينبغي أن تشارك القوات المسلحة في القضية الثقافية. ومن وجهة نظرنا، يعود هذا بشكل رئيسي إلى غياب السياسات الثقافية. ونحن نعتقد أن البحث قد بالغ في توزيع تلك المهام على هؤلاء المشاركين المتعددين.

قدم الباحث إبراهيم العمدة إلى منظمة اليونسكو بحثاً عن السياسات الثقافية في الأردن، حيث سجل الفاعلون المسؤولون عن إدارة الثقافة في البلاد، وهم بالإضافة إلى من ذكرهم التل، الجامعات العامة والصحف ووسائل الإعلام المختلفة والمراكز الثقافية للأطفال، مثل مركز هيا، ومركز زها، وغيرها.

على الجانب الآخر، هناك أكثر من 280 مؤسسة ثقافية عامة تشارك في جميع أشكال الإبداع، بما فيها الشعر والقصة والمسرح والموسيقى والفنون الجميلة والحرف اليدوية والنقد والفلسفة والفرق الشعبية. وهي تضم حوالي 111 ألف شخص. وبالإضافة إلى الجامعات ومراكز البحث، يستفيد المشهد الثقافي الأردني من الدعم المالي الثانوي الذي تقدمه وزارة الثقافة للمؤسسات الثقافية، والذي يصل إلى حوالي 300 ألف دينار أردني. هناك أيضاً مؤسسات معنية بالثقافة والفنون، بما فيها المنظمات غير الحكومية، مثل المعهد الوطني للموسيقى ومركز الفنون التطبيقية والمتحف الوطني للفنون البصرية والهيئة الملكية الأردنية للأفلام ودار الفنون والاتحادات والنقابات والهيئات الثقافية، ووزارة الثقافة بما لديها من مراكز ثقافية وفعاليات وبرامج، وبلدية عمان التي تخصص مليون دينار سنوياً لدعم البنية التحتية الثقافية والمهرجانات والمنتديات والفرق والموسم الثقافية، والمراكز

الثقافية في السفارات الأجنبية التي تدعم الثقافة والفن في الأردن وتعمل كجسر بين الثقافة العالمية والثقافة المحلية. كذلك تعلن الوزارة عن مناقصات لإنشاء المراكز الثقافية في المحافظات والمناطق النائية لتنضم إلى المركز الثقافي الملكي ومركز الملك عبد الله الثاني ومركز الأميرة سلمة للأطفال وقصر الثقافة وغيرها من المراكز الثقافية في المدن الرئيسية: عمان والكرك والزرقاء.

ومما يستحق الذكر أن مركز المثقفين أجرى مسحاً لعينة من المثقفين عن "الإدارة الثقافية في الأردن". وقد أظهرت النتيجة أن المثقفين الأردنيين يهتمون بالحاجة إلى سياسات ثقافية عامة مرنة ويعتقدون أنه ليست هناك سياسات حالية تحكم العمل الثقافي. وحتى إذا وجدت مثل تلك السياسات، فإنهم لا يعرفون عنها. إضافة إلى ذلك، طالب المثقفون بإعادة هيكلة القطاع الثقافي لخدمة الحركة الثقافية الوطنية بالكامل والثقافة المستقبلية في الأردن. وقد جاء هذا في سياق انتقاد الإدارة الحكومية للشئون الثقافية، حيث وجد إن غالبية المشاركين كانوا غير راضين عن تلك الإدارة، بينما كانوا راضين بالإدارة شبه الحكومية أو غير الحكومية. كذلك أكد المشاركون على الحاجة إلى وضع سياسة ثقافية جديدة في الأردن، مع وجود آراء مختلفة بشأن ارتباط تلك السياسات بالتراث العربي أو الثقافة المعاصرة. وفي نفس الوقت، يعتقد المشاركون أن العمل الثقافي في الأردن لن ينجح دون وجود المنظمات غير الحكومية الثقافية ومساهماتها. وهم يرون أن أمانة عمان لاعب رئيسي في إدارة العمل الثقافي إلى حد أن الكثير من الناس يعتقدون أن دورها أكثر أهمية من دور الوزارة. وفيما يلي بعض المؤشرات التي قد تكون علامات مرجعية لآراء المثقفين الأردنيين فيما يخص محتوى ذلك المسح.

- 68% من المشاركين: ليست هناك سياسات ثقافية في الأردن.
- 51% من المشاركين: يجب أن تكون السياسات الثقافية أكثر ميلاً للثقافة المعاصرة.
- 54% من المشاركين: وزارة الثقافة لم تنجح في إدارة الثقافة في الأردن.
- 91% من المشاركين: ليست هناك حياة ثقافية في الأردن دون مساهمة المنظمات غير الحكومية الثقافية.
- غالبية المشاركين: هناك حاجة لإعادة هيكلة القطاع الثقافي.

3.2 التعاون بين الوزارات أو بين الحكومات

تقوم الإستراتيجية الثقافية في الأردن على الشراكة مع وزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة السياحة ووزارة شئون البلديات والمجلس الأعلى للشباب والمشاركين الثقافيين الآخرين في سياق النظر إلى الثقافة كعملية تطويرية ذات أوجه اقتصادية مفيدة، حتى تصل إلى مرحلة المهنية، حتى يكون الفنان والمبدع الأردني خلاقاً.

عند استعراض الجدول المرفق لخطة التنمية في نهاية البحث، سنرى أن الشراكة كامنة بين الوزارات والفاعلين السابقين والبلديات والمنظمات الاجتماعية المدنية لتمويل وتنفيذ المشروعات.

يعمل الفاعلون التالون على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للثقافة.

1- وزارة التعليم

أنشئ أول مجلس للتعليم في عام 1923، بينما أنشئت الوزارة في عام 1940. وترتبط أهدافها بالسياسة الثقافية، وتشمل:

1. استخدام اللغة العربية بسهولة في التعبير عن النفس والتواصل مع الآخرين.
2. إدراك الحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية، محلياً ودولياً.
3. استيعاب عناصر التراث.
4. الانفتاح القيم الحميدة للثقافات الإنسانية.
5. المساهمة في تشجيع النشاطات الثقافية والعلمية وإصدار المطبوعات التعليمية واستخدام أساليب الاتصال المتعددة والمجالات الأخرى التي تساهم في تحقيق الأهداف التعليمية.

2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تأسست الوزارة بموجب قانون التعليم العالي في عام 1985. وهي تشرف على الكليات المجتمعية وجامعات الدولة والجامعات المدنية في إطار أجندة تسعى ثقافياً، من بين أهداف أخرى، إلى ضمان احتياجات الموارد البشرية من الخطة التنموية والاجتماعية والثقافية، وتسهيل استخدام اللغة العربية على أنها لغة التعليم العلمي في معاهد التعليم العالي، وتوثيق التعاون العلمي والثقافي والتقني في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي.

3- وزارة الإعلام

تأسست وزارة الإعلام في عام 1964 لتحقيق عدة أهداف تتضمن المساهمة في تطوير ثقافة المواطنين وزيادة معرفتهم وتوفير فرص الاستمتاع والتسلية بما يتفق والقيم والتقاليد والتراث والأخلاقيات.

تشرف الوزارة على الإدارات التالية:

1. إدارة الصحافة والنشر

2. الصحافة الأردنية
3. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)
4. مؤسسة الإذاعة والتلفزيون

وقد ألغيت الوزارة في عام 2003 واستبدلت بالمجلس الأعلى للإعلام، والذي ألغي عام 2009، ودمج هيكلياً في الوزارة، ليتبع وزير الدولة للإعلام العام.

4- وزارة السياحة والآثار

أنشأت الوزارة عام 1997 بهدف الترويج للسياحة في الأردن من خلال المشاركة في المؤتمرات والمعارض وتنظيم المعارض السياحية للمواطنين لتعريفهم بوطنهم.

5- وزارة الشباب

أنشأت الوزارة في عام 1976، ثم تحولت إلى "المجلس الأعلى لرعاية الشباب" في عام 2001. وهي تهتم، طبقاً لبيانها "وزارة الشباب - الواقع والتمنيات، 1994" بالبنود التالية:

1. ثقافة التراث: تتضمن أهداف الوزارة بالنسبة لهذا البند توفير التعليم التراثي للشباب، والذي يغطي الأوجه المختلف للتراث العربي والتعليم الديني، حيث إن الدين له تأثير على بناء المعتقدات والقيم والمعايير، والأدب والفن واللغويات وثقافة التراث، والمعرفة بالتاريخ العربي والتجارب العامة العربية والتاريخية، بكل نجاحاتها وإخفاقاتها.
2. الثقافة المعاصرة: وتتضمن الثقافة المحلية والوطنية والإسلامية والعالمية.

6- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

تأسست الوزارة عام 1966، وتشمل الأهداف إلى جاء ذكرها في قانون الأوقاف الذي أوصى بإقامة الوزارة، ما يلي: دعم النشاط الإسلامي العام والتعليم الديني وإقامة حلقات الدرس ومدارس تعليم القرآن ونشر الثقافة الإسلامية والمحافظة على التراث الإسلامي وإبراز دور المدنية الإسلامية في تقدم البشرية، وزيادة المعرفة، وزيادة اقتراب المسلمين من دينهم.

أصدرت الوزارة مجلة "تبشير الإسلام" لأكثر من 50 عاماً، حيث كان يُطبع منها 5000 نسخة شهرياً. ومؤخراً، أقيم موقع على الإنترنت للمجلة.

7- وزارة التنمية الاجتماعية

تأسست الوزارة عام 1997 بهدف تنظيم مجهودات المواطنين وزيادة وعيهم بغرض استثمار قدراتهم. وتتضمن مجالات عمل الوزارة في الإعلام والتعليم الاجتماعي: المساهمة في زيادة الوعي والثقافة الاجتماعية والمشاركة في إحياء الفعاليات.

وقد أضاف الباحث أحمد التل القوات المسلحة كمساهم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالثقافة:

8- القوات المسلحة الأردنية

تشرف القوات المسلحة على عدة مؤسسات تعليمية بغرض تلبية احتياجات المهن المختلفة، وهي تتضمن مدرسة الأمير حسن للعلوم الإسلامية، وكلية المركز الجغرافي الأردني وجامعة مؤتة.

9- بلدية عمان الكبرى

تتولى بلدية عمان الكبرى البنية التحتية الثقافية في العاصمة عمان من خلال:

1. إدارة المكتبات العامة
2. الإدارة الثقافية لأمانة بلدية عمان، والتي أنشأت عام 1997. وهي هيئة تنظيمية تتكون من قسم الدراسة والنشر، وقسم الفنون، ودار الفنون، وأمانة الفن الشعبي، والمكتب. وتشمل المهام الرئيسية للإدارة النشاطات الثقافية ودعم ونشر الإنتاج الثقافي الأردني، ونشر مجلات عمان وتايكي وبراعم عمان، وتنظيم المهرجانات وقراءة الشعر والحفلات الموسيقية ومعارض الكتاب.
3. مبنى البلدية، والذي يتضمن عدد من المنشآت الثقافية.
4. مركز ذها الثقافي للأطفال.
5. دار الشعر العربي.
6. مركز الحسين الثقافي.
7. حدائق الملكة رانيا آل عبد الله
8. دار الفنون الأردنية، والتي تتضمن قاعة للموسيقى وقاعة للتمثيل وقاعة للفنون وقاعة الدار الأردنية وقاعة الأعمال اليدوية.
9. الشارع الثقافي.
10. حدائق الحسين
11. المطبوعات، ما فيها المجالات الثقافية المتخصصة في أدب الأطفال والثقافة العربية وثقافة المرأة.

10- الهيئة الملكية الأردنية للأفلام

تأسست الهيئة الملكية الأردنية للأفلام كمؤسسة حكومية مستقلة يديرها مجلس مفوضين يرأسه الأمير علي بن آل حسين، بغرض تطوير صناعة السينما في الأردن حتى يمكنها المنافسة على المستوى العالمي. وهي تعد السياسات الثقافية من خلال: تشجيع الأردنيين وكل سكان الشرق الأوسط على رواية قصصهم؛ وبالتالي المساهمة في التبادل الثقافي والترويج لحرية التعبير؛ عمل برامج تعليمية للأردنيين العاملين في مجال صناعة السينما أو من يرغبون العمل في ذلك المجال؛ تشجيع وتقوية ثقافة السينما في الأردن، وبالتالي المساهمة في دعم وتنمية الفكر النقدي؛ جعل الأردن مركزاً للإنتاج البصري والسمعي العالمي من خلال توفير المواقع الرائعة والموارد الإبداعية؛ تقديم المساعدة التقنية والحوافز المالية؛ تقديم خدمات إدارية وخدمات دعم للإنتاج المحلي والأجنبي؛ توفير فرص العمل ذات المقاييس الدولية في كل مجالات فن السينما.

4.2 التعاون الثقافي الدولي

المؤسسات الرئيسية التي تشارك في التعاون الثقافي الدولي، إضافة إلى وزارة الثقافة، هي وزارة التخطيط، ووزارة الأعمال، من خلال مديريات مختلفة تتضمن مديرية التعاون الدولي، ومديرية السياسات والدراسات.

تشرف وزارة التخطيط، من خلال مديرية التعاون الدولي، على إتمام الاتفاقيات الثقافية العالمية وتقديم التمويل لمشروعات التنمية، والبحث الدائم عن فرص التمويل، والتعرف على شروط الاستفادة من تلك الفرص، وتنسيق توزيع التمويل المتاح على برامج ومشروعات التنمية المتعددة بالتعاون مع البلدان والمانحين.

تتكون مديرية السياسات والدراسات من الإدارات التالية: إدارة تنسيق العون؛ وإدارة العلاقات الآسيوية؛ وإدارة العلاقات العربية والإسلامية؛ وإدارة العلاقات الأوروبية؛ وإدارة الاتحاد الأوروبي؛ وإدارة التعاون العلمي والثقافي.

وفي هذا الصدد، تهتم إدارة التعاون الدولي، والتي تتضمن مسؤولياتها وضع آليات تنسيق العون وإدارة التمويل الذي تقدمه برامج ومشروعات التنمية المختلفة، ومتابعة التزام مصادر التمويل ببرامج المساعدة المتفق عليها في البروتوكولات.

على الرغم من أن الأردن بلد صغير وضعيف فيما يتصل والإمكانات الثقافية، فقد حاول مراراً لعب دور في المشهد الثقافي في المنطقة العربية، والربط بين المنطقة والعالم. بيد أن تلك المحاولات المتكررة لم تدم لفترة طويلة نتيجة لأسباب غير مفهومة. ونتيجة لغياب التخطيط الاستراتيجي لعمان كعاصمة تشجع الثقافة، وللتركيز على الأحداث المتصلة بأوقات معينة، انتهت كل المحاولات إلى الأبد، حتى المحاولات الفردية منها.

اتفاقيات التعاون الثنائي

فيما يتصل وتحديث الثقافة الأردنية في الخارج، توقع وزارة الثقافة العديد من الاتفاقيات مع دول أخرى كل عام. وقد وصل عدد تلك الاتفاقيات مع البلدان العربية والبلدان الصديقة، 47 اتفاقية. وتمثل الأسابيع الثقافية الأردنية فعاليتها في تلك البلدان، وتستقبل عمان في المقابل الأسابيع الثقافية لتلك الدول. ولكن البرامج مزدوجة. والواقع أن الثقافة الحقيقية تغيب عن تلك الأسابيع. فغالباً ما تتضمن البرامج عروض الدبكا أو عرضاً للأعمال اليدوية التقليدية وعرضاً للفنون التشكيلية الأردنية، بينما لا يكون هناك أداء مسرحي أو قراءة للشعر، ويغيب المثقفون كمحاضرين أو متحدثين.

هناك الكثير من الاتفاقيات الثقافية مع بلدان أخرى. ويجب ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي بدأ تبني سياسة الجوار الأوروبي بعد زيادة عدد الدول الأعضاء فيه قبل أربعة أعوام. وحيث إن الأردن من الموقعين على الجمعية الأوروبية، فقد كان في مقدمة البلدان التي تأهلت إلى أن تصبح جزءاً من سياسة الجوار الأوروبي التي تهدف إلى بناء ما هو مشترك بين أوروبا والبلدان المجاورة، بالاتفاق على المبادئ والرؤى المشتركة، بناءً على تبني منهج الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتشجيع الوسطية وقيم التعايش، والسلام واحترام الآخر، ومواجهة التطرف وأيديولوجيات تصادم الحضارات، وملء الفجوة بين وجهات نظر الدول الأوروبية وتلك الخاصة بالبلدان المجاورة، ومواجهة ظاهرة العنف، والتي تمثل أيضاً تهديداً وتحدياً مشتركاً لا يعرف أي حدود أو يفرق بين أي ثقافة ودين أو نظام اجتماعي، إضافة إلى مساندة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويعد الالتزام بتلك البنود المشتركة، والتي تتضمنها خطط العمل التي وقع عليها الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تم اختيارها للاستفادة من سياسة الجوار الأوروبي، أساسية لحرية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي في المجالات المختلفة، بما فيها البرامج التعليمية (تيمبس وإراسموس كوزموس) والاستفادة من المساعدات المالية المقدمة للبلدان المجاورة المؤهلة، لزيادة سرعة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتشريعي والسياسي والاجتماعي والثقافي فيها.

وقعت الأردن على الجمعية الأوروبية في 1997/11/24. وقد دخل الاتفاق حيز السريان في 2002/5/1، بعد انتهاء عملية التصديق عليه من قبل كل البرلمانات الأوروبية، والبرلمان الأردني.

تتضمن الاتفاقية محوراً اجتماعياً وآخر ثقافياً تشمل المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي في المجالات الاجتماعية والثقافية. ومن خلال حوار مستمر، تسعى الاتفاقية إلى تحسين ظروف عمل الأردنيين الذين يعملون بشكل قانوني في بلدان الاتحاد الأوروبي، وزيادة الوعي الخاص بحضارة وثقافة الطرفين، ومحاربة التمييز. ومن خلال برامج ومشروعات مشتركة، يهدف هذان المحوران إلى إزالة عوامل الهجرة عن طريق خلق فرص عمل وتقديم التدريب والتأهيل في البلدان المتوسطة، وزيادة الدور الذي تلعبه المرأة في التنمية الاقتصادية،

وتحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي، تبادل الزيارات بين الشباب بغرض رفع الوعي بالثقافات المختلفة وفهمها.

1.4.2. نظرة عامة على الهياكل والاتجاهات الرئيسية

يمكن استخلاص المفهوم الملكي للسياسة الثقافية في الأردن بقراءة خطاب العرش للملك عبد الله الثاني عند افتتاح الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني الخامس عشر. على الرغم من أن الرؤى والسياسات الثقافية لم يتم تناولها بصورة مباشرة في الخطاب، فقد تضمنت القواعد الأساسية للسياسات الثقافية. تقوم تلك الرؤية على العمل على تعميق الوعي بالثقافة الديمقراطية، وإرساء مبادئ العدالة والمساواة وتساوي الفرص، وتعزيز مبدأ الشفافية والمسئولية (مثل مكتب الشكاوى)، والقوانين المتصلة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأطفال، وحماية الشباب والأحداث، والاهتمام بالشباب وفتح الطرق لإمكانياتهم وقدراتهم، وتحرير الصحافة والإعلام. ونود أن نؤكد - من دار الديمقراطية - التزامنا بحماية هذه الديمقراطية حتى تكون العين المراقبة التي تكشف الحقيقة بناءً على قواعد مهنية وموضوعية، وروح الحرية المسؤولة، شريطة ارتباط ذلك بالأردن وبالأهداف والمهام القومية.

وقد أشار الملك في كلمته إلى تحدي يواجه تنفيذ المشروعات، وربما أكبر المصاعب التي تعيق مسار تطوير الثقافة الوطنية، عندما قال: "في السنوات السابقة، لاحظت أن الحكومة لم تنفذ كل المشروعات والخطط المطلوبة، على الرغم من توافر التمويل الضروري لتلك المشروعات. وعلى النقيض، فقد أعاق مجلس النواب عمل الحكومة لأنه تأخر في الانتهاء من القوانين والتشريعات الضرورية لتنفيذ خطط ومشروعات الحكومة."

2.4.2. الفاعلون العامون والدبلوماسية الثقافية

لا توجد مراكز ثقافية أردنية في الخارج، ولكن هناك ملحقات ثقافية في السفارات، موزعة في بلدان مختلفة. وقد أقر قانون الرعاية الثقافية تعيين ملحقيين ثقافيين، بيد أن ذلك لم يتم تطبيقه. فقد تم تعيين إداريين من الوزارة وتجاهل المتقنين.

الواقع، وكما هو حال البلدان الأخرى في المنطقة، ليس للأردن هيئات دبلوماسية ثقافية. وتميل تلك الدول إلى كونها متلقية للثقافات الأجنبية التي تنشط فيها. والأردن، كما سبق الذكر، يميل إلى إقامة أسابيع ثقافية ثنائية، بدلاً من إقامة مراكز ثقافية دائمة في البلدان الأخرى التي وقع معها اتفاقيات، وذلك لتقليل الكلفة المالية، خاصة أن التنمية الثقافية الداخلية كانت لتصبح بحاجة إلى تلك الميزانيات، لو أنها كانت متاحة إلى المراكز الخارجية.

بيد أن تلك النشاطات التي تقوم بها وزارة الثقافة خارج المملكة لم تؤد إلى تقدي المتقنين الأردنيين إلى الثقافات الأخرى.

أجرى مركز المثقفين والدراسات والبحوث دراسة بعنوان " آراء المثقفين الأردنيين في واقع ومستقبل العمل الثقافي في الأردن"، شاركت فيها مجموعة من الكتاب والمثقفين والفنانين والفنانيين التشكيليين والصحفيين وممثلين عن الهيئات الثقافية والأساتذة والمثقفين من خارج الهيئات الثقافية والمؤسسات الثقافية. وقد سئلوا عن دور وزارة الثقافة في نشر الثقافة الأردنية في الخارج. أجاب 9.1% من المشاركين أن الوزارة قد قامت بذلك الدور، بينما أجاب 53.7% أنها لم تقم بذلك الدور.

3.4.2. التعاون المهني المباشر (على سبيل المثال، الاتحادات المهنية الدولية)

هناك الكثير من المشروعات الثقافية للحكومية وللمنظمات غير الحكومية التي تطلب المساعدة من المنظمات الدولية المهنية المتخصصة، كشركاء أو كمدرسين.

وفي إطار برنامج التبادل الثقافي الدولي، قدم مركز الفنون التطبيقية، التابع لوزارة الثقافة، الكثير من النشاطات في مناسبات عديدة. على سبيل المثال، في عام 2003، وبالتعاون مع مركز فنلندا، قُدمت مسرحية مشتركة بعنوان "نسيج"، من خمسة فصول، باستخدام أسلوب الرقص العصري والإيقاع السريع المليء بالحركة. وقد شارك في تلك المسرحية 24 من الطلاب الإناث في قسم الرقص التابع لمركز الفنون التطبيقية، وثلاثة راقصين من أكاديمية الباليه الوطنية الفنلندية.

في عام 2004، وبالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني ومسرح التواصل في المملكة المتحدة، وفي إطار برنامج التواصل مع العالم، قدم مركز الفنون التطبيقية مسرحية تسمى "الطين"، باللغتين العربية والإنجليزية، في بريطانيا وفي الأردن. وكان البرنامج يهدف إلى إعطاء الشباب المشارك الفرصة لتبادل الخبرة والثقافة والتعرف على هوية المشاركين في المسرح، حيث شاركت في البرنامج ست فرق مسرحية للشباب من بريطانيا والأردن وسوريا وباكستان وبنجلادش ونيجيريا وماليزيا.

وكذلك كان الحال بالنسبة لمعهد الموسيقى الوطني، والذي تلقى المساعدة من العازفين المشاركين في الأوركسترا لتدريب الطلاب وإقامة الحفلات الموسيقية.

كمثال آخر، طلبت وزارة الثقافة المساعدة من الفرقة الفرنسية، بابليسيز، للتعاقد مع فنانيين أجنبي وتتنظيم مهرجان الأردن عام 2008.

لجأت بعض المراكز الثقافية الخاصة إلى الفنانين المعاصرين لإلقاء المحاضرات وعقد ورش عمل متنوعة، وأتاحت الفرص لإقامة الفنانين الأجانب، إضافة إلى فرص التبادل الثقافي والتفاعل بين أولئك الفنانين والفنانون المحليين. على سبيل المثال، عقدت ورشة عمل ودورة تدريبية بعنوان "فيلم الدقيقة الواحدة" في معرض المكان الخاص لتعليم تصوير الأفلام القصيرة، والذي استضاف برنامجاً أوروبياً ومدرسين أوروبيين.

هذه الأمثلة كثيراً ما تشير إلى مجهودات القطاع العام والخاص للحصول على أفضل الفرص الممكنة في مجال التبادل المهني.

4.4.2. الحوار والتعاون بين الثقافات عبر الحدود

كما ذكر في الفقرتين الخاصتين بالتعاون الدولي والتبادل المهني الثقافي، وكما ذكر في نص قانون رعاية الثقافة، هناك حاجة إلى تعاون وثيق، وعلاقة وثيقة مع الفاعلين الثقافيين في الدول العربية والدول الصديقة. ونحن نشير إلى أن هناك اتفاقيات متعددة للتبادل الثقافي بين الأردن وبلدان متعددة، بغض النظر عن كيفية تنفيذها، ونوع الثقافة المقدم. وإضافة إلى الاتفاقيات المعقودة مع غالبية دول أوروبا، وقع الأردن مؤخراً اتفاقيات مع كازجستان والبرتغال وغيرها.

5.2. السياسات الثقافية للوكالات الخارجية (المراكز والمؤسسات والمعاهد الأجنبية، الخ)

هناك عددٌ من المراكز والمؤسسات الثقافية الأجنبية، أكثرها أهمها هو المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي الأمريكي، والمركز الثقافي الإيطالي، والمركز الثقافي التركي، ومعهد جوته، والمركز الثقافي البريطاني، والمركز الثقافي الأسباني، والمركز الثقافي الروسي. وتشمل نشاطات أكثر المراكز أهمية ما يلي:

معهد جوته الألماني

أحد أولويات المعهد هي "خدمة التبادل بين الثقافتين، الأردنية والألمانية"، من خلال الطلاب الأردنيين الذين يدرسون في ألمانيا، "المؤسسات الألمانية الجديدة التي تعمل في الأردن، مثل الجامعة الألمانية في الأردن."

وبرعاية ودعم من معهد جوته، تمت ترجمة ثلاث كتب ألمانية إلى العربية. إضافة إلى ذلك، بالتعاون مع دار أزمنا، ورابطة الكتاب الأردنيين، نظم المعهد فعاليات ثقافية حضرها عدد من الكتاب الأردنيين الذين قاموا بقراءة نصوص لهم على أعضاء المجتمع الألماني. كذلك دعم المركز عدة أحداث ثقافية، مثل فيلم الرسوم المتحركة الألماني "مغامرات الأمير أحمد"، مصحوباً بموسيقى من تأليف أردنيين، إضافة إلى فعاليات موسيقية موجهة إلى الشباب.

المركز الثقافي البريطاني

بالتعاون مع جامعة اليرموك، وقسم الدراما في جامعة الأردن، أنتج المركز الثقافي البريطاني مشروعاً مسرحياً تفاعلياً عن قضية النوع الاجتماعي. كما أطلق شبكة "فرص للجميع"، والتي تتناول حقوق المعاقين. ونتيجة لذلك وقع المركز اتفاقيتين مع المركز الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للمعوقين لتقديم نشاطات الشبكة والتي تضمنت 72 منظمة غير حكومية.

وفي مجال الإدارة الثقافية، أطلق المركز البريطاني "برنامج الإدارة الثقافية الدولية" والذي من خلاله تم تدريب "جيل جديد من المديرين الثقافيين".

يشرف المركز أيضاً على برنامج "القيادة لتقدم المجتمع"، والذي من خلاله يتم تدريب المستفيدين على الأدوات العصرية للقيادة، حتى يمكنهم تدريب آخرين بأنفسهم. هذا بالإضافة إلى مشروع "المرأة في العمل"، والذي يشجع النساء الشابات على التطلع إلى الخيارات المختلفة في سوق العمل، بغض النظر الأشكال النمطية التي يخلقها المجتمع.

وفيما يتصل بالتعاون مع الهيئات الرسمية، يعمل المركز الثقافي البريطاني مع وزارة التنمية السياسية في مشروع "برلمان الشباب الأردني" لتوفير الفرص للمشاركة في عملية التطوير الديمقراطي. كما يمول أيضاً مشروع بناء قدرات وزارة الأوقاف، بغرض "الترويج للقيم الإسلامية".

6.2. السياسة الثقافية في القطاع المستقل (المدني)

طبقاً لإحصائيات وزارات الثقافة العربية، وما هو متاح في مواقع تلك الوزارات والمؤسسات على الإنترنت، فإن عدد المنظمات الثقافية قد وصل إلى أكثر من 16 ألف (هيئة، ومؤسسة ورابطة، ومنتدى، ونادي وجمعية وملتقى ونقابة، الخ)

وفيما يتصل ودور القطاع الخاص في دعم الثقافة الأردنية، فقد ذكر 52.2 % من المثقفين المشاركين في مسح أجراه مركز المثقفين أن القطاع الخاص لم يدعم الثقافة الأردنية، بينما ذكر 10% منهم أنه قد دعمها.

تتضمن أهم المنظمات المستقلة، وأكثرها شهرة وفاعلية في مجال الثقافة الأردنية ما يلي:

رابطة الكتاب الأردنيين

تأسست رابطة الكتاب الأردنيين عام 1974 كهيئة مستقلة، تضم بين أعضائها الكتاب الأردنيين. ومما يستحق الذكر أن الهيئة أُغلقت أثناء فترة النزاع السياسي مع النظام، وهي ما تعرف بفترة القوانين العسكرية. ثم أعيد فتح الرابطة مع عودة الحياة السياسية والبرلمانية في عام 1989.

تشمل أهداف الرابطة ما يلي: حث حركة الفكر والحركة الأدبية والتوسع في أعمالها؛ توسيع وتعميق ثقافة القارئ الأردني؛ توفير الظروف المناسبة لتنمية القدرة الإبداعية للكتاب الأردنيين في مجالات الإبداع الفكري والتعبير في جو من الحرية؛ تقديم ودعم وتشجيع الكتاب في المناطق المحتلة، إضافة إلى الدفاع عن حقهم بكل الطرق المتوفرة؛ الاستفادة من الأوجه الإنسانية أو الوطنية للتراث الوطني الأردني والأدب الشعبي بوضعه في المسار الرئيسي للأدب العالمي؛ تشجيع وتنظيم الدراسات

الأدبية والفكرية، ومنح كل المساعدة الممكنة للكتاب الذين يجرون بحثاً أو دراسات ثقافية أو أدبية، بما يتفق وأهداف الرابطة؛ تنظيم مسابقة أدبية للكتاب الأردنيين الذين يزيد عمرهم عن 18 عاماً، والذين ليسوا أعضاء في الرابطة، بما فيها القصة القصيرة والرواية وأدب الأطفال والمسرح والمقال والخواطر؛ تنظيم ورش عمل ثقافية ولقاءات ومؤتمرات وأمسيات للشعرية والقصة القصيرة لأعضاء الرابطة؛ تقديم الجوائز، "الإيرانية"، و"عرار" و"سابول"، في مجال القصة والشعر والمقالات الصحفية.

اتحاد الكتاب الأردنيين

أثناء فترة غلق الرابطة، لعامين، أنشأ بعض أعضائها وآخرون، في عام 1987، اتحاد الكتاب الأردنيين كبديل للرابطة، على أمل "الاستفادة من نظام التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، ومشروعات الإسكان التي تقدمها الدولة للعاملين فيها"، طبقاً لبيان قدمه وزير الثقافة في ذلك الوقت، السيد محمد الخطيب.

الواقع أن السياسات الثقافية للاتحاد لا تختلف اختلافاً كبيراً عن سياسات الرابطة. فالاتحاد يعمل على إعادة إحياء وتشجيع الحركة الثقافية في المملكة بناءً على التقاخر بالفكر العربي والإسلامي، والمبادئ العصرية التي يقوم عليها الأردن؛ وتوحيد جهودات أعضائه والتنسيق بينها بغرض خلق مناخ ثقافي مناسب لإبراز وتطوير قدرات المبدعين والعناية بمصالحهم وتوسيع ثقافتهم؛ ودعم الكتاب الشباب الواعدين؛ وتنظيم وإقامة الدورات والندوات والمؤتمرات والمعارض واللقاءات الثقافية؛ وإدارة ودعم المكتبات والمشروعات الثقافية؛ وإجراء الدراسات والبحوث الثقافية لخدمة الحركة الثقافية في الأردن.

كذلك يسعى الاتحاد، من خلال أهدافه وسياساته الثقافية، إلى الترويج للانفتاح على الثقافة العربية والأجنبية والمشاركة في الفعاليات الثقافية والأدبية والفكرية التي تتولها هيئات مماثلة في داخل وخارج الأردن؛ وتعزيز التعاون المثمر بين الاتحاد ووزارة الثقافة، بما يتفق والسياسة الثقافية للوزارة؛ وإقامة الدعائم النابعة من التراث العربي والإسلامي؛ والتعاون مع المؤسسات الثقافية في المملكة بغرض وضع سياسة ثقافية وإقامة الدعائم النابعة من التراث العربي والإسلامي؛ وضمان مستوى مناسب لحياة الكتاب الأردنيين من أعضاء الاتحاد، وتوفير تأمين صحي ومشروعات الإسكان المناسب وشكل من أشكال الضمان الاجتماعي لهم؛ وإصدار المطبوعات التي تخدم الأهداف العامة للاتحاد؛ وتقوية جسور الثقافة الممتدة مع الكتاب في المناطق الفلسطينية؛ وتقوية الروابط بين الاتحاد والمؤسسات الثقافية والاتحادات المماثلة في البلدان العربية والعالم؛ ودعم البحوث والكتب التي يصدرها أعضاء الاتحاد وتأمينها ونشرها.

دار الفنون هي أبرز المنظمات المدنية في الأردن التي تتناول الفنون بوجه خاص والثقافة بوجه عام. تأسست الدار عام 1993 على يد المصرفي الراحل خالد شومان، والرسمية سها شومان، بغرض إقامة مركز للمعلومات الفنية في العالم العربي، وموقع للحوار بين الثقافات. ولانجاز تلك الأهداف، أعدت الدار معارضاً مجانية لتقديم الأعمال الفنية المختلفة. كما تقيم دورات متخصصة يشرف عليها فنانون دوليون وتصدر عدداً من المطبوعات المتصلة بالفنون التشكيلية والفنون البصرية. وتضم مكتبة الدار مطبوعات عربية وإنجليزية عن الفنون البصرية من البلدان العربية والعالم. تضم الدار أربع صالات للعرض ومكتبة بحثية ومكتبة للفيديو ومكاناً لإقامة ورش العمل واستوديوهات، وأماكن لإقامة الفنانين ومواقع لإقامة الحفلات الموسيقية والعروض المسرحية وقراءة النصوص. وهناك معرض دائم على مدار العام يستضيف الفنانين العرب لتقديم خبراتهم الإبداعية. وقد أعدت الدار برنامجاً شهرياً لنشاطاتها، يتضمن الفنون المختلفة. ومؤخراً، انتبعت البرامج والسياسات الثقافية للدار لفنون الشباب، واستضافت عدة فعاليات للفنانين الشباب في مجالات مختلفة شملت الفنون البصرية والموسيقى وغيرها.

معهد عبد الحميد شومان الثقافي

يعمل هذا المعهد على خلق جو مناسب لتفاعل الأفكار الخاصة بالمشروعات الثقافية والعلمية. المنتدى الثقافي لعبد الحميد شومان هو منبر حر يستضيف أكثر المثقفين والعلماء والمبدعين العرب شهرة، حيث تجذب نشاطاته القدرات الفكرية من الأردن والبلدان العربية. وقد أنشئ المنتدى عام 1986 بغرض خلق منصة للمثقفين والباحثين والعلماء والمتخصصين للقاء الجمهور لمناقشة القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم المواطنين والوطن، ومتابعة القضايا العالمية. وتهدف مؤسسة عبد الحميد شومان، بقيامها بتلك النشاطات، إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: تشجيع وتيسير تبادل المعلومات ونشر المعرفة، ومن جهة أخرى، تشجيع الحوار الديمقراطي كوسيلة لمواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي.

رابطة الفنانين

أنشئت رابطة الفنانين عام 1997 كهيئة مستقلة، إدارياً ومالياً، بغرض نشر وتقديم رسالة الفن؛ وتطوير القيم المستقاة من الحضارة العربية والإسلامية؛ وتنشيط وتطوير حركة الفن في المملكة حتى تكون رافداً من روافد الحركة الفنية العربية والدولية؛ ورفع مستوى الأداء المهني وضمان حرية الفنان في أداء مهمته ومتابعتها، والمساهمة في الندوات والمؤتمرات والمعارض والدراسات والبحوث في المجال الفني والثقافي داخل وخارج المملكة؛ والانفتاح على الحضارات الأجنبية والمساهمة في النشاطات الفنية والثقافية التي تقدمها الجهات الأخرى داخل أو خارج المملكة؛ وخلق مناخ ثقافي مناسب لإبراز مواهب المبدعين في المجالات الفنية المختلفة والعمل على رفع كفاءتهم؛ وتوفير الخدمات الثقافية والاجتماعية والرعاية الصحية للأعضاء وعائلاتهم، ورعاية الأطفال القصر عند وفاة عائلهم، إضافة إلى إقامة صندوق لمنح رواتب تقاعد للأعضاء.

رابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين

تتضمن السياسات الثقافية للرابطة: إقامة وإرساء قواعد حركة الفن التشكيلي؛ جذب الفنانين التشكيليين الأردنيين؛ دعم القدرات الفنية الشابة؛ تنظيم ورش العمل التعليمية للرسم للكبار والأطفال؛ وإقامة مسابقات سنوية في الرسم؛ وتنظيم رحلات فنية لتوثيق الأماكن الأثرية الهامة في الأردن من خلال اللوحات التي تمثل البيئة السياحية الأردنية، كجزء من التسويق السياحي للأردن.

7.2. السياسة الثقافية في القطاع الخاص (التجاري)

تلعب بعض منظمات القطاع الخاص، مثل البنوك وشركات الاتصالات وبعض منظمات الإعلام والفنادق، دوراً في دعم الأحداث والنشاطات الثقافية بغرض تشجيع الدور الثقافي لتلك المنظمات التي تهدف إلى الربح، وكجزء من الدعاية والعلاقات العامة، إضافة إلى العمل على تحسين الصورة غير الشعبية للمؤسسات الاجتماعية والمنظمات التي تهدف إلى الربح. بعض كبريات الشركات التي تبادر بهذا النوع من التمويل هي: البنك الوطني المدني الأردني، بنك القاهرة عمان، شركة أورنج للاتصالات، شركة زين للاتصالات، مجموعة الأعمال الفريدة، وجريدة الغد اليومية.

3. الأهداف والمبادئ العامة للسياسة الثقافية

1.3. العناصر الأساسية للنموذج الحالي للسياسة الثقافية

طبقاً لبحث من إعداد ملينا دراجيسيفيتش-سيسك، فإن النموذج المستخدم في تطبيق السياسات الثقافية في الأردن هو نموذج الرعاية، وطبقاً لها، هو أكثر النماذج تطبيقاً في الممالك والإمارات العربية في المشرق.

في هذا النموذج، تعمل العائلة المالكة كراع، وفي كثير من الأحيان تكون من يقيم الفعاليات العامة وأدوات السياسة العامة، مثل تمويل إنتاج الأفلام الوثائقية أو مهرجان الأغنية الأردني، كوسيلة لتشجيع روح المغامرة الحرة في الموسيقى بين الشباب.³

وقد يعود انتشار ذلك النموذج إلى غياب السياسات الواضحة التي تلعب من خلالها المؤسسات الثقافية دوراً، يظهر روح المؤسسات أكثر.

3 بحث قدم خلال ورشة عمل أقامتها مؤسسة المورد في بيروت، عام 2009، بعنوان "الاستمرارية الثقافية"، من إعداد الباحثة ملينا دراجيسيفيتش-سيسك.

الواقع أن هذا الغياب ليس مفاجأة إذا أخذنا في الاعتبار أن المؤسسات تلعب دورها في بيئة تزيد فيها استقلالية المؤسسات، حيث هناك تعددية في الأحزاب، وحيث التجربة السياسية للمواطنين متطورة. بينما واقع الأمر أن الأردن مملكة تقوم على النظام القبلي التقليدي، وثقافة البلاد تقوم على المكونات والقيم التقليدية التي من الصعب جداً تطويرها.

بيد أن نموذج الرعاية استطاع إلى حد كبير أن يحقق تدخلاً مباشراً لدعم النشاطات الثقافية. ففي كثيراً من الأحيان، لعبت الرعاية الملكية للثقافية دوراً مباشراً في تشجيع وإقامة عدة مؤسسات ثقافية، مثل الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، وفي تنظيم فعاليات هامة مثل مهرجان جرش (ألغي فيما بعد نتيجة للخسارة المستمرة في أرباح المهرجان)، وإحياء عدداً من المتاحف، مثل المتحف الوطني للفنون الجميلة.

على الجانب الآخر، ما زالت آثار لقاء الملك عبد الله الثاني وعدد من المثقفين الأردنيين في عام 2006 محسوسة من خلال إقامة دار الملك عبد الله للثقافة، وإقامة صندوق دعم الثقافة بفضل مبادرة ملكية. إلا أن المركز ما يزال مجرد فكرة حتى الآن.

نتيجة لذلك، فرضت ضريبة 5% على الصحف المحلية الخمس الكبرى (ألغيت فيما بعد)، الثقافة (ما تزال تلك الصحف وسط معركة لخفض تلك الضريبة)، وتم قبول نظام التأمين الصحي الذي يغطي كل أعضاء رابطة الكتاب الأردنيين، وتم العثور على مقر للرابطة، وتتولى الوزارة دفع نفقته.

ومما يستحق الذكر هنا أن هناك حالياً ثلاثة داعمون رئيسيون للثقافة في البلاد: الرعاية الملكية، والتي قد تظهر فيما بعد في دار الملك عبد الله للثقافة وصندوق دعم الثقافة؛ ووزارة الثقافة؛ وبلدية عمان الكبرى. بالإضافة إلى الهيئات التابعة للوزارة والبلدية.

الواقع أن فاعلية نموذج الرعاية في الأردن تعود إلى حد كبير إلى بطء النظام البيروقراطي والتتابع السريع للحكومات، مما يبطل كثيراً من إقرار المشروعات أو تقدمها.

لذلك لعبت الرعاية الملكية في كثير من الأحيان دوراً هاماً في زيادة سرعة إيقاع الحركة الثقافية.

على سبيل المثال، بلغ الاهتمام الملكي بالثقافة المستوى المؤسسي في عامي 2004 و 2005 عندما انعكس خطاب العرش على تحسن أداء وزارة الثقافة، وزيادة الميزانية الخاصة بها، مما أدى أيضاً إلى إقرار مشاريع القوانين التي ظلت مهملة لسنوات، مثل قانون الإبداع.

على الرغم من ذلك، لم يصل تأثير الرعاية الملكية للثقافة إلى الإعلام والصحافة المكتوبة. وعلى الرغم من أن الملك عبد الله نادى في خطابه "بحرية تحدها السماء"، فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة انخفاضاً لسقف كل أنواع حرية التعبير.

فشلت أول قناة فضائية أردنية مستقلة، أي تي في، في بدء البث لأسباب كثيرة. كذلك حظر طبع الكثير من المطبوعات أو خضعت للمحاكمة. وكانت آخر الأحداث فرض عقوبة السجن على الشاعر الأردني إسلام سمحان بسبب قصيدته التي تضمنت نقلاً عن القرآن.

كيف يمكن إذن تفسير التناقض الواضح بين خطاب العرش والنص الصريح فيما يتصل والحرية وممارسات المؤسسات الرسمية الخاصة بحرية التعبير؟ هذه أحد الأسئلة التي ستتم الإجابة عليها بتفصيل في هذا البحث.

يمكن تلخيص عناصر النموذج المستخدم لتطبيق السياسات الثقافية في الأردن، إذا أقرنا أن ذلك النموذج يمكن أن يتواجد في غياب سياسة ثقافية في المقام الأول طبقاً للنص الصريح لخطة تطوير الثقافة.

يضم مفهوم الثقافة مكونين رئيسيين:

مكون ملموس: ويتضمن الدين والمعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف واللغة والأدب والفنون.

مكون غير ملموس: ويتضمن الإبداعات البشرية (الأدوات والمعدات)، أو في رواية أخرى، التقدم التكنولوجي.

هذه العناصر موجودة في كل الثقافات، ولكن من الضروري جداً إلقاء نظرة مقربة على المواد المكونة، حيث إننا نحيا في منطقة لا تتميز كثيراً بالأدوات التكنولوجية الحديثة، مما يعني أننا نعيش في ثقافة تكاد تكون خالية من أي مكونات أو أن لديها مكونات قادمة من ثقافات أخرى.

تتضح آثار هذه الأمر في وجود فجوات معرفية وفكرية وثقافية واجتماعية وأدبية في التعامل مع أدوات ثقافية معينة، مثل الإنترنت على سبيل المثال، أو الافتقار إلى متابعة الفن المعاصر أو افتقار صناعة السينما، إضافة إلى العلاقة بين منتجات المواد الثقافية ككل، والمجتمع نفسه ومكوناته الروحية.

وفي هذا السياق، من الضروري التحدث عن القيم السائدة في الثقافة الأردنية،⁴ أخذاً في الاعتبار أن عناصر الثقافة لا تتغير، حيث إن آثار تلك القيم تحرك تلك المكونات في هذا الاتجاه أو ذلك.

القيم العائلية

إن الميل إلى تأكيد الارتباط بدلاً من الاستقلال؛ والطاعة، على حساب الاعتماد على النفس؛ والالتزام بالقيم، لا يأتي دائماً من الإيمان الشخصي، ولكن يأتي كاستجابة للضغوط الخارجية.

4 السياسات الثقافية في الأردن ما بين الواقع والطموح، أحمد يوسف التل، ص 89.

القيم الدينية

هذه قيم مطلقة، وطبقاً للباحث أحمد التل، تظهر تلك القيم في السلوك، وتتميز بعدم المرونة وعدم القدرة على التعايش.

تتعرض هذه القيم أيضاً على الأفكار الأخرى، مما يؤدي إلى مواقف تكون فيها كل القضايا حقيقة مقررّة، وتكون الأفكار السياسية والاجتماعية أيضاً قيماً مطلقة. أما بالنسبة للقيم السلفية، فهي متصلة بالماضي وتغطي على المستقبل.

وقد ذكر التل اللغة الطنانه للإخوان المسلمين كمثال. هذه الجماعة تؤمن أن الحكم يسير في واد بعيد عن الإسلام، وأنه يتحالف مع من هم أعداء الله ويعادي من يتبعون الله.

وأخذاً في الاعتبار تأثير هذه الجماعة كحزب سياسي وكبرنامج على الأردنيين، كذلك في إطار المؤسسات الرسمية، خاصة البرلمان الأردني (والذي يشغلون في عدداً كبيراً من المقاعد)، يمكننا استشعار آثار قيم ومعتقدات وأفكار تلك الجماعة، وكذلك آثار أحكامها على المشروعات الثقافية وحرية التعبير والإعلام والتطور الثقافي والاجتماعي.

2.3. التعريف الوطني للثقافة

بينما ليس هناك تعريف قومي للثقافة في الأردن، ينطبق تعريف وزارة الثقافة على أي ثقافة، في أي جزء من العالم. تذكر وثيقة تطوير الثقافة أن الثقافة طريقة للعيش والتفكير. لذا، فإن غياب تعريف هو شيء طبيعي، كما هو غياب السياسات الثقافية.

تعريف الثقافة ليس موضوعاً مكماً أو اسماً، فمفهوم الثقافة هام جداً في التعرف على التغيرات الاجتماعية.

يقول السيد التل إن فلسفة وزارة الثقافة تنبثق من إيمانها بأن الثقافة نظام سلوكي معرفي انتقائي يتضمن المعتقدات وكل ما يأتي به العقل والإنسان في بيئته الاجتماعية. الثقافة هي إدراك الإنسان للحياة وإنجازاته الخاصة ووجوده ورؤيته والطريقة التي يعبر بها عن ذلك من خلال كل أوجه النشاط الإنساني.⁵

3.3. أهداف السياسة الثقافية

لو أننا أخذنا خطة تطوير الثقافة كأساس للسياسات الثقافية، فإن الأهداف ستكون كما يلي:

5 السياسات الثقافية في الأردن، المصدر السابق، ص 179.

الأهداف الرئيسية

تقوية الهوية الوطنية للأردن بإطلاق المشروعات التي تعد الثقافة والإبداع الفني حجر الزاوية لنشر ثقافة واعدة ومسئولية ومنتمية.

تطوير البنية التحتية للثقافة والقطاع الفني في كل المجالات عن طريق تحقيق التوازن بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تطوير وتحديث الهيكل المؤسسي لوزارة الثقافة ليتماشى مع الرؤية الملكية وبرنامج الإصلاح الحكومي، وتطوير العلاقات العامة للوزارة.

أهداف ثانوية

إعادة هيكلة وزارة الثقافة بغرض ضمان قدر كاف من الاستقلالية، يقلل من المستوى الحالي من المركزية.

إعادة تفعيل المديرية الثقافية في كل المحافظات، بدءاً من المديرية على المستوى الإقليمي، وتوفير البنية التحتية الضرورية.

التحول إلى اللامركزية بإعطاء المديرية الثقافية على المستويات الإقليمية والبلدية المزيد من السلطة فيما يتصل والتخطيط وإدارة النشاطات الثقافية وتوفير التدريب اللازم في مجال العلاقات العامة.

إنشاء صندوق لدعم الثقافة من خلال مساهمات من القطاع العام والقطاع الخاص.

تنظيم الدعم المقدم إلى المنظمات والنشاطات الثقافية المختلفة.

دعم الدور الأردني في الحركة الثقافية العربية والدولية وتحقيق الوجود الأردني في النشاطات الثقافية والفنية على المستوى العربي والدولية

دعم السياحة الثقافية في الأردن من خلال إقامة مهرجانات سنوية.

تسويق المنتجات الثقافية الأردنية عبر البحار.

تشجيع الاستثمار في القطاع الثقافي.

4. قضايا تطوير سياسة الثقافة والحوار الحالية

1.4. القضايا والأولويات الأساسية في السياسة الثقافية

بعد كثير من النقاشات حول دور المثقفين وعلاقتهم بوزارة الثقافة وأجندة الحكومات المتتالعة، ودعوة الكثير من المثقفين لعقد مؤتمر ثقافي وطني ليشكل مفهوم الواقع الثقافي ومستقبله في الأردن، التقى عدد من المثقفين ووضعوا رؤية لتطوير الثقافة في الأردن، ما بين الواقع والتحديات والتوصيات. وبناءً على ذلك الاجتماع المبدئي، قرر الملك عبد الله الثاني الالتقاء بالمثقفين لمعرفة احتياجاتهم وتحديد أولويات الأجندة الثقافية.

حدد ذلك الاجتماع عدداً من البنود التي أعدت ذات أولوية في الملف الثقافي. تتضمن تلك الأولويات إقامة صندوق مستقل لدعم الحركة الثقافية وتخصيص عشرة ملايين دولار للمساهمة في تقديم الدعم المادي لتطوير الحركة الثقافية والنشر والإبداع، ورفع مستوى الخدمات الثقافية، وحفظ الآثار التاريخية والمحافظة عليها وإقامة المتاحف وحماية وتجديد المخطوطات القديمة. كذلك يسعى الصندوق إلى إعطاء جوائز إبداعية وتوفير فرص عمل للمثقفين والمبدعين.

كذلك أمر الملك عبد الله بالبدء في بناء المركز الثقافي "دار الملك عبد الله للفنون"، استجابة لمطالبة المثقفين بإقامة مركز ثقافي على غرار المراكز الثقافية الرئيسية في العالم، يضم دار أوبرا رئيسية تسع أكثر من 1500 شخص، لتقديم الموسيقى والحفلات الموسيقية، إضافة إلى مراكز للفن ومكتبة ومتحف ومعارض فنية وقاعات للتدريب وقاعات متعددة الأغراض.

كذلك أمر جلالة الملك الحكومة بالإسراع في الانتهاء من صياغة قانون اللغة العربية، والذي محل نقاش طوال عشر سنوات، وأقر إدخال المثقفين ضمن نظام التأمين الصحي.

تقوم الوزارة حالياً بوضع سياسات ثقافية واضحة ومحددة، ولكن تقوم على الأولويات الخاصة بها طبقاً لبنود الرئيسية في خطة التطوير، وهي:

نشر التطوير الثقافي ومكاسبه ليغطي كل محافظات المملكة كجزء من المدن الثقافية التي بدأت عام 2007.

دعم الإنتاج الثقافي وتقديم التسهيلات وإزالة العقبات التي تعيق إقامة حركة ثقافية، وتسهيل حصول المواطنين على المنتجات الثقافية والمحافظة على التراث الثقافي والتفاعل معه. وحيث إن الإنتاج الثقافي هو ما يقوم به المبدع بنفسه، والوزارة هي من تهئ لهذا المبدع المناخ الذي يمكنه من الإبداع بحرية، أقيم مشروع الإخلاص للمبدعين ودعم الصندوق الثقافي.

إقامة مفهوم الديمقراطية بكل ما تمثله من التزام لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، كما يضمنها الدستور.

تعزيز التعاون، وتقديم الدعم والرعاية للمؤسسات الثقافية الخاصة والعامة.

جمع المخطوطات والوثائق الوطنية وحفظها وترتيبها.

أقامة مراكز ثقافية وفنية وشعبية ومسارح ومتاحف في الأقاليم المختلفة للمملكة.

تزويد المكتبات العامة ومكتبات المدارس والمكتبات الأكاديمية بمطبوعات الوزارة.

2.4. القضايا والنقاشات الجديدة الخاصة بالسياسة بالثقافية

في بحث قدم في اجتماع مع الملك عبد الله الثاني عام 2007 عرف المثقفون الأردنيون التحديات التي تواجه تطور الثقافة في الأردن كما يلي : عدم القدرة على ترويج للثقافة في الوطن وفي الخارج؛ التفعيل الضعيف للسياسات الوطنية والاستراتيجيات الخاصة بالحركة الثقافية؛ التنسيق الضعيف بين الأطراف ذات الصلة في القضايا الثقافية؛ انعدام الموارد المالية لدعم الإبداع والامتياز الثقافي؛ تدهور ظروف حياة المثقفين والمبدعين والفنانين؛ انتشار الميول الثقافية الجديدة التي تنصف بالراديكالية والحساسية المفرطة والتعصب، في مقابل الواقع الأردني القائم على التعددية الفكرية والسياسية والثقافية؛ إضافة إلى عدم ملائمة التشريعات والقواعد التي تحكم المجال الثقافي والفني، وغياب قاعدة بيانات ثقافية للمنتجات الفنية طبقاً للنوع ومكان الإنتاج، وضعف البنية التحتية للقطاع الثقافي في غالبية المحافظات وتركز العمل الثقافي في العاصمة.

عقدت وزارة الثقافة ندوة خاصة بـ "الإستراتيجية الوطنية للثقافة" في المركز الثقافي الملكي كتمهيد لنظر التوصيات التي سنأتي بها تلك الندوة خلال المؤتمر الثقافي الوطني الثاني في 2009/1/25. قد قُسم العمل التحضيري للاجتماع الخاص بخطة التطوير الثقافي (2009 – 2011) على الأفرع الرئيسية لتطوير الثقافة في الأجندة الوطنية، ودور الأدب والفنون في تطوير الثقافة، والاعتدال في الأفكار والثقافة، ودور الإعلام في الإستراتيجية الوطنية للثقافة، والعولمة في الوسط الثقافي، مع مشاركة كتاب ومفكرين مختارين.

نادى المفكرون في تلك الندوة باتخاذ أولويات جديدة يجب على الأجندة الثقافية للحكومة أخذها في الاعتبار، بما فيها الاهتمام بحصول الأردنيين على فرص متساوية للمشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن تقوم الثقافة العربية الوطنية على التعاليم المتسامحة للإسلام، بهدف نشر المعتقدات السليمة في الحوار ونبذ التعصب وضيق الفكر، في وقت يزيد فيه اتهام المبدعين بالكفر عند إساءة تفسير النصوص الأدبية بطريقة دينية. وتم اقتراح وضع إستراتيجية قومية للثقافة من خلال طرق التواصل التي تخاطب من يتحدثون بالعربية وبغير العربية. كذلك دعا المفكرون إلى وضع سياسات لمواجهة عولمة الثقافة، تتفق ووسائل الإعلام والأدب والفن والتعليم والأعمال في غياب مشروع ثقافي عربي، ووجود نزاعات دينية أو الإثنية، والتنازع من أجل الهوية، حيث إن المنطقة العربية لا تهتم بالحديث عن العدالة. ولكن يمكن التعويض عن ذلك بالحرية. وإلى جانب

ذلك، كانت الدعوة إلى حماية حرية التعبير عن الرأي، وإلى أن تحمل السلطة الرسمية، ممثلة في وزارة الثقافة، مهمة الدفاع عن الحريات العامة من الأولويات القصوى.

بعد تلك الندوة التقديمية، عقد المؤتمر الوطني للثقافة في 2009/1/27، وتبنى 200 توصية تناولت مواضيع مختلفة لإعداد خطة لتطوير الثقافة في الفترة من 2009 حتى 2011. وقد حضر في الندوة 24 من المفكرين والفنانين.

أكدت الدكتورة نانسي كبير وزيرة الثقافة الأردنية في ذلك الوقت، أن إستراتيجية الثقافة سوف تتضمن تلك التوصيات، وأن بعضها سيكون جزءاً من الملحق الخاص، مشيرة إلى أن الوزارة لن تهمل أية أفكار أو مقترحات لتحقيق تلك الغاية. وقد طلب المشاركون عقد لقاءات سنوية لاستعراض تنفيذ التوصيات والبرامج، وإقامة مركز توثيق في كل وزارة أو إدارة حكومية. وكانت التوصيات الرئيسية لذلك المؤتمر هي: إقامة دار نشر وفرقة مسرحية قومية لتقديم الأعمال الثقافية في جميع أشكالها وفروعها وإقامة محطة تلفزيونية فضائية ثقافية، بمشاركة القطاع الخاص، لتكون مساهمة في النشاطات والمشروعات الثقافية، وتقديم الرعاية الخاصة للتوثيق، ومراكز تدريب العاملين والمتطوعين في مجالات إدارة العمل الثقافي حتى يمكن متابعة التطورات وتفعيل الحوار بين المؤسسات الثقافية، واستخدام التكنولوجيا لتوصيل الأعمال الإبداعية الأردنية داخلياً وخارجياً من خلال تطوير شبكة إنترنت خاصة للهيئات الثقافية في المملكة.

تضمنت التوصيات أيضاً نقل الحركة الثقافية من العاصمة عمان إلى المقاطعات والقرى، وتناول الثقافة كمنتج يندرج تحت التطوير الاقتصادي والدخول في شراكة مع القطاع الخاص من أجل إقامة مشروعات ثقافية.

دعا المشاركون إلى بناء علاقة شراكة بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بالصناعات الثقافية وحماية اللغة العربية، بالتعاون مع وزارة التعليم وجهات أخرى.

تتضمن بعض أولويات وزارة الثقافة، كما أشار إليها وزير الثقافة الحالي، السيد صبري ربيحات، في لقاء مطول أجري في بداية أكتوبر 2009، في نطاق حركة الإصلاح الثقافي في الوزارة، ما يلي:

1. خلق منتج ثقافي فني عالي الجودة، متاح للأجيال المستقبلية، ويساهم في إعادة هيكلتها وإعادة بنائها.
2. بناء ثقافة المتاحف المفقودة، وتقوية علاقتها بالجمهور.
3. تطوير وتعميق الحوار الثقافي.
4. غلق الفجوة بين مجتمع الصفوة المبدع، والمجتمعات المحلية، وتيسير الأجواء لتنعكس على الوضع الثقافي والمجتمعات المحلية. هناك الكثير من المراكز الثقافية التي ما تزال، على الرغم من قدرتها الكبيرة على استيعاب المشهد الثقافي بكل

- تفاصيله، يرتادها عدد من الزوار يقل بكثير عما هو مطلوب ومأمول. ولذلك تأمل وزارة الثقافة مضاعفة عدد الزوار هذا العام ومضاعفة العدد مرة أخرى العام التالي، بغرض تضيق الفجوة بين المؤسسات وزوارها وخلق حالة من التناغم بين المؤسسات والجمهور.
5. العمل على زيادة القدرة المؤسسية للعاملين في إدارة الثقافة ووضع خطة عمل واضحة، وبرامج للجميع. هناك عجز واضح في إدارة الحركة الثقافية⁶ وهناك اختلاف بين منهج العمل طبقاً لما هو متاح، والعمل طبقاً لسياسة واضحة.
 6. تعزيز حرية الإبداع الثقافي والعمل على تحريره من التبعية.
 7. تقديم الحركة الثقافية في الأردن من خلال النشر والترجمة والندوات والمؤتمرات والمهرجانات والمعارض وخلافه.

على الجانب الآخر، فإن قضية حرية المبدع في الإبداع والاعتقاد والتفكير أمر معقد، وموضوع محل نقاش واسع تلك الأيام، خاصة بعد أن أصبحت مقاضاة المبدعين واتهامهم بالكفر مصدراً محتملاً للتهديد. ففي العام الماضي، كانت هناك حالات كثيرة لحظر كتب، واتهام كتاب بالكفر، وتحويل آخرين إلى المحكمة.

أجرى مركز المثقفين في عام 2009 دراسة عن "حرية الإبداع وحقوق المبدعين" بغرض تحديد وجهة نظر المبدعين الأردنيين عن المعوقات التي تقف في طريق حرية الإبداع، وأنواع المضايقات التي يخشونها، وكيف يمكن الحصول على حقوقهم عن إبداعاتهم، والحاجة إلى وضع تشريع خاص بحق حرية المبدع والمحافظة على القدرة المالية لأعمالهم الإبداعية على البقاء. وقد ضمت الدراسة عينة من 520 من أعضاء الأدبيين والفنانين والفنانين التشكيليين والمبدعين الآخرين.

وقد جاءت النتائج كما يلي: قال 84% من العينة إنهم يشعرون بوجود رقيب خارجي عليهم أثناء قيامهم بأعمالهم الابتكارية؛ وقال 44% منهم إنهم لم يشعروا برقابة. وفيما يتصل بوجود رقابة ذاتية أثناء تنفيذ الأعمال الإبداعية، أجاب 75% من المشاركين أنهم يشعرون بوجود رقابة ذاتية على أنفسهم أثناء قيامهم بأعمالهم الإبداعية، بينما أجاب 41% منهم أنهم لا يشعرون بذلك.

وفيما يتصل والمضايقات التي يواجهها المبدعون بسبب أعمالهم الإبداعية، قال 74% إنهم يشعرون بأنهم يتعرضون لمضايقات بسبب إبداعاتهم؛ وأجاب 35% منهم إنهم لا يخشون ذلك. وتعددت أسباب ذلك الخوف بين أعضاء العينة، حيث وجد إن 43% من المشاركين يخشون المضايقة بسبب أعمالهم الإبداعية لأسباب سياسية، وقال 46% منهم إنهم لا يظنون أن هناك أسباب سياسية وراء مضايقتهم. وعن الأسباب الاجتماعية، أجاب 38% أن الأسباب التي قد تكون وراء مضايقتهم هي أسباب اجتماعية، بينما أجاب 56% أنها لم تكن أسباباً اجتماعية. وفيما يتصل والدين، ذكر 53% منهم أن خوفهم أثناء أداء أعمالهم الإبداعية يعود إلى أسباباً دينية، بينما أجاب 42% منهم أنها لم تكن

6 مقابلة طويلة مع وزير الثقافة الحالي، صبري رويحات، عن الإصلاحات المطلوبة في الوزارة، صحيفة الرأي، الأحد، 11 أكتوبر 2009.

أساباً دينية. قال 78% من المشاركين إن هناك حاجة إلى وضع قوانين خاصة بحرية الإبداع، ورأى 15% منهم عدم الحاجة إلى وضع مثل تلك القوانين.

3.4. التنوع الثقافي والأقليات والمجموعات والمجتمعات الثقافية

من الصعب التحدث عن تنوع ثقافي كبير في المجتمع الأردني لأن المجتمع بأكمله يكاد يكون له شكل واحد، حتى في وجود أقليات صغيرة تتناغم تناغماً تاماً مع بقية المجتمع، وتندمج في النسيج المجتمعي.

بيد أن تلك الأقليات حافظت على لغاتها وثقافتها فيما بينها، فأقامت أندية الخاصة، وفعاليتها وفرقها الشعبية، ومناسباتها الخاصة التي لم تتأثر خصوصياتها على الإطلاق.

ومن بين تلك الأقليات الجراكسة، والأرمن والأكراد والشيشان والدروز.

1.3.4. قضايا وسياسات اللغة

العربية هي اللغة المستخدمة في المملكة الهاشمية الأردنية، على الرغم من وجود أقليات متعددة. لكن نتيجة لقلّة عددها، فهي تستعمل اللغة العربية في التعاملات الثقافية والاجتماعية، وكذلك تحافظ على لغتها الأم دون مشاكل فيما يتصل وهذا الشأن، حيث تضمن الأردن لها حرية التعبير عن ثقافتها. ولم تحدث مشاكل فيما يتصل واستخدام العربية كلغة رسمية، حيث إن غالبية الأقليات مسلمة وتستخدم اللغة العربية لقراءة القرآن.

أحد الأهداف العامة لوزارة الثقافة الأردنية هي تشجيع الاهتمام باللغة العربية الفصحى واستخدامها في كل مناحي الحياة.

إحدى المؤسسات الرسمية التي تعنى بالعربية هي أكاديمية اللغة العربية. وتهدف الأكاديمية إلى ما يلي:

1. المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها مناسبة لمتطلبات الأدب والعلوم والفنون الحديثة.
2. توحيد المصطلحات العلمية والأدبية والفنية، ووضع القواميس، والمشاركة في ذلك المجال، بالتعاون مع وزارة التعليم والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية داخل المملكة وخارجها.
3. إحياء لغة التراث العربي والإسلامي في مجالات اللغة والعلوم والأدب والفنون.

ولتحقيق هذه الأهداف، تقوم أكاديمية اللغة العربية بما يلي:

1. إعداد دراسات وبحوث في اللغة العربية.
2. تشجيع الكتابة والترجمة والنشر وإقامة مسابقات وإنشاء مكتبة خاصة بالأكاديمية.
3. ترجمة الأعمال العالمية المشهورة، ونشر الكتب المترجمة من وإلى العربية.
4. عقد المؤتمرات اللغوية في المملكة وخارجها، وتنظيم المواسم والندوات الثقافية.
5. نشر المصطلحات الجديدة التي تم توحيدها باللغة العربية من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتوزيعها على هيئات الدولة.
6. إصدار دورية باسم "صحيفة أكاديمية اللغة العربية الأردن".

يجب ذكر مسودة قانون اللغة العربية هنا حيث إن أكاديمية اللغة العربية في الأردن أرسلت إلى الحكومة مسودة قانون اللغة العربية عام 1990، والذي يدعو إلى إصدار كتاب دوري يعين محررين لغويين لرفع مستوى اللغة في الرسائل والمراسلات الرسمية، ويتطلب استخدام اللغة العربية الصحيحة في المجالس الرسمية والدولية، والمنديات والمؤتمرات والندوات والمقابلات وفي البرامج الخاصة بالأمر السياسي والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والخدمية. وطبقاً لحيدر فريحات، "أصبح هذا الأمر أمراً أساسياً، خاصة في هذا العصر الذي تقوده ثورة الاتصالات والمعلومات، والتي أعطيت دوراً فعالاً في كافة مناحي الحياة، وأصبح تبادل المعلومات بين الباحثين والطلاب والمهتمين يتم عبر أكثر الطرق مناسبة هذه الأيام."

في محاولة لجذب الانتباه إلى المشروع، أطلقت أكاديمية اللغة العربية في الأردن مشروعاً يُعد عام 2007 عام اللغة العربية في الأردن، وتقوم من خلاله الهيئات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بتشجيع وضع اللغة العربية في المجتمع. وقد أعدت لجنة خاصة شكلتها الأكاديمية لهذا الغرض الوسائل والآليات لضمان نجاح المشروع، وإظهار وضع اللغة العربية في المجتمع، واستخدامها في جميع مجالات الحياة، لاستعادة دورها الرائد في مشروع الأمة من أجل تحقيق النهضة والمدنية.

ولكن حتى الآن لم يتم تفعيل القانون. وطبقاً لرئيس الأكاديمية، عبد الكريم خليفة، "ظل حبيساً في أدراج الحكومة، بعيداً عن الانتباه."

2.3.4. التلاحم الاجتماعي والسياسات الثقافية

تعمل وزارة الثقافة، في نطاق خطة التطوير، على تنفيذ مشروعات تتصل بتحقيق التلاحم الاجتماعي وتطوير الحوار الثقافي، والتسامح والتنوع الثقافي. وتبني تلك المشروعات جسور بين المجتمع والمؤسسات الثقافية، خاصة البرنامج الوطني لتطوير الحوار الثقافي، والتواصل وثقافة المجتمع. ويبين الجدول التالي أهداف تلك المشروعات والوسائل المستخدمة لتطبيقها.

| البرنامج | الأهداف | سبل التنفيذ |
|---|--|--|
| - البرنامج القومي لتطوير ثقافة الحوار (التتوير) | <ul style="list-style-type: none"> - زيادة الوعي بأهمية ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع الواحد، وبين المجتمعات المختلفة، وبين الثقافات المختلفة. - نشر الوعي المجتمعي بأهمية ثقافة الحوار وإمكانية تحقيقها بين الثقافات، والتفاهم المتبادل القائم على حقائق العصر واحترام الخصائص الذاتية وخصائص الآخرين. - نشر الوعي بخطر ثقافة العنف والإبادة، وما تقود إليه المجتمع من عدم استقرار. - نشر ثقافة وعقيدة التسامح. - مخاطبة الشباب والأجيال الجديدة وتدريبهم على اكتساب مهارات التواصل والحوار. - محاربة الميول الانهزامية ومحبطة التي تسهم في نشر الدمار، والرفض الآخرين، والتطرف، | <ul style="list-style-type: none"> - عقد الندوات الثقافية والفكرية. - إصدار سلسلة من الكتيبات (حوالي 10) من أجل العائلة الأردنية عن قيم ومبادئ ثقافة الحوار. - إصدار سلسلة من الكتب الثقافية والفكرية تتناول تطوير ثقافة الحوار. - دعوة الجامعات الأردنية والجامعات الخاصة لإنشاء أندية طلابية تحت اسم (أندية ثقافة الحوار). - التعاون مع الصحف اليومية المحلية لإصدار ملاحق شهرية متخصصة في الوعي الثقافي. |

| | والمبالغة. | |
|---|---|--|
| <p>- تشكيل لجنة لإعداد مفهوم متكامل للمشروع.</p> <p>- إعداد ورش عمل في المقاطعات والمدن تستهدف من هم أقل من العشرين في العمر (مراكز الشباب)، يشارك فيها الكتاب الأردنيين وأصحاب الرسالات والفنانين.</p> <p>- إقامة محطة إذاعة إف.أم. (للثقافة والترفيه) تديرها وزارة الثقافة، وتتبنى نشر ثقافة المجتمع، وتضمن الوصول إلى أعماق المجتمع وتحمل رسالة الثقافة الوطنية، أو التعاون مع هيئة الإذاعة والتلفزيون، كما ذكر في البند (5).</p> <p>- إصدار سلسلة من الكتب تحت عنوان (مكتبة العائلة)، بأسعار مناسبة.</p> <p>- إصدار سلسلة من الكتب تحت شعار "كتاب لكل طفل".</p> | <p>- خلق تفاعل ثقافي إيجابي من خلال إتاحة المنافذ الثقافية لعامة الجمهور في المدن والمناطق الريفية والمناطق النائية.</p> <p>- استخدام أدوات الإعلام المباشر والإعلام العام للوصول للجمهور المستهدف.</p> <p>- تشجيع الإجماع العام بخصوص القيم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الرئيسية، وفي نفس الوقت، زيادة الوعي بثقافة الرأي الآخر والحوار.</p> | <p>- برنامج التواصل وثقافة المجتمع</p> |

3.3.4. المساواة بين النوع الاجتماعي والسياسات الثقافية

بدأت الوزارة في عام 2005 مشروعاً يتصل بثقافة مجتمع، وكانت إحدى أهم أولوياتها بحث قضايا النوع الاجتماعي ونشر ثقافة المساواة من خلال برامج عملية تنتقل بين مقاطعات المملكة. بيد أن المشروع توقف عن العمل من هذه الوجهة بعد تغيير المجلس الوزراء في ذلك الوقت. ولم تتبنى الوزارة مشروعاً مماثلاً خاصاً بقضايا النساء وحقوق المساواة بين النوع الاجتماعي، والتي يضمنها الدستور الأردني. ولكن هناك مسافة بين القوانين والممارسات الاجتماعية، مما يتطلب تطوير المنظمة الثقافية من قبل الإدارة الرسمية، مع مراعاة البعد الاستراتيجي طويل الأمد. أنشئت "اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة" من أجل مثل تلك البرامج الخاصة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة، وهي تصدر مجلة متخصصة في الثقافة النسائية الجديدة.

ما زال هناك الدور الثقافي الملقى على كاهل الوزارة كراعية للقيم الاجتماعية والثقافية المنتشرة لتنشيط البرامج والسياسات التي تتبنى تشجيع قيم المساواة وتساوي الفرص بين الجنسين. وعلى الجانب الآخر، نلاحظ تساوي الفرص في التوظيف والمراكز بين الجنسين داخل الوزارة.

تبنّت منظمات متعددة للمجتمع المدني برامج التوعية الثقافية التي تشجع قيم المساواة وتساوي الفرص بين الجنسين. وقد تكون أكثر هذه المنظمات نشاطاً هي "المؤسسة الدولية لتضامن النساء"، والتي تتبنى سياسات اجتماعية وثقافية، وتبني علاقة وطيدة مع المجتمع المدني، إضافة إلى مؤسسات مثل "اتحاد النساء".

يبين الجدول التالي أحدث الإحصائيات الخاصة باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والتي تبين معدلات الحضور والمشاركة للنساء في قطاعات التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

التعليم

| المؤشر | العام | النسبة (%) |
|--|-------------|------------|
| الأمية بين النساء (15 عاماً أو أكثر) | 2001 | 15,8 |
| صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي | 1998 - 1999 | 86,68 |
| التسجيل في التعليم الثانوي | 1998 - 1999 | 59,71 |
| التسجيل في التعليم العالي (كل) | 1999 - 2000 | 51,1 |

| | | |
|------|-------------|--|
| | | (الطلاب) |
| 32,2 | 2000 - 1999 | التسجيل في الكليات العلمية والتقنية قوة العمل |

| النسبة (%) | المؤشر | العام |
|------------|---|-------|
| 14,6 | نسبة الإناث ضمن قوة العمل إلى إجمالي عدد قوة العمل (15 عاماً وأكثر) | 2001 |
| 15,6 | معدل البطالة بين النساء | 2001 |
| 84,4 | نسبة العاملات إلى إجمالي قوة العمل من الإناث | 2001 |
| 12,3 | نسبة العاملات من النساء إلى إجمالي قوة العمل | 2001 |
| 2,4 | نسبة أرباب العمل من الإناث إلى إجمالي قوة العمل | 2001 |
| 2,3 | نسبة الإناث العاملات لحسابهن إلى إجمالي عدد النساء | 2001 |
| 16,4 | نسبة النساء التي تعملن باجر إلى إجمالي العمالة | 2001 |
| 44 | نسبة العاملات الإناث إلى إجمالي عدد العاملين في القطاع العام | 2001 |

المشاركة في الحياة العامة

| النسبة (%) | المؤشر | العام |
|------------|---|-------|
| 2,5 | نسبة مشاركة المرأة في البرلمان (مجلس الشورى ومجلس النواب) | 2001 |
| 1,4 | نسبة مشاركة المرأة في العمل | 2001 |

| القضائي | | |
|---|------|------|
| نسبة مشاركة المرأة في الوظائف العليا (الخدمة المدنية) | 2001 | 3,2 |
| مشاركة المرأة في أعمال الفئة الأولى (الخدمة المدنية) | 2001 | 7,43 |
| مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني: | | |
| - النقابات الفنية | 2001 | 21,2 |
| - النقابات التجارية | 2001 | 10 |
| - المنظمات غير الحكومية | 2000 | 25 |
| - مجالس البلديات والقرى | 1999 | 0,32 |

4.4. تعددية وسائل الإعلام وتنوع المحتوى

من الصعب التحدث عن تعددية وسائل الإعلام في الأردن، حيث هناك تلفزيون رسمي ومحطة إذاعة رسمية وإذاعة للقوات المسلحة وإذاعة للأمن العام. هناك عدة محطات أف أم للشباب، وهناك أيضاً قنوات فضائية للمنوعات الموسيقية وبرامج التسلية وست صحف يومية هي الرأي، الصحيفة الرسمية، ذات التمويل الحكومي؛ والدستور، صحيفة شبه رسمية، حيث تمتلك الحكومة جزءاً كبيراً من رأس مالها؛ وهناك صحيفة العرب اليوم الخاصة؛ وصحيفة الجهاد الخاصة؛ وصحيفة السبيل الخاصة بالإخوان المسلمين. في وجود تلك الصحيفة الأخيرة، كانت الأردن أول دولة تعطي الجماعة حق إصدار صحيفة يومية. هناك صحف أسبوعية وبعض الصحف والنشرات الحزبية، إضافة إلى العديد من الصحف الرسمية وغير الرسمية التي تتناول الشؤون الثقافية والاجتماعية. وتصدر وزارة الثقافة ثلاث مجلات: أفكار، وتختص بالشؤون الثقافية؛ وفنون، وتختص بالفنون البصرية؛ ووسام، من أجل الأطفال. كذلك تصدر بلدية عمان ثلاث مجلات: عمان، من أجل الثقافة؛ وتايكي، من أجل الأفكار النسائية؛ وبراعم عمان، من أجل الأطفال.

من الصعب التحدث عن صحافة المعارضة أو وسائل الإعلام الجريئة، حتى فيما يتصل بالصحف الخاصة.

شهد عام 2008 تقديم كثير من الصحفيين إلى المحاكم بسبب مقالات انتقدوا فيها مجلس النواب. كذلك تم حظر بث قناة تلفزيون جديدة قبل أن تبدأ برامجها. وقد كان من المفترض أن تكون قناة للأخبار الجريئة وذات طابع اجتماعي يختلف عن وسائل الإعلام الرسمية في الأردن.

هناك تشجيع واسع لحرية الإعلام وثقافة الحوار والديمقراطية في الأردن، ولكن الواقع يشير إلى أن هناك فجوة كبيرة في الدور الذي يلعبه الإعلام في ثقافة الديمقراطية والحوار في الأردن. ويرجع هذا إلى عدة عوامل تتضمن الشعارات والأفكار التي تقدم دون خلق آليات عملية لتنفيذها وتحويلها إلى واقع، وممارسات الإعلام للرقابة الذاتية على نفسه وتدخل الحكومة في طريقة عمله، وعزل ثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار كنقاط ساخنة للاهتمام، وانعدام الشفافية الرسمية.

في استطلاع للرأي أجراه مركز المتفنيين للبحوث والمسوحات، استطلعت آراء المشاركين في اللقاء الإعلامي الموسع الذي عقده وزارة التطوير السياسي عام 2008 تحت عنوان "معاً في مواجهة التحديات - شركاء في التطوير"، مع ممثلين عن النشر ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

وفي الاستطلاع، قال 43% من العينة إن تعامل مسؤولي الحكومة مع وسائل الإعلام لا يشير إلى تطبيقهم مبادئ الديمقراطية، بينما قال 9% إنهم يجدونها ديمقراطية.

وعد 37% من العينة السقف المسموح به لنشر ثقافة الديمقراطية في الأردن غير كاف، بينما رأى 9% أن ذلك السقف كاف.

وفيما يتصل ومستوى الشفافية في بيانات المسؤولين الحكوميين، قال 84% إن الشفافية غير موجودة، بينما وافق 5% فقط على وجود مثل تلك الشفافية.

وفي إجابة عن سؤال ما إذا كانت وسائل الإعلام الرسمية تهدف إلى الظهور بمظهر وسائل إعلام حكومية، أكثر منها وسائل إعلام وطنية، أجاب 73% أنها تبدو وسائل إعلام حكومية، مقارنة بـ 6% أجابوا أنها لا تبدو كذلك.

وفيما يتصل والبيروقراطية ووسائل الإعلام، قال 57% من المشاركين إنهم يجدون أن هناك معوقات إدارية تواجه نشر ثقافة الديمقراطية، مقارنة بـ 7% لم يوافقوا على ذلك. وقد لوحظ أن 91% من المشاركين قالوا إن وسائل الإعلام التي تستخدم لتوصيل المعلومات إلى المواطنين بحاجة إلى تطوير، بينما لم يقر 2% ذلك. وقال 64% من العينة إن ثقافة الديمقراطية ليست ذات أولوية بالنسبة للإعلام الأردني، في مقابل 13% ظنوا أنها كذلك.

5.4. الصناعات الثقافية: السياسات والبرامج

على الرغم من أنه ليس هناك تعريف رسمي للصناعات الثقافية في الأردن، فنحن نفهم أن هذا يعني الإنتاج الثقافي والخدمات الثقافية في كلاً من القطاعين العام والمستقل. ذلك الإنتاج، وتلك الخدمات تظهر في نشر الكتب، ووسائل الإعلام المطبوعة المختلفة كالصحف والمجلات اليومية والأسبوعية، وإنتاج الأفلام والمسلسلات العربية المحلية، والتسجيلات الموسيقية والفنون البصرية المختلفة والمهرجانات ذات الطبيعة الثقافية والتجارية.

تصدر وزارة الثقافة ثلاث مجموعات من الكتب، تتضمن مجموعة من كتب الأطفال، وكتاب الشهر، ومجموعة من الإبداعات كما أنها تمول إنتاج الدراما، وتقدم من خلال مديرية المسارح أماكن لإجراء التدريبات على الأعمال، والأدوات المساعدة والديكور. وتنظم الوزارة مهرجاناً دولياً في الأردن يستضيف الفعاليات الثقافية والفنية والعالمية. والحال نفسه بالنسبة لبلدية عمان، والتي تصدر مئات من الكتب المحلية كل عام، وتمول الكثير من المسرحيات والمهرجانات الثقافية والفنية.

وبالنسبة للصحف، صحيفة الرأي هي أكثر الصحف شهرة، وهي تمتلك نسبة عالية من الإعلانات، حيث إنها تتولى إعلانات كل الجهات الرسمية.

وفيما يتصل وإنتاج الدراما المحلية والعربية، ظهرت شركة "المركز العربي للإنتاج" على المستوى العربي والدولي، حيث فاز مسلسل "الغزو"، الذي أنتجه المركز بجائزة إيمي كأفضل مسلسل أجنبي. وقد أصبحت تلك الشركة إحدى أفضل شركات الإنتاج العربي.

فيما يتصل وقطاع السينما، فهو جديد في الأردن. وقد أشرف البلاط الملكي مباشرة على إقامة "الهيئة الملكية الأردنية للأفلام"، والتي ترتبط به مباشرة وتساهم في إنتاج الأفلام القصيرة للشباب، وتقدم التدريب على الأعمال، وورش العمل للمواهب الجديدة، وتبحث عن تلك المواهب، إضافة إلى إنتاج بعض الأفلام الروائية. كما تستضيف اللجنة مخرجي الأفلام العالميين، وتروج للأردن كمكان لتصوير الأفلام.

تمثلت تطوير الصناعات الثقافية وأدواتها في دعم الكتاب الأردني، وهو أحد الصناعات الرئيسية في المملكة، حيث تصدر دور النشر الأردنية الكتب العلمية والأدبية لبعض البلدان العربية، إضافة إلى التوسع في المشاركة في المعارض الدولية، مثل معرض لندن وفرانكفورت للكتاب، والكثير من معارض الكتاب الدولية والعربية. كذلك نشير إلى تطور الصناعة اليدوية ومنتجات التراث من خلال التعاون بين مؤسسة الأميرة رحمة، في مدينة معان، ودار الأنباط، والتي ينفذ برنامج مدته ثلاث سنوات يقوم على إعادة إنتاج الأزياء الأنباطية طبقاً للدراسات والبحوث التي أجريت لذلك الغرض.

تقوم وزارة الثقافة الآن بتنفيذ مشروعات لدعم الصناعات الثقافية، وهي: تطوير الصناعات الثقافية والتواصل وتشجيع الثقافة. ويبين الجدول التالي أهداف وأساليب هذين المشروعين.

| المشروع | الأهداف | سبل التنفيذ |
|--|--|---|
| تطوير الصناعات الثقافية (الصناعات اليدوية، الثياب، المنتجات الفنية والفكرية، الأعمال الدرامية، المهرجانات...الخ) | <ul style="list-style-type: none"> ○ الاهتمام بالصناعات الثقافية للمساهمة في التنمية الاقتصادية. | <ul style="list-style-type: none"> ○ إنشاء سوق للصناعات اليدوية في عمان بعد توفير قطعة من الأرض. ○ مخاطبة المؤسسات الأردنية (الرسمية وغيرها) لإعطاء الأولوية للمنتجات الثقافية الأردنية. ○ الاتصال ببعض الدول الأجنبية وزيارتها لتسويق الصناعات الثقافية الأردنية. |
| تشجيع التواصل والثقافة | <ul style="list-style-type: none"> ○ تقديم المنتج الثقافي الأردني إلى الجمهور: محلياً، وإقليمياً، وعالمياً. ○ وجود أكبر للمنتجين المحليين والدوليين للثقافة والفنون في الأردن. | <ul style="list-style-type: none"> ○ إنشاء مديرية بنفس الاسم. ○ إعداد طاقم مؤهل من العاملين للقيام بالمهمة. |

على الجانب الآخر، تم استطلاع رأي عينة من المبدعين لرؤية دخلهم من الإنتاج الفني، ظهر فيه أن 17% من المشاركين أجابوا أن دخلهم من أعمالهم الإبداعية أقل من الصفر، مما يعني أن المبدع يتحمل نفقات طباعة أو تقديم أعماله الإبداعية. وأشار 52% منهم إلى أن نسبة عائدات إبداعاتهم إلى الإيراد السنوي العام خلال العامين الأخيرين هو صفر. وذكر 18% أن تلك النسبة هي 1-5% من إجمالي دخلهم. وقال 12% إن النسبة هي 6-15% من الدخل السنوي خلال العامين الماضيين. بيد أن 1% ممن تم سؤالهم ذكروا أن إيراداتهم عن أعمالهم الإبداعية تمثل 16-30%.

6.4. التكنولوجيا الجديدة والسياسات الثقافية

في نطاق خطة التطوير الجديدة، تعمل وزارة الثقافة على تطوير مشروعاتها من خلال استخدام تكنولوجيا الإنترنت. ويوضح الجدول التالي أهداف ووسائل هذا المشروع.

| المشروع | الأهداف | سبل التنفيذ |
|--------------------------------|--|---|
| تطوير الثقافة من خلال الإنترنت | <ul style="list-style-type: none"> ○ استخدام الإنترنت لتحقيق التواصل بين أعضاء الوسط الثقافي الأردني. ○ استخدام الإنترنت في نشر إنجازات الثقافة الأردنية والعربية والإسلامية. ○ المساهمة في خفض نسبة الجهل بالحاسوب بين المتصلين بالوسط الثقافي في المملكة. | <ul style="list-style-type: none"> ○ حث الأفراد والمؤسسات على إنشاء مواقع ثقافية على الإنترنت تهدف إلى تقديم الثقافة الأردنية. ○ إطلاق سلسلة من المسابقات الثقافية في المجالات المتنوعة للثقافة من خلال الإنترنت. ○ تقديم المهرجانات والمعرض الفنية التخيلية. ○ عقد النقاشات والمنتديات على الخط. |

الواقع أنه بالمقارنة بدول المنطقة، فقد اتبعت الأردن سياسة ثقافية متطورة تبنت نشر ثقافة الإنترنت واستخدام التكنولوجيا الحديثة بقدر أسرع كثيراً من البلدان المجاورة. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية المؤسسات الحكومية تعمل طبقاً لتلك التكنولوجيا الجديدة. هذا هو الوضع أيضاً في منظمات المجتمع المدني الثقافية، وحتى جمعيات الكتاب والفنانين ورابطة الفنانين، فكل تلك المؤسسات تستخدم المواقع المتقدمة على الإنترنت لتقديم الخدمات الثقافية المختلفة للمجتمع.

تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية استخداماً واسعاً بين مجموعات الشباب والمؤسسات لخدمة الحملات الإعلامية الشعبية والحملات الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وبالقضايا التي تهم المجتمع. وقد انتشرت ثقافة المدونات، وكانت الأردن هي الدولة العربية الأولى التي تنشئ موقع "وت وت"، وهو موقع بديل لموقع تويتر.

وبهذا الخصوص، وفيما يتصل ودور بلدية عمان الكبرى، فقد أنشأت 16 مركزاً للمعلومات وأكثر من 30 مكتبة فرعية في العاصمة، إضافة إلى التوسع في منشآت مركز زها الثقافي، وتأسيس حدائق

الملكة رانيا للعائلات. كما خصصت بلدية عمان جائزة الملك عبد الله الثاني للابتكار على المستوى العربي في ثلاث مجالات هامة هي العلوم والفنون والأداب، حيث تمنح الجائزة مرة كل عامين.

وفيما يتصل واستخدام التكنولوجيا في السياسة الثقافية، هناك موقع رسمي لوزارة الثقافة ينشر أخبار الوزارة ونشاطاتها في المملكة. ولكن ذلك الموقع يمكن وصفه بأنه غير تفاعلي نتيجة لأسلوبه الرسمي الشديد، ولانعدام الأماكن التفاعلية فيه.

7.4. قضايا وسياسات التراث

كان غياب ثقافة المتاحف أحد القضايا التي تناولها وزير الثقافة الحالي كأحد التحديات التي تواجه وزارة الثقافة. وتعمل الوزارة، طبقاً لأهدافها العامة، على إقامة المراكز والمسارح والمتاحف الثقافية والفنية والشعبية في المناطق المختلفة من المملكة. كما تعمل على تعميق الشعور بالفخر والإخلاص للثقافة الوطنية في الأردن، وتعميقه من خلال إحياء التراث الوطني للفكر والعلوم والأدب والفنون والتحليل والنشر. كما تعمق الشعور بالفخر والإخلاص للثقافة العربية الإسلامية وتقدمه، حتى تساهم في نقل رسالتها، وفي إبراز دور الأردن في مستقبلها.

وتعمل الوزارة حالياً من خلال مشروعين لتحقيق هذه الأهداف. ويبين الجدول تحديد مسودة الأهداف الثقافية الوطنية للفنون الشعبية وتوثيق التراث الثقافي. ولكن ما زالت هناك حاجة لإجراء الدراسات التي تنتقد ذلك التراث وتقدم إطاراً نظرياً إضافة إلى تلك المشروعات العملية. ويمكن لمثل تلك الدراسات أن تزيد من الشجاعة على نقض التراث والالتزام بمحاسنه وترك مساوئه.

| المشروع | الأهداف | سبل التنفيذ |
|------------------------------|---|---|
| إنشاء فرقة وطنية للفولكلور | <ul style="list-style-type: none"> ○ تعريف التراث الفني الأردني. ○ توفير فرص التواصل والتفاعل مع الثقافات الإنسانية. ○ رفع الفرقة الموسيقية إلى مستوى الأوركسترا. ○ إنشاء فرقة شعبية. | <ul style="list-style-type: none"> ○ المشاركة في المهرجانات المحلية والدولية. ○ المشاركة في إحياء الفعاليات الوطنية. ○ توفير القدرات اللازمة للتطوير. ○ تحديث الآلات الموسيقية. |
| توثيق التراث الثقافي (مشروع) | <ul style="list-style-type: none"> ○ تقديم الثقافة الأردنية | <ul style="list-style-type: none"> ○ البحوث والدراسات والندوات |

| | | |
|--|--|---------------|
| والمندقيات. ○ مواقع الإنترنت. ○ نشر الكتب. | وكشف كنوزها والمساهمة في التراث الإنساني وحفظ الذاكرة الوطنية. | الحصر العربي) |
|--|--|---------------|

5. النصوص القانونية الرئيسية في مجال الثقافة

1.5. التشريعات العامة

التشريعات العامة للثقافة ليست واضحة. بوجه عام، وبدءًا بالميثاق الوطني، تذكر الثقافة في إطار الهوية العربية والإسلامية، كما ذكرت اللغة العربية كجزء هام من الثقافة. تعريف الثقافة غير واضح، ويميل إلى التقلب بين العربية والإسلامي من جهة، والأردنية والولاء إلى الأمة من جهة أخرى.

وقد حافظت القوانين التي تحكم الثقافة على بقاء التحكم المركزي في يد وزارة الثقافة، ووزارة التعليم، ووزارة الشباب.

1.1.5. الدستور

تم في عام 1991 تبني ميثاق وطني وضع الخطوط الإرشادية لعمل نشاطات الأحزاب السياسية في الأردن. هناك فصل وثمانية نقاط في الدستور مخصصة للثقافة. وهي تعرف اللغة العربية على أنها الإطار الذي تنبثق منه الثقافة، والفولكلور الشعبي على أنه نسيج الثقافة الوطنية. كما تشير أيضاً إلى أنه يجب الحفاظ على التراث الثقافي، إضافة إلى إنجازات كل الفنانين والمفكرين، من خلال التوثيق ونشره في جميع أنحاء البلاد من خلال قواعد البيانات والمكتبات والمسارح والمعارض، الخ.

أخيراً، ذكر الدستور أهمية أن يثري الفنانون من أنفسهم بكل السبل الممكنة، ولكن "دون الإضرار بالقيم العربية والإسلامية"، وكرر في جميع الأوقات، ذكر الحاجة لاحترام حقوق النشر من خلال التشريعات التي تعترف بالحاجة إلى التحديث.⁷

وفيما يتصل والدستور، ليس هناك ذكر للثقافة أو التراث أو الحقوق الثقافية أو الإبداع أو حقوق النشر. لقد جاء ذكر حرية التعبير عن الرأي والتعليم واللغة فقط في المواد التالية:

المادة 6

I. الأردنيون متساوون أمام القانون. ليس هناك تمييز بينهم فيما يتصل بالحقوق والواجبات، بناءً على الجنس أو اللغة أو الدين.

II. تضمن الحكومة العمل والتعليم، في الحدود إمكانياتها، وتضمن حالة الوفاق بين كل الأردنيين وتساوي الفرص فيما بينهم.

المادة 19

يحق للطوائف إقامة مدارسها الخاصة للتعليم والمحافظة عليها، شريطة أن تلتزم بالنصوص العامة للقانون، وتخضع لسيطرة الحكومة في الأمور المتصلة بمناهجها والاتجاهات.

المادة 20

التعليم الابتدائي إلزامي لكل الأردنيين دون أجر في المدارس الحكومية.⁸

ذكرت كلمة إبداع عدة مرات في سياق التعليم والقيادة والتفكير التقدي، والتميز، في أجندة الإصلاح في يونيو 2004. وتشجع الرعاية الملكية الإبداع والصفات القيادية من خلال جائزة الملك عبد الله للقيادة والتنمية.

هناك أيضاً قانون رعاية الثقافة الذي ينص على فلسفة الرعاية الثقافية في المملكة، بناءً على المبادئ التالية:

- تنمية ثقافة قومية متكاملة في المملكة والتأكيد على هويتها الإنسانية والأردنية والعربية والإسلامية.
- توفير المناخ المناسب للابتكار في مجالات الثقافة والفن.
- الانتباه إلى الثقافة والفنون الجميلة والتطبيقية بما يتفق والقيم العربية والإسلامية.
- إقامة روابط وعلاقات وثيقة مع الهيئات والمؤسسات الثقافية الأخرى في البلدان العربية والبلدان الصديقة.
- تنمية الإبداع الإنساني الأردني في المجالات المتعددة وإطلاقه.

2.1.5. توزيع سلطات الاختصاص

تحتفظ وزارة الثقافة بنظام طبقي لإدارة كل النشاطات والصناديق، إضافة إلى إدارة المراكز الثقافية في جميع أنحاء البلاد. وتوجه نشاطات تلك المراكز من خلال خطة سنوية تملئها الوزارة نفسها. كذلك فإن كل المنظمات الثقافية المسجلة لدى وزارة الثقافة تتم متابعتها من خلال ممثلين عن الوزارة، ومن خلال أشخاص معينين لحضور اجتماعات مجالس الإدارات، وتقديم تقرير مالي إلى الوزارة في نهاية العام. كذلك، بينما جميع المنظمات المسجلة حرة في البحث عن مصادرها الخاصة للتمويل، يجب إخبار مكتب رئيس الوزراء عن أي تمويل يتم توفيره، للحصول على الموافقة عليه.⁹

طبقاً للدستور، وزارة الثقافة هي الهيئة الرسمية المسؤولة مباشرة عن الثقافة، ووضع الخطة العامة وتنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما يتفق وقوانين وتعليمات ونظم البلاد.¹⁰

يمكن هذا الهيكل وزارة الثقافة من المتابعة الوثيقة لكل النشاطات التي تتم في نطاق الثقافة، في مراكزها الخاصة، في المدن الأخرى، إضافة إلى المنظمات الثقافية الأخرى المسجلة لديها. ومما يستحق الذكر أن تسجيل المنظمات التي لا تهدف إلى الربح يواجه صعوبة متزايدة في الأردن، كما

8 لينا خميس، السياسة الثقافية في الأردن، <http://www.kinghussein.gov.jo/constitution>

9 لينا خميس، السياسة الثقافية في الأردن، <http://www.kinghussein.gov.jo/constitution>

10 الدكتور خالد خريس، المدير الحالي للمعرض الأردني للفنون الجميلة، مقابلة في أغسطس 2009.

هو الحال بالنسبة لمكان، حيث وضعها القانوني اليوم هو أنها شركة لا تهدف إلى الربح، وهو وضع يحتاج إلى التغيير إلى شركة تهدف إلى الربح بنهاية 2010.

3.1.5. حرية التعبير عن الرأي وتكوين الاتحادات

تنص المادة 7 من الدستور على أن "حرية الأفراد مضمونة." هناك ذكر واضح لحرية التعبير وحرية الرأي وحرية الدين. وتنص المادة 14 "أن الدولة تحمي حرية ممارسة جميع شعائر العبادة والشعائر الدينية بما يتفق والعادات في المملكة، ما لم يتفق ذلك مع النظام العام أو المبادئ الأخلاقية."

على الرغم من ذلك، فإن تلك الحريات مقيدة بالقانون، وهو بدوره مقيداً عندما يأتي الأمر إلى القضايا التي تهم الدولة والعائلة المالكة والدين. هناك دائماً نص يترك انتهاك تلك القوانين دون تحديد، مما يضع الدولة دائماً في مركز القوة فيما يتصل وتحديد تلك الحدود، وبالتالي يترك المواطنين في الظلام، وفي غير أمان. وتبين المواد التالية ذلك دون حاجة إلى الشرح.

المادة 15

I. تضمن الدولة حرية الرأي. كل الأردنيين أحرار في التعبير عن رأيهم بالكلام أو الكتابة أو التمثيل الفوتوغرافي، أو الأشكال الأخرى للتعبير، شريطة ألا ينتهك ذلك القانون.

II. حرية الصحافة والنشر مضمونة في نطاق القانون.

III. لا يتم إيقاف الصحف أو إلغاء تراخيصها إلا فيما يتفق ونصوص القانون.

IV. في حالة إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، يمكن، بموجب القانون، فرض رقابة محدودة على الصحف والنشر والكتب والإذاعة في الأمور التي تخص الأمن العام والدفاع الوطني.

V. يتم تنظيم موارد الصحف طبقاً للقانون.

المادة 18

يتم التعامل مع كل الاتصالات البريدية والتلغرافية والتليفونية على أنها سرية، وبالتالي لا تخضع للمراقبة أو التعليق، إلا في الحالات المذكورة في القانون.

وبينما تذكر مواد الدستور بوضوح حق التعبير عن الرأي وحرية وسائل الإعلام، فإن تلك الحقوق لا تتم ممارستها. فيمكن رؤية السيطرة على وسائل الإعلام ومراقبتها في جميع أنحاء المؤسسات العامة، والمحافظة على أوسع الصحف انتشاراً. كذلك، وحتى تحقق الانتشار الواسع لمحطات التلفزيون الفضائية في تسعينيات القرن الماضي، كان التلفزيون الأردني هو المحطة الوحيدة (بجانب التلفزيون السوري والإسرائيلي والقبرصي)، المتاح للجمهور. ويشير هذا إلى أن وسائل الإعلام ومحتواها كانت تحت سيطرة الدولة حتى ظهور القنوات الفضائية.

4.1.5 تخصيص الأموال العامة

توفر وزارة المالية الأموال العامة من أجل الفنون. وقد صدر مؤخراً قانون يفرض ضريبة قدرها 1% على الإعلانات لدعم الثقافة. لكن تلك الضريبة ألغيت في مطلع عام 2010. كذلك هناك تمويل مباشر للفنانين من البلاط الملكي. ويحق للجمعيات المسجلة لدى وزارة الثقافة البحث عن موارد خاصة لها، طالما تم الإعلان عنها، ووافقت عليها وزارة الثقافة من خلال مكتب رئيس الوزراء.

لا يشترط القانون إجراء مناقصات عامة للحصول على تمويل للفنون والنشاطات الفنية والثقافية، أو التقدم بطلب لذلك الغرض. يتم ببساطة تقديم العروض إلى المكاتب ذات الصلة لدراستها.

وفيما يتصل بتمويل المنظمات المسجلة لدى وزارة الثقافة، فإن بعض الأموال المخصصة لتغطية تكاليفها، ولكن تلك المبالغ ضئيلة جداً. على سبيل المثال، يتلقى اتحاد الفنانين التشكيليين مبلغ سنوي قدره 5,000 دينار أردني من وزارة الثقافة. ويغطي هذا المبلغ تكلفة موظف واحد، وسداد أيجار ونفقات المكتب.¹¹

5.1.5 إطار الضمان الاجتماعي

بشكل عام، يتوقف لوضع الضمان الاجتماعي للعاملين في الثقافة على المكان الذي يعملون فيه والهيئة الحكومية التي تمثلهم. في الوقت الحالي، تمثل نقابة الفنانين المسرحيين فقط، وتتيح لأعضائها ضماناً اجتماعياً. خلاف ذلك، كل العاملين الذين يعملون بصورة مستقلة يمكنهم التمتع بالضمان الاجتماعي إذا قاموا هم أنفسهم بسداد الأقساط.

المادة رقم 8

العامل الأردني الذي يعمل لدى رب عمل أو يعمل لحسابه، سواء كان مقيماً داخل المملكة أو في الخارج، أو الأردنيين الذين يخضعون للتأمين في حالة خروجهم من مظلة التأمين نتيجة نصوص هذا القانون، يحق لهم الاستمرار طواعية في الاحتفاظ بالغطاء التأميني ضد الكبر والعجز والوفاء، شريطة أن يدفعوا بالكامل المساهمات المستحقة عن رب العمل والمؤمن عليه، بما يتفق والتعليمات التي يقررها المجلس.

ومن الواضح أن هذا لا يأخذ في الاعتبار طبيعة عمل الفنان كشخص يعمل خارج إطار رب عمل.

6.1.5 قوانين الضرائب

ربما هو عدم بلوغ الفنون والثقافة كصناعة هو ما يفسر انعدام القوانين الواضحة لتحديد الضرائب الخاصة بها. على الجانب الآخر، علماً بالمعدلات المرتفعة للضرائب في الأردن، قد يكون من الطيب أن تلك الصناعة ما تزال تعمل في غياب قانون منظم لها، فلو أن الفنانين كانوا يعتمدون على دخل من المبيعات، فمن المؤكد أن العادات المستهلكين كانت لتتغير في حال فرض ضرائب على المبيعات.

ضريبة الدخل: قانون ضريبة الدخل لعام 1995

المادة 1.3. مكاسب أي عمل أو صناعة أو تجارة أو مهنة، بغض النظر عن فترة ممارسة ذلك العمل أو التجارة أو المهنة أو الصناعة، ومن أي تعامل أو تعاقد منفصل يعد تجارة أو مهنة.

المادة 7 : أ) يعفى ما يلي إعفاءً تاماً من ضريبة الدخل:

1. دخل النقابات التجارية الناتج عن أعمال تمت بغير غرض الربح.
2. دخل الجمعيات التعاونية الناتج عن أعمال تمت بغير غرض الربح.
3. دخل أية مؤسسات دينية أو خيرية أو تعليمية أو ثقافية أو رياضية أو صحية ذات طبيعة عامة ناتج عن دخل من غير أغراض الربح، إضافة إلى دخل الأوقاف الخيرية (الودائع)، ودخل استثمارات الملاجئ.

ب) تستقطع من الدخل الخاضع للضريبة المبالغ التي قام بدفعها في المملكة ك تبرعات أو مساهمات في أغراض خيرية أو إنسانية أو علمية أو ثقافية أو رياضية، إذا كانت تلك الأغراض معترف بها من قبل مجلس الوزراء، شريطة ألا تتعدى المبالغ المستقطعة بموجب هذا البند من القانون ربع الدخل الخاضع للضريبة قبل إجراء تلك الاستقطاعات، وبعد الاستقطاعات المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة.

يحتوي القانون على الكثير من الثغرات. فمن ناحية، ليس هناك تعريف واضح للأعمال الثقافية والأعمال المختلفة في ذلك المجال. لذلك، فأسفل العنوان العريض للثقافة والصناعات اليدوية، ليس هناك تحديد واضح لما يندرج تحت مدفوعات أو إعفاءات قانون الضرائب.

الإعفاءات الخاصة بالفنون مبهمة جداً ومجموعة في مجموعة من المنتجات والخدمات تشمل:

المادة 22

أ) المنتجات والخدمات المستوردة أو المشتراه محلياً لصالح الجهات التالية ل تخضع لضريبة:

2) المساجد والكنائس والملاجئ ومراكز كبار السن والمعاقين والأندية الرياضية والثقافية والأشخاص من أصحاب الاحتياجات الخاصة¹².

أحد القضايا التي تبرز هنا هي صعوبة تسجيل المنظمات غير الحكومية والمراكز الثقافية المستقلة نتيجة للقوانين المقيدة. فالمنظمات غير الحكومية، مثل مكان، مسجلة كشركات لا تهدف إلى الربح، وهو وضع مهدد، حيث إنه في ظل الإطار القانوني، هذا ليس سبب مشاكل إذا أقيمت أي دعاوى قضائية.

الإطار القانوني للمنظمة غير الحكومية والكيانات التجارية الخاصة في الثقافة.

¹² (<http://www.ssc.gov.jo.english>)

النماذج الهيكلية

طبقاً لقانون النقابات رقم 51 لعام 2008، والقانون المعدل رقم 22 لعام 2009، هناك ثلاث نماذج قانونية متاحة للمجتمع المدني. كذلك يمكن للمنظمات الأجنبية التي لا تهدف إلى الربح إقامة مكاتب فرعية لها في الأردن.

وضع المنفعة العامة

يعفي قانون الضرائب رقم 75 لعام 1985 دخل المؤسسات والكيانات الاجتماعية الأخرى من الضرائب، كما يعفي دخل أي منظمات دينية أو خيرية أو ثقافية أو دينية أو تعليمية أو صحية تهدف إلى المنفعة العامة. تتقدم المؤسسات إلى إدارة ضرائب الدخل طلباً للاعتراف بوضع الإعفاء الضريبي، فتتأكد الإدارة مما إذا كانت تنطبق عليها معايير الإعفاء المذكور في المادة 7 من قانون الدخل، وتصدر قراراً بهذا الأمر. إضافة إلى ذلك، فإن قانون الضرائب رقم 75 لعام 1985 يضيف على مؤسسات معينة، وضع المؤسسات الخيرية. ويمكن للمؤسسات الدينية والخيرية والإنسانية والعلمية والثقافية والرياضية والمهنية التقدم للحصول على وضع مؤسسة خيرية. التبرعات المقدمة للمؤسسات ذات الوضع الخيري معفاة من ضريبة الدخل، بيد أن الدخل الذي تم إعفائه يجب ألا يزيد عن ربع دخل المتبرع الخاضع للضريبة. بالنسبة للمؤسسات التي تستفيد من وضع المؤسسات الخيرية، يجب التقدم بطلب إلى مجلس الوزراء طلباً للاعتراف بالمؤسسة على أنها مؤسسة خيرية. يقوم المجلس بعد ذلك بالتأكد من أحقية المؤسسة المقدمة للطلب، وإصدار قرار بهذا المعنى.

معوقات الدخول

قانون المؤسسات رقم 51 لعام 2008 والتعديلات الخاصة به، يجعل من تسجيل المؤسسة أمراً إلزامياً. وهو لا يحدد عقوبات للجماعات غير المسجلة، ولكنه ينص على أن القانون لا يمنع تطبيق أي جزء منصوص عليه في أي قوانين أخرى. ينص القانون الجنائي رقم 16 لعام 1960 على أن المؤسسات غير المسجلة غير شرعية، وأن الأفراد الذين يقومون بنشاطات من خلال مثل تلك المجموعات غير المسجلة، أو يصبحون أعضاء فيها، عرضة لعقوبة السجن لمدة يمكن أن تصل إلى عامين. يجب أن يكون الأعضاء المؤسسين للجمعيات من المواطنين الأردنيين، ذوي الأهلية الكاملة، وألا يقل عمرهم عن 18 عاماً، وألا يكون قد سبق إدانتهم في جريمة أو جنحة تخل بالشرف. ولا بد من موافقة مجلس الوزراء عندما يكون أحد المؤسسين غير أردني، أو شركة، كما أن موافقة مجلس الوزراء ضرورية لكل المؤسسات المغلقة وللمؤسسات الخاصة التي تتكون من عضو واحد. يمنح القانون الأردني مجلس تسجيل المؤسسات 60 يوماً لمراجعة طلب التسجيل، و15 يوماً لمسئول تسجيل المؤسسات لإتمام عملية التسجيل. ومن الوجهة العملية، يمكن للمؤسسة المقدمة للطلب الانتظار 75 يوماً من تاريخ تقديم الطلب قبل أن تتلقى ما يثبت الوضع القانوني لتسجيلها. وقد اجتمع مسجلو المؤسسات في عدة مناسبات وقرروا البت في أمر 150 طلباً للتسجيل، تمت الموافقة على 98% منها. ويحق لمجلس تسجيل المؤسسات رفض أي طلب دون إبداء الأسباب. وأخيراً، يحظر القانون تسجيل أي مؤسسات ذات أغراض غير قانونية أو التي تتعارض والآداب العامة في الأردن. كذلك يحظر على منظمات المجتمع المدني أن تكون لها أية أهداف سياسية أو تسعى لتحقيق أهداف سياسية.

معوقات نشاطات التشغيل

لا يمكن للجمعيات العمل من أجل أهداف سياسية تحكمها قوانين الأحزاب السياسية. كذلك لا يعرف قانون الاتحادات أو قانون الأحزاب السياسية لفظ "سياسية". المؤسسات مرغمة على إخبار المسجل والوزير المسئول عن موعد اجتماع الجمعية العامة، قبل أسبوعين من حلوله، وإلا تعد الاجتماعات غير قانونية. يمكن للوزير ومكتب المسجل تعيين مندوبين لتمثيلهم في مثل تلك الاجتماعات. ولا بد من موافقة مجلس المسجلين على أية قرارات للجمعية العامة بتعديل مواد تأسيس المنظمة. يتطلب القانون رقم 51 لعام 2008 أن تقدم كل المؤسسات التقارير التالية : (1) نسخة من قرارات الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع؛ (2) الخطة السنوية ؛ (3) التقرير السنوي الذي يشير إلى إنجازات ونشاطات منظمات المجتمع المدني وأية تبرعات أو تمويل تم تلقيه. إضافة إلى ذلك، المؤسسات التي تزيد ميزانيتها عن 2,000 دينار أردني مطالبة بتقديم بيان تدقيق سنوي.

معوقات الحديث / والدفاع

هناك عائقان قانونيان يستحقان الذكر - القذف وحظر النشاط السياسي.

أولاً، أي تعبير يمثل قذفاً أو سباً في حق المسؤولين الحكوميين عرضة للعقاب بموجب القانون الجنائي رقم 16 لسنة 1960. يحدد القانون الجنائي للأردن القذف والسب على أنه إصاق ادعاءات كاذبة بشخص أو معاملة شخص بعدم احترام من خلال الكلام أو الكتابة أو الرسم، الخ. وتحمل تهمة القذف والسب في حق مسئول عام عقوبة تتفاوت ما بين الحبس أسبوعين وثلاثة سنوات.

ثانياً، يحظر على المؤسسات القيام بنشاطات سياسية أو أن تكون لها أية أهداف سياسية، ويتم تعريف النشاطات السياسية في كل من قانون المؤسسات أو قانون الأحزاب السياسية. مثل ذلك الغموض في المصطلحات يدعو الحكومة إلى التدخل، ويعرض المؤسسات إلى آثار مروعة أثناء قيامها بنشاطاتها.

عقبات في وجه الاتصال الدولي

ليست هناك قيود على الاتصال الدولي.

عقبات في وجه الموارد

التمويل الأجنبي

يخضع التمويل الأجنبي للمؤسسات إلى موافقة مجلس الوزراء. ويجب أن يتضمن طلب الحصول على تمويل مصدر التمويل ومبلغ التمويل وطريقة نقل التحويل والأغراض التي سيتم إنفاق التمويل عليها، إضافة إلى أية شروط خاصة للتمويل. ويصدر مجلس الوزراء قراره خلال ثلاثين يوماً، وإلا يعد التمويل مقبول.

التمويل المحلي

ليست هناك قيود على إمكانية أن تسعى المؤسسات لطلب التمويل المحلي أو أن تقيم مشروعات أو نشاطات اقتصادية تأتي بدخل، شريطة أن يكون هذا الدخل مخصص لأهداف المؤسسة، ولا يتم توزيعه على المؤسسين أو الأعضاء. ويتطلب جمع الأموال العامة موافقة مسبقة من وزارة التنمية الاجتماعية، طبقاً لقرار رقم 1 لعام 1957. (انظر <http://www.icnl.org/knowledge/ngolawmonitor/jordan.htm>)

7.1.5. قوانين العمل

الأداة القانونية الرئيسية التي تنظم استخدام العمالة الأردنية هو قانون العمل، المواد 7 و 8 و 9، والتي تعرف حقوق الموظفين والتزامات أرباب العمل. وبالطبع، فإن الفنانين الذين يعملون لحسابهم، والمستقلين، خارج نطاق هذا القانون.

8.1.5. النصوص الخاصة بحقوق التأليف والنشر

في مجال الكتابة، يحمي القانون حقوق التأليف والنشر. وعملياً، نادراً ما يطبق ذلك. كما أن وجود بند في القوانين التي سيأتي ذكرها فيما بعد ينص على أنه "لا يعد استخدام عمل فني خرقاً للحقوق عندما يحدث هذا الاستخدام في نطاق تجمع عائلي خاص، أو في مؤسسة تعليمية أو ثقافية أو اجتماعية، شريطة ذكر المصدر"، يُعد خطر كبير، حيث إنه فضفاض وغامض، ويترك مجالاً كبيراً للتفسيرات الشخصية للقاضي في حالة اللجوء إلى القضاء.

تأتي تفاصيل حماية الأعمال الفنية في القوانين التالية:

- حماية مجموعات الأعمال الأدبية أو الفنية، مثل دوائر المعارف وقواعد البيانات، سواء كانت مقروءة بواسطة الآلات أو بأشكال أخرى.
- يعطى المؤدي حق منع طرف ثالث من تسجيل أعماله الحية غير المسجلة أو إعادة نسخها بأي صور دون موافقة مسبقة.
- مدة حماية حقوق المؤدين والمنتجين للأعمال الصوتية هي خمسون عاماً من تاريخ تسجيل الأداء. وقرر تثبيت فترة حماية حق البث الإذاعي والتلفزيوني عند عشرين عاماً.
- تمتد الحقوق المالية للمؤلف لفترة خمسين عاماً بعد وفاته أو وفاة آخر مشارك في تأليف العمل.

وبالنسبة لسرقة البرمجيات، وهي ظاهرة واضحة جداً، تتم حمايتها بموجب القوانين التالية:

- حماية برمجيات الحاسوب، سواء كانت بلغة المصدر أو الهدف.

- يمكن للعاملين في مكتب حماية حقوق التأليف والنشر، وبموجب القانون، ممارسة سلطات ضباط الشرطة في تنفيذ نصوص القانون. وتكون لهم سلطة التفتيش والمصادرة والتخلص من النسخ المقلدة وإغلاق الأعمال التجارية التي تقوم بارتكاب هذه الانتهاكات.
- لا يقلل عدم تسجيل الأعمال الفنية من الحقوق المستحقة لأصحاب حق التأليف عن ذلك العمل.

- رفع العقوبة القصوى لانتهاك حقوق التأليف والنشر إلى السجن لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من ألف إلى ثلاثة آلاف دينار أردني (ألف وأربعمائة دولار أمريكي، إلى أربعة آلاف ومائتي دولار أمريكي) أو كلتا العقوبتين.

ولكن مع الأسف، الحكومة غير قادرة على فرض سيطرتها على حقوق التأليف والنشر. والانتهاكات تحدث على مستويات كثيرة. فعلى سبيل المثال، تباع النسخ المسروقة من الأفلام والموسيقى وبرمجيات الحاسوب في المتاجر في الشوارع الرئيسية في البلاد. ومشكلة تطبيق القانون في هذا المثال هو أن العقوبة بسيطة جداً، بينما هامش الربح من تلك الأعمال مرتفع بما يكفي لتحمل دفع الغرامة بين الحين والحين.

كذلك، طبقاً لموقع ويكيبيديا، لا يعرف القانون مصطلح حقوق التأليف والنشر، ولكنه يقر فقط أن "القانون يعطي حماية قانونية لأي نوع من الأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية الأصلية، بغض النظر عن قيمتها أو الغرض من العمل."

وبينما جذبت تلك القضية كثير من الانتباه، مع مجهودات الحكومة لفرض القانون، ففي الواقع، الغرامات صغيرة جداً بالمقارنة إلى الأرباح التي يتم جنيها من تلك التجارة، مثل تأجير الاسطوانات المدمجة للفيديو وبيعها، والتي زادت خلال السنوات العشر الماضية.

9.1.5. قوانين حماية البيانات

يقال في أحد المواقع على الإنترنت إنه لا توجد قوانين لحماية البيانات.¹³

على الرغم أن بالإمكان تسجيل المواد والإبداعات الخاصة بك في المكتبة الوطنية، وهي تحت حماية القانون رقم 22 لعام 1992 الذي يعترف بإنتاج الفنانين والكتاب وأعمال البرمجة والمسرح والخطب والندوات والتأليف الموسيقي والإنتاج الموسيقي والعمارة والخرائط والبيانات.¹⁴

مما يستحق الذكر أيضاً، من دافع الخبرة الشخصية للتدريس في جامعة الأردن من 2005 إلى 2009، هو أن الأساتذة، حتى من يحملون درجة الدكتوراه، كثيراً ما لا يفهمون تعبير القرصنة. ويمكن رؤيتهم يمارسون دون عمد أو خلافة القرصنة في أعمالهم. كما لا يفهم كل طلبة الجامعات الآثار القانونية المترتبة على انتحال آراء مؤلف آخر أو كلماته.

10.1.5. قوانين اللغة

طبقاً لقانون اللغة رقم 2634 / 1967، والذي يخضع لوزارة التعليم، فإن هذا القانون ينظم استخدام اللغة العربية ويبقيها مستحدثة بالتعاريف الفنية والعلمية والأدبية. كما يحاول المحافظة على اللغة من خلال إصدار قواميس اللغة العربية لتستخدم كمراجع. ويتم القيام بهذا من خلال البحوث والكتابات والنشر والترجمة لعجائب العالم،¹⁵ وتوزيع تلك المطبوعات. كذلك نشر المصطلحات الجديدة من خلال كل وسائل الاتصالات الممكنة. وأخيراً، إصدار دورية باسم مركز اللغة العربية الأردني.

يأتي أيضاً ذكر اللغة في إطار الميثاق الوطني والدستور، إضافة إلى إطار أهداف وزارة الثقافة ووزارة التعليم. وهما تشيران دائماً إلى اللغة بالتوازي مع الدين الإسلامي والهوية العربية المجمع.

2.5. التشريعات الخاصة بالثقافة

لا توجد تشريعات معينة خاصة بالثقافة، حيث يأتي ذكر الثقافة في الأجندة الوطنية والميثاق الوطني وفي القانون الخاص بوزارة الثقافة.

3.5. تشريعات خاصة بالقطاع

1.3.5. الفنون البصرية والتطبيقية

يمثل الفنانين البصريين في رابطة الفنانين، وهي مسجلة في وزارة الثقافة. ويُقبل أعضاء الرابطة من خلال تقديم طلبات الانضمام إلى الرابطة، ويجب أن يمتلكوا المؤهلات التعليمية الضرورية. والرابطة مسؤولة عن نشر الفنون البصرية محلياً ودولياً، وهي أداة ترشيح تمر من خلالها الدعوات الرسمية إلى الفنانين. بيد أنها لا تقدم أية حماية أو فائدة للفنانين. وتعاني حالة الرابطة من التدهور خلال السنوات العشر الماضية. وطبقاً لمقابلة مع مدير المتحف الوطني، الدكتور خالد خريس، وهو أيضاً مدير سابق لرابطة الفنانين، فإن عدد أعضاء الرابطة يتناقص، وكثير من الناس يختارون عدم تجديد عضويتهم، حيث يشعرون أنه ليست هناك فائدة من الرابطة. وقد أضاف الدكتور خريس أن هناك حاجة إلى رابطة تمثل حق الفنانين في الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد.

2.3.5. فنون الأداء والموسيقى

تتبع نقابة الفنانين وزارة الثقافة وتحكم نشاطات الممثلين والدراميين (والمهن الأخرى المشاركة في أعمال الدراما)، والمنتجين (من غير المحدد ما إذا كانت تشمل منتجي السينما)، والموسيقيين والمغنيين والمؤلفين، إضافة إلى أي مهنة أخرى يقرها الوزير. وحتى يمكن الانضمام إلى النقابة، يحتاج المهني إلى تقديم طلب لتتم الموافقة عليه من مجلس النقابة. ويحتفظ المجلس بالحق في رفض الطلبات. ويعد المهنيون الذين يعملون في المجال غير شرعيين ويتم توقيع الغرامات عليهم إذا زاولوا المهنة دون التسجيل في النقابة. وتتراوح الغرامة ما بين 300 و 500 دينار أردني.

دور النقابة هو تطوير تعريف الفنون في الأردن ونشره وتشجيعه، وتفعيل المشهد الثقافي المحلي والفنانين من خلال التعاون مع الهيئات الحكومية الرسمية، وزيادة مستوى الإنتاج الفني والمساهمة في المهرجانات والبرامج الثقافية في الأردن، وعلى المستوى الدولي، وضمان حرية الفنان. وأخيراً،

إنشاء صندوق للتقاعد من أجل الفنانين. تتمتع النقابة بالاستقلالية فيما يتصل بمصروفاتها، وتتم إدارتها بواسطة مجلس إدارة منتخب.

القوانين التي تحكم نشاطات النقابة مفصلة تفصيل دقيق فيما يتصل بأعمال الموظفين ومجلس الإدارة. والأهداف والأغراض غامضة، كما هو الحال في غالبية المؤسسات.

3.3.5. التراث الثقافي

تحدد وزارة السياحة والآثار التراث في شكل تراث معماري وحضري، وقد صدر قانون معدل بهذا في عام 2005. ويشمل تعريف الحضر أي أثر يشير إلى حدث تاريخي، ويشير لفظ عمارة إلى البنايات والميادين والنسيج الحضري الذي يحدد هوية مدينة ما. وبموجب ذلك القانون، تخضع المباني التي يعود تاريخها إلى 1750 قبل الميلاد إلى الحماية. تلك المواقع يتم تحديدها، ولا يسمح أن يلحق بها أي تدمير جزئي أو كلي أو تشويه. وأي انتهاكات يتم مجازاتها بالحبس لمدة تصل إلى أربعة أشهر أو الغرامة أو الاثنين معاً، حيث تبدأ الغرامة من 400 دينار أردني، حتى 5000 دينار، اعتماداً على طبيعة الانتهاك.

أخذاً في الاعتبار أن الأردن لديها تراث تاريخي يعود إلى العصر الحجري، فإن القانون يركز بوضوح على التاريخ الحديث للأردن والهويات التي تكونت في القرن الثامن عشر. وهذا بالطبع يمثل مشكلة رئيسية في حماية المواقع التاريخية.

ليس هناك ذكر للتاريخ أو الثقافة غير الملموسة، وهي التي تتناولها المنظمات غير الحكومية الأخرى مثل اليونسكو.

4.3.5. الأدب والمكتبات

في إطار الدستور، تصف القوانين مسؤوليات مديريات المكتبات. تخضع تلك المديرية إلى وزارة الشباب. وتتضمن المكتبات الكتب والمجلات والصحف والصور والخرائط والأفلام، إضافة إلى الميكروفيلم والتسجيلات الصوتية واللوحات، وأي مواد تتصل بالمديرية. والهدف من مديرية المكتبات هو إنشاء وإدارة مكتبات قومية، وإقامة إدارات مسؤولة عن التوثيق والمعلومات والأرشفة، وإقامة نظام للعمل والإدارة بالمكتبات، والعثور على سبل لإحياء الثقافة، إضافة إلى التنسيق بين المكتبات في المنطقة وعلى المستوى الدولي.

بالنسبة للقوانين الداخلية لبلدية عمان الكبرى، والتي تخضع لقوانين المديرية، تشمل 11 هدفاً تتضمن ما يلي: تشجيع المواطنين على تحسين معلوماتهم العامة وقضاء أوقات فراغهم في المكتبة، ودعم المواهب في كل المجالات ونشر إنجازاتها. وليس الغرض من المكتبة أن تكون بمثابة أرشيف للمواد فقط، حيث إنه من المهم إتاحة تلك المواد للجمهور. كذلك ينتظر أن تقوم بنشاطات متصلة بزيادة معارف للناس.¹⁶

ومما يستحق الذكر أن المكتبة توصف كمكان يمكن للناس قضاء وقت الفراغ فيه، وليس كجزء ضروري للتعليم. ليس هناك ذكر للعلاقة بين المكتبة والمدرسة أو الجامعة. كذلك تجدر الإشارة إلى

أنه نتيجة لفقر الموارد وقلة التمويل للمكتبات الوطنية، فقد تمكنت مكتبة عبد الحميد شومان العامة من ملء الفراغ، والتي تلخص أهدافها في البيان التالي الموجود في موقعها على الإنترنت.

"أنشئت عام 1986، مما يتفق وأهداف مؤسسة عبد الحميد شومان، والتي تهدف إلى دعم البحث العلمي وإقامة مكتبة حديثة تتضمن مصادر مختلفة للمعلومات في أفرع المعرفة المختلفة، وتوفير تلك المصادر للباحثين وعامة القراء. وقد افتتحت المكتبة رسمياً في 1/8/1986... أخذاً في الاعتبار المكانة التي وصلت إليها، فقد ذكرها صندوق النقد الدولي عام 2002 كمكان لإيداع المنشورات الخاصة بالصندوق، وفي نهاية نفس العام، كمكان لإيداع قواعد بيانات الصندوق".¹⁷

ويتيح لنا هذا أن نستخلص أن مكتبة شومان اكتسبت المزيد من التقدير والثقة عالمياً.

واليوم بلدية عمان الكبرى بصدد بناء مكتبة وطنية جديدة في إطار مبنى البلدية في وسط المدينة

بالنسبة للأدب، يأتي ذكر الأدب في الفصل 10.1.5 و 4.8. ليست هناك قوانين منفصلة أو قوانين داخلية خاصة بالأدب، ولكنه يندرج تحت نشاطات ومسئوليات وزارة الثقافة فيما يتعلق بالإنتاج والنشر، ويقع ضمن إطار تعريف اللغة العربية كشكل من أشكال التراث.

5.3.5. العمارة والبيئة

تتولى وزارة البيئة وضع القوانين التي تتعلق بالبيئة وتتضمن القوانين الداخلية الخاصة بالتلوث الهواء والماء (بما فيها الحياة المائية) والطبيعة (بما فيها التنوع البيئي)، والأرض. هناك أيضاً قوانين داخلية خاصة بإدارة النفايات، إضافة إلى المواد الخطرة والضارة. والوزارة مسؤولة عن وضع الخطوط الإرشادية الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها، وإصدار التصاريح، وإجراء البحوث البيئية في المواضيع ذات الصلة، ووضع الخطط الطارئة، وإبرام الاتفاقيات الدولية مع المنظمات المماثلة. ويمكن للوزارة الحصول على تمويل إضافي محلي ودولي.¹⁸

بينما تتواجد القوانين لحماية البيئة، فقد سهلت نجاح عدد من مشروعات المحافظة عليها في جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى منطقة مثل محمية ضانا الطبيعية، والتي فازت بعدة جوائز دولية. ولكن، مع الأسف، نتيجة لمشروعات التنمية، إضافة إلى الفساد الشديد على جميع المستويات، يتم تجاوز القوانين الداخلية من أجل المصالح الشخصية على مستوى واسع، وحتى الجهود الفردية الصغيرة للمحافظة على البيئة كثيراً ما يتم تجاهلها.

إن مشاكل الأردن بشكل رئيسي هي التعليم، والفساد في هذا المجال.

فيما يتصل والتراث العمارة، فإن القوانين الخاصة بحمايتها تقع في نطاق إدارة والتزامات وزارة الآثار. والبنائات التي تم بنائها بعد عام 1750 ولا تتعارض وقانون الآثار رقم 12 لعام 1988.¹⁹

http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=1993&no=10 17

http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=1993&no=10 18

19 الدليل الميداني للأردن، معاني، جريز، 2008. Maani.us

يحدد القانون التراث المعماري على أنه أي موقع أو بناء أو ميدان أو عناصر تمثل التاريخ أو الحضارة وتنبئ عن حدث مماثل. ويُعرف التراث الثقافي على أنه أي شخص أو حيوان ترك أثرًا له خلال فترة مدتها أربعة آلاف وخمسمائة سنة. تلك المواقع موثقة وتقوم الوزارة بحمايتها.

تقع المشاكل الأساسية التي تواجه المحافظة على الآثار والعمارة في الأردن في إطار قضيتين رئيسيتين. فمن جهة، الأردن لديه تاريخ معماري يعود إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد، ويتضمن مواقع من العصر البرونزي.²⁰ وعدم تسجيل كثير من تلك المواقع والأعمال في جميع أنحاء البلاد يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان الكثير منها، إما بالبناء عليها أو سرقتها. إضافة إلى ذلك، نتيجة للإزعاج الذي ينتج عن إعلان أي كشوفات أثرية إلى إدارة الآثار، وتوقف الحياة، فإن من يبنون في تلك المواقع يحاولون التخلص، بسرعة وفي هدوء، من الكشوفات بطريقة أو بأخرى دون الإعلان عنها. ولا تملك إدارة الآثار، المسؤولة عن المحافظة عليها، الموارد الكافية لإدارة تلك المواقع.

قد يكون من المهم أيضاً وضع التعليم والثقافة في المعادلة. هناك القليل من الاهتمام والمعرفة أو التعليم الذي يقر بأهمية التاريخ القديم وصلته الوثيقة بالحاضر. تهديم آخر للتراث الأثري هو ملكية الكثير من المباني القديمة لأفراد يختارون هدمها من أجل فرص استثمار أفضل. وينتشر هذا بوجه خاص في المدن الكبيرة، حيث ارتفع ثمن الأرض خلال العقد الماضي.

كذلك، وحتى العام الماضي، 2008، لم يكن هناك متحف للآثار خلف مبنى صغير جداً وسط المدينة في موقع تاريخي لقلعة رومانية، ولكن يتم حالياً بناء مبنى المتحف الجديد. والأمل أن يغير هذا من الأفكار وتخصيص التمويل وفرض القانون نحو ما يخدم التراث.

6.3.5. السينما والفيديو والتصوير الفوتوغرافي

تعمل نشاطات الصناعة السمعية البصرية من خلال الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، والتي يأتي الوصف العام لها كما يلي:

"أنشئت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام في يوليو 2003، ومهمتها المساهمة في تطوير صناعة سمعية بصرية أردنية، منافسة ودولية من خلال تنمية القدرات البشرية والفنية والمادية. إضافة إلى ذلك، تقدم دعماً متكاملًا للإنتاج المحلي والإقليمي والدولي. والهيئة هي هيئة حكومية مستقلة مالياً وإدارياً، يترأسها مجلس من المفوضين، على رأسه الأمير علي بن علي الحسين."²¹

ولا تتوقف النشاطات التي تتولها على المشاركة المباشرة في صنع وإنتاج الأفلام، ولكنها تشمل التلفزيون والإذاعة والإعلانات والتصوير الفوتوغرافي والكرتون والرسوم المتحركة وألعاب الكمبيوتر. والهيئة مسؤولة عن الترويج للأفلام، وبالتالى تسهيل إنتاج الأفلام، بما فيها إصدار تصاريح التصوير ودخول المعدات.

تعمل الهيئة بالتزامن في بناء القدرات المحلية في الصناعة بغرض خلق فرص عمل للمهنيين في الإنتاج المحلي والإقليمي والدولي، في جميع أوجه الصناعات السمعية والسمعية البصرية. وبينما تم القيام بهذا الجزء من عملها بداية من خلال إدارات في مكتب واحد للهيئة، شهد عام 2009 افتتاح دار

السينما، والتي ما تزال تابعة للهيئة، ولكنها تركز على إمكانية بناء وتوزيع الثقافة السمعية البصرية في جميع أنحاء البلاد. ويعمل نادي السينما في عمان، وفي مدن وبلدان أخرى في جميع أنحاء البلاد، من خلال عرض الأفلام والمعامل السمعية البصرية التي توفر معدات التصوير والمونتاج مجاناً.

لا توجد إشارة في القانون إلى حاجة المهنيين في ذلك المجال للتقدم للحصول على عضوية أو التسجيل.

القانون الذي تعمل في ظلّه الهيئة يتيح حرية لها قدرها أكبر من الحريات مما هي متاحة للهيئات الرسمية الأخرى في الأردن. فعلى سبيل المثال، تدار الهيئة بواسطة مجلس من المفوضين، يتم تعيين رئيسه من قبل سمو الأمير علي بن الحسين. ويقوم المجلس بدوره بتعيين المدير.

يمكن للهيئة أن تعين الموظفين المحليين أو الدوليين، بينما يمكن للجهات الأخرى تعيين الأردنيين فقط. وتأتي الميزانية السنوية من مخصصات الحكومة، إضافة إلى التمويل الدولي. كما يمكن للهيئة إنشاء شركات تعمل في نفس مجال عمل الهيئة.

ومما يستحق الذكر أن الهيئة مستقلة عن أي وزارات أخرى ذات صلة، إضافة إلى تأسيسها بواسطة عدد مختار من الأشخاص الذين عملوا في المجال، كما أن المشاركة الشخصية للملك عبد الله الثاني في تكوين الهيئة جعلت نشاطاتها مميزة عن نشاطات الهيئات الرسمية الأخرى. وقد لعبت الهيئة دوراً في زيادة وعي من يبحثون عن أماكن عالمية للتصوير عن الأردن، حتى يصبح مكاناً لتصوير الأفلام، إضافة إلى بناء القدرات المحلية في المجالات المختلفة في صناعة الأفلام في جميع أنحاء المملكة. وقد كانت أيضاً أداة هامة في خلق مدرسة السينما في مدينة العقبة، جنوب الأردن.

7.3.5. الصناعات الثقافية

ليس هناك اعتراف بها كصناعة في القانون الأردني.

8.3.5. الإعلام الجماهيري

التلفزيون والإذاعة

يركز قانون اللجنة السمعية البصرية على هيكل العمل، ويتضمن قائمة من النشاطات التي حددتها الأجندة الوطنية وسياسات الاتصالات. وبخلاف ذلك، فإن المؤسسات مسؤولة عن إنشاء محطات التلفزيون والإذاعة، وشراء المعدات اللازمة لقيام بذلك، وبحث المحطات، وإجراء أي اتفاقيات ذات صلة (غير محدد ما هي أو مع من). وأخيراً، "أي أعمال تتصل بمسؤوليات المنظمة."

من تلك المواد، يمكن استخلاص أن الغرض من قانون التلفزيون والإذاعة مجرد تحديد سير العمل. وخلاف ذلك، يتم تحديد المحتوى في إطار السياسة الحكومية.

يمكن تلخيص العناصر الأساسية للقانون فيما يلي:

تمارس الصحافة عملها بحرية وتقدم المعلومات الخاصة بالمواضيع المختلفة في إطار القانون وتتم إلى الموضوعية وانتهاك الخصوصية وخرق حقوق الإنسان وفي مزيد من تعريف حرية الصحافة في إطار الحصول على المعلومات ذات الأهمية للوطن إضافة إلى شكل من أشكال التعبير عن الرأي وكون الهيئات الرسمية مسئولة عن توفير المعلومات الضرورية لتسهيل عمل الصحفيين وفي كل الأوقات يتمتع الصحفيون بحق المحافظة على سرية مصادرهم ما لم يكن هذه المصادر مطلوبة للتقديم إلى المحكمة ويتم إصدار التصاريح للصحفيين فقط وإلى الأحزاب السياسية ومجلس الوزراء إضافة إلى الأفراد الذين يؤدون المتطلبات القانونية والمالية اللازمة ومن المحتوى الذي لا ينبغي نشره الأخبار التي تخص الملك والعائلة المالكة بصورة سلبية القوات الخاصة الدين الأديان التي تقرها الدولة والوحدة الوطنية والمعلومات الحكومية السرية أو المعلومات التي قد تؤثر على العلاقات الدولية.²²

هناك سبع صحف يومية (إحداها تصدر باللغة الإنجليزية) و23 دورية سياسية. تسيطر الحكومة على أسهم في غالبية الصحف واسعة الانتشار (53% من صحيفة الرأي، و35% من الدستور). التلفزيون الأردني هي المحطة التي تديرها الدولة، حيث توجد قناتان، واحدة محلية والأخرى فضائية. وتشمل القنوات الأخرى قناة أيه تي في (والتي لم تبدأ البث بعد منذ حظرها عام 2007 - ستلي المزيد من التفاصيل فيما بعد)، ونورمينا. حتى عام 2007، كان هناك 15 تصريحاً لمحطات أف.أم، ولكن محطة واحدة لها حق بث الأخبار والبرامج السياسية. ومؤخراً، حدثت زيادة في عدد المدونات والمواقع التي تم إنشائها على الإنترنت، وتغطي مجالات واسعة من الموضوعات، بما فيها القضايا الاجتماعية. وحتى يومنا هذا، يبدو أن هناك رقابة قليلة على تلك المدونات. ولا يعترف قانون الصحافة والإعلام بالمدونات، أو يعرّفها في الأردن، وهو ما يشير إلى أن الحكومة لم تعترف بعد بوسيلة الإعلام تلك كشكل من أشكال التواصل مع الجماهير.

وبينما يعلن الدستور حرية الرأي، كما جاء في المادة 15، فإن الواقع أن تلك الحرية حرية مختلفة في الإعلام. وطبقاً لتقارير كل من اليونسكو والمنظمة الدولية للنظم الانتخابية في عام 2007، يبين ما يلي وضع الإعلام في الأردن.

"تخضع الصحافة بوجه عام في الأردن إلى سيطرة الحكومة، وتدعم مصالحها. ويعطي القانون مجلس الوزراء سلطة سحب التصاريح الخاصة بوسائل الإعلام. وفي الأردن، يُعد من غير القانوني أن يستثمر غير الأردنيين في الصحافة، ولا تملك الحكومة سلطة إغلاق الصحف أو الحجز على أصولها دون تصريح من القضاء. وقد كان تطبيق ذلك القوانين بدافع سياسي وعشوائي، ومن منطلق سوء استغلال السلطة."

مثال جيد لسوء استخدام السلطة هو حالة محطة أيه تي في، والتي تم إيقافها قبل يوم من موعد انطلاقها. "وقد جاء قرار اللجنة السمعية البصرية بإيقاف انطلاق أول محطة تلفزيون مستقلة في الأردن (تلفزيون الغد)، والتي حققت نجاحاً مدوياً خاصة وأن القرار قد وقّع عليه فيصل شبول، القائم بأعمال رئيس اللجنة السمعية البصرية، ورئيس تلفزيون الأردن، المنافس الرئيسي لـ أيه تي في."²³ ولم يتم نشر إيضاحات بشأن الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا الإجراء القاسي.

²² <http://www.jordanwatch.net>، باير واردام، جوردو ووتش، 24 أغسطس 2007.

²³ تقرير مقارن عن حالة الإعلام في مصر والأردن ولبنان والمغرب. د. ساسين عساف، البروفيسور كيث هنرسون (محرر لغة إنجليزية)، المنظمة الدولية للنظم الانتخابية، مايو 2007، اليونسكو، المركز العربي لتطوير سيادة القانون والأمانة.

بعد إلغاء وزارة الإعلام، قام المجلس الأعلى للإعلام بمتابعة وسائل الإعلام. وتتولى الوكالات الأمنية مراقبة وسائل الإعلام، وهي مسئولة أيضاً عن متابعة محتوى الإعلانات. ونتيجة لعدم وجود هيئة مركزية لمتابعة وسائل الإعلام، أصبحت سلطات مختلفة مشتركة في الأمر، وبالتالي تمارس السلطة والرقابة.

"بينما نادراً ما يعاني الصحفيين من سوء المعاملة البدنية، فإن كثيرين منهم يخشون المهام الرسمية ويتلقون تهديدات من الوكالات الأمنية. تقديم الصحفيين إلى المحاكم أسلوب مستخدم بكثرة لإرهابهم. منذ عام 1993 حتى عام 2004، كانت هناك 300 قضية ضد الصحفيين. وقد أقامت الحكومة الأردنية نصف تلك القضايا على الرغم من أنها لم تكن ناجحة في 90% منها. لا شك أن المحاكم المدنية لم ترسل صحفياً واحداً إلى السجن. تلك الإحصائيات مؤشرات قوية على أن حكومة الأردن تسيء استخدام سلطاتها، وتستخدم قانون الإعلام بطريقة عشوائية من أجل تحقيق أغراضها السياسية، بما فيها الرقابة. كما أنها تشير أيضاً إلى أن المحاكم تحاول المحافظة على سيادة القانون."²⁴

وفي نغمة أخرى تشير إلى حرية حركة الصحفيين.. "بينما لم تحد الأردن من حرية حركة الصحفيين، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنهم لم تتم مضابقتهم من قبل قوات الأمن."²⁵ واقعة أخرى ظهرت في عدة قنوات إخبارية إقليمية في يناير 2009 هي هجوم الشرطة الأردنية على مراسلي أخبار الجزيرة، والذين كانوا يغطون المظاهرات الوطنية ضد حرب إسرائيل على غزة. وقد سُجل الاعتداء وأذيع. وقد تم تقديم اعتذار رسمي إلى الصحفي والمحنة.

وبينما تم على نطاق ضيق إيقاف سلوك الشرطة وقوات الأمن تجاه الكاميرات والأشخاص (المصورين الفوتوغرافيين الهواة) الذين يلتقطون الصور الفوتوغرافية في أرجاء المدينة، حيث كانوا يمنعون من ذلك تحت إيداع أنه "مخالف للقانون." هذا النوع من السلوك منتشر في الأردن، وي طرح أسئلة عن حقوق وسائل الإعلام، وهو مثال جيد للاتجاه العام للحكومة تجاه الصحفيين.

9.3.5. التشريعات الخاصة بالفنانين الذين يعملون لحسابهم

ليست هناك إشارة إلى اعتراف التشريعات بالفنانين الذين يعملون لحسابهم.

10.3.5. مجالات أخرى لتشريعات ذات صلة

لا توجد

6. تمويل الثقافة

1.6. نظرة عامة مختصرة

24 تقرير مقارن عن حالة الإعلام في مصر والأردن ولبنان والمغرب. د. ساسين عساف، البروفيسور كيث هندرسون (محرر لغة إنجليزية)، المنظمة الدولية للنظم الانتخابية، مايو 2007، البونسكو، المركز العربي لتطوير سيادة القانون والأمانة.

25 غير معلنة تعني غير منتخبة من قبل وزارة الثقافة، وتعتمد مباشرة على العلاقات الشخصية، أو قائمة على العلاقات الطيبة لفنانين معينين بالوزارة.

الإنفاق على الثقافة ليس ظاهراً جداً، خاصة أن المعلومات والتفاصيل ليست متوفرة بسهولة، والأرقام تقوم على معلومات من ميزانيات برنامج التنفيذ الواردة في تقرير الإنفاق السنوي 2007 – 2009 لوزارة التخطيط والعلاقات الدولية، والذي يعطي توزيع ميزانيات السنوات الثلاثة الأخيرة في القطاعات الرئيسية، ومنها قطاع الثقافة.

2.6. الإنفاق العام على الثقافة للفرد

ليست هناك معلومات متوفرة.

3.6. توزيع الإنفاق العام على الثقافة طبقاً للمستويات الحكومية

يبين الجدول التالي توزيع الإنفاق الحكومي / الوزاري للجهات المختصة بالثقافة (سعر الصرف: 1 دينار أردني = 1,412 دولار أمريكي).

| البند | 2007 | 2008 | 2009 (منتظر) | إجمالي كل وزارة |
|----------------------|--------|---------|--------------|-----------------|
| التعليم | 55,547 | 91,150 | 81,150 | 227,847 |
| التعليم العالي | 6,640 | 7,360 | 9,680 | 23,680 |
| الثقافة | 1,850 | 7,260 | 7,260 | 16,370 |
| الشباب | 9,420 | 4,370 | 4,270 | 18,060 |
| الإجمالي طبقاً للعام | 73,457 | 110,140 | 102,360 | 285,957 |

المصدر: تقرير الإنفاق السنوي 2007 – 2009 لوزارة التخطيط والعلاقات الدولية.

من الواضح أن التعليم يحظى بأكثر ميزانية، وفي ظل التعليم، هناك ميزانيات مخصصة للثقافة، وهو مرة أخرى مصطلح يستخدم للإشارة إلى القضايا الوطنية، والإخلاص للدولة، ولا يشير إلى النشاطات الثقافية الإبداعية مثل المسرح أو الموسيقى أو الفنون البصرية. حتى النشاطات الاجتماعية والمدنية لا يأتي ذكرها أو تشملها النفقات. وفيما يلي توزيع إنفاق ميزانية التعليم والثقافة والشباب. وبينما حظيت ميزانيات الثقافة بزيادة كبيرة، شهد الإنفاق على برامج الشباب انخفاضاً خلال السنوات الثلاثة الماضية.

4.6. توزيع الإنفاق العام على الثقافة فيما يتصل بالإدارة والأصول والبرامج

التوزيع التالي يخص الإنفاق العام لوزارة الثقافة، خاصة وقد يظهر طبقاً للسنوات الثلاثة الأخيرة. وحيث إن عام 2009 قد جاء ضمن التوزيع، فإن تلك الأرقام تقديرية ولا تمثل الإنفاق الفعلي.

الإنفاق المنتظر (بالألف دينار أردني) كل عام للبرامج المختلفة لوزارة الثقافة، خلال السنوات الثلاثة الماضية:

| وزارة الثقافة | 2007 | 2008 | 2009 (منتظر) | الإجمالي طبقاً للبرنامج |
|---|-------|-------|--------------|----------------------------|
| مجلس الفنون والثقافة | 0 | 50 | 50 | 100 |
| صندوق لدعم الفنون | 0 | 0 | 0 | 0 |
| بناء القدرة | 0 | 15 | 15 | 30 |
| تحويل معلومات الوزارة إلى معلومات رقمية | 25 | 25 | 25 | 75 |
| تطوير الثقافة من خلال الإنترنت | - | 10 | 10 | 20 |
| البنية التحتية والبنائيات | 1,230 | 5,000 | 5,000 | 11,230 |
| إدارة الشهيد وصفي النل | 100 | 50 | 50 | 200 |
| النشاطات الفنية (المعارض، المراكز الفنية، المهرجانات...) | 285 | 2050 | 2050 | 4,384 |
| أرشيف الوثائق الأردنية | 150 | 0 | 0 | 150 |
| ثقافة التواصل والمجتمع | 40 | 40 | 40 | 120 |
| البرنامج الوطني لتطوير التواصل | 20 | 20 | 20 | 60 |
| الإجمالي طبقاً للعام | 1,825 | 7,160 | 7,160 | 16,145 |

في إطار ميزانية / إنفاق وزارة التعليم، هناك ميزانية منفصلة بموجب المادة 5 توصف بأنها "تطوير الثقة الوطنية للطلاب في المملكة، وتقوية هويتهم كأردنيين وعرب ومسلمين وبشر". ويوصف هذا أكثر بأنه أسلوب لإرساء الولاء الوطني للطلاب، والانفتاح على الثقافات وتطوير وتنمية الدراسات المدنية والاجتماعية في البرامج المدرسية.

في نطاق توزيع الإنفاق على التعليم، هناك ميزانية منفصلة مخصصة للنشاطات المتصلة بالثقافة. فيما يلي الأرقام والنسب التي يتم إنفاقها على الثقافة في التعليم.

| وزارة الثقافة | 2007 | 2008 | 2009 (منتظر) |
|--------------------------------------|--------|--------|--------------|
| إجمالي الإنفاق على التعليم | 55,547 | 91,150 | 81,150 |
| الإنفاق على تطوير الثقافة والهوية | 50 | 1,000 | 1,300 |
| نسبة هذا البرنامج إلى إجمالي الإنفاق | %0,09 | %1,09 | %1,6 |

المصدر: تقرير الإنفاق السنوي 2007 – 2009 لوزارة التخطيط والعلاقات الدولية.

تهتم بعض برامج وزارة الشباب بشكل ما من النشاطات الثقافية، ولكنها مرة أخرى نشاطات قومية في طبيعتها ولا تهتم بأي شكل من أشكال الإبداع.

كل الأرقام بالألف دينار أردني

| وزارة الشباب | 2007 | 2008 | 2009 |
|--------------------------------------|-------|-------|-------|
| إجمالي الإنفاق | 9,420 | 4,370 | 4,270 |
| الإنفاق على الشباب والثقافة والإعلام | 100 | 100 | 100 |
| النسبة من ميزانية الثقافة | %1,06 | %2,28 | %2,34 |

لم تتغير الميزانية المخصصة للشباب والإعلام والثقافة من حيث مقدار النقود التي يتم إنفاقها على البرامج، ولكن مقارنة بالميزانية العامة للوزارة، تعطي النسب إحساساً بالزيادة، على الرغم من أنه نتيجة لانخفاض الميزانية ككل خلال العامين الأخيرين.

طبقاً للبحث الذي أجراه الدكتور التل، فإن البرامج الثقافية تتضمن التراث الثقافي والقومية، وتفهم الثقافة العالمية، إضافة إلى الثقافات الوطنية والإسلامية والعربية المعاصرة. إضافة إلى ذلك، وتحت عنوان معلومات عامة، تدرج المعلومات العالمية واللغات الأجنبية (غالباً الانجليزية)، ومعلومات عن القانون والتكنولوجيا والأيدولوجيات والمعلومات الطبية، وأخيراً معلومات عن الفن والأدب. أخذاً كل تلك الموضوعات في الاعتبار، فإن الميزانية المخصصة لها صغيرة جداً، والسؤال الذي يطرأ على الذهن أنه بعد توزيع التمويل على كل تلك البرامج الفرعية، كم سيتم إنفاقه حقاً، وهل سيكون فعالاً على أي مستوى؟

5.6. توزيع القطاعات

ليست هناك معلومات عن توزيع القطاعات في ميزانيات وزارة الثقافة. هناك ميزانيات مخصصة لبرامج معينة في وزارتي التعليم والشباب.

6.6. إنفاق القطاع الخاص

غير متاح.

7.6. إنفاق القطاع المستقل (المدني)

غير متاح.

8.6. إنفاق الوكالات الأجنبية

غير متاح

7. المؤسسات الثقافية والشراكات الجديدة

1.7. إعادة توزيع المسؤوليات العامة

لم تتم خصخصة المراكز العامة والمنظمات العامة في الأردن بعد.

2.7. وضع ودور وتنمية المؤسسات الثقافية الرئيسية

تخدم المؤسسات التي تمويلها الدولة هدفين، فهي من ناحية، مكان لإقامة المعارض ونشر الفنون بتوفير أماكن مقابل أجر، تقام فيها فعاليات القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، هناك مكاتب صغيرة في تلك المؤسسات مخصصة لإدارة نشاطات المنظمات العامة، إضافة إلى ميزانية صغيرة مخصصة من قبل الوزارة لتقديم المحاضرات وربما عرض الأفلام على الجمهور. تلك النشاطات لا تشمل فرض رسوم على الجمهور، وتعمل تحت تعريف تثقيف الجمهور وإشراكه في مجال الفنون.

تدعم الدولة أيضاً مهرجانات مختلفة، بما فيها الشعر والغناء والموسيقى والكتب والصناعات اليدوية والفولكلور. وكمثال لتلك النشاطات التي تمويلها الدولة، والتي تبرز مهرجاناً كبيراً ومتنوعاً، ما يعرف بـ "مهرجان الأردن". بدأ هذا المهرجان العام الماضي، وقامت وزارة السياحة بإدارته. وتتولى وزارة الثقافة هذا العام إدارته. هذا المهرجان يحل محل مهرجان آخر دام لمدة طويلة وكان يقام سنوياً في مدينة جرش، وكان يدعى "مهرجان جرش"، وقد دام لخمس وعشرين عاماً قبل أن يتوقف. تقام المهرجانات الأردنية الآن في جميع أنحاء الأردن في محاولة لكسر مركزية النشاطات الثقافية في المدن الرئيسية، ونشرها إلى البلديات في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال هذا العمل، يمكن أيضاً تقديم نشاطات ثقافية متنوعة، لا تقتصر فقط على الأداء المسرحي، كما كان الحال في جرش. يتمتع مهرجان الأردن بميزانية منفصلة - كما كان حال مهرجان جرش - يقرها رئيس الوزراء.

مثال آخر ليكون المهرجانات الصغيرة التي تقام في المناطق الريفية، مثل مهرجان زيت الزيتون. وتتبع تلك المهرجانات إدارة وزارة الزراعة. وقد تضم تلك المهرجانات الصغيرة أحياناً بعض المغنين والموسيقيين المحليين.

تلعب المنظمات غير الحكومية الخاصة، والممثلين الدوليين للمراكز الثقافية الأجنبية دوراً يعتمد عادة على اتجاهات ومصالح المدير أو المؤسس. وعادة يكون هناك اهتماماً من تلك الهيئات للدعم مجموعة من النشاطات التي تتفاوت ما بين الثقافات العامة والتراث، إلى الأحداث الفنية المعاصرة.

وبشكل منفصل، الهيئة الملكية الأردنية للأفلام ودور السينما، واللذان يعملان من خلال لجنة من المفوضين الذين يحددون النشاطات في نطاق أهداف الهيئة التي يعرفها القانون الذي تعمل من خلاله المنظمة. خلاف التركيز على تسويق الأردن كمكان لإنتاج الأفلام، طورت الهيئة مشروعاً يسمى دار السينما، والذي يركز على بناء القدرات وتوفير التسهيلات للهواة وصناع الأفلام الجدد. وتتضمن تلك التسهيلات المعدات ومكتبة وعرض الأفلام وورش عمل. وفي النهاية، تهدف دار السينما إلى أن تكون كياناً قانونياً منفصلاً عن الهيئة حتى يمكنها العمل بصورة مستقلة كمنظمة غير حكومية مستقلة. كذلك لعبت الهيئة دوراً في نشر الثقافة السمعية البصرية والمعلومات خارج عمان من خلال مشروع دار السينما، حيث يتم بناء القدرات من خلال التدريب التقني السمعي البصري من خلال ورش عمل وكذلك من خلال عرض الأفلام.

وبالنسبة للفنون البصرية، فالمؤسسات التي تلعب دوراً رئيسياً في ذلك المجال هي المنظمات غير الحكومية. دار الفنون أو مؤسسة خالد شومان، ومكان، والمعروض الوطني للفنون الجميلة. تقيم تلك المنظمات ورش عمل وندوات وعروض وحوارات ومحاضرات يقيها فنانون من الأردن أو زائرون. على سبيل المثال، أقامت دار الفنون (مؤسسة خالد شومان) أكاديمية صيفية للفنانين تختار الفنانين الشباب من الأردن والمنطقة للمشاركة من أجل مزيد من تنمية مهاراتهم في مجال الرسم. ومن ورش العمل الأخرى التي لعبت دوراً في بناء القدرات في مجال الفنون البصرية ورشة عمل المركز الثقافي الفرنسي لفنون الفيديو، والتي أقيمت سنوياً عبر عدة سنوات، ومن خلال ندوات للمشاركة، علمت فنانو الفيديو الواعدين استخدام ذلك الوسط. وعلى المستوى الحكومي، وخلال العاملين الأخيرين، قدمت وزارة الثقافة برنامجاً شهرياً يتحدث فيه الفنانين في المركز الثقافي الملكي عن تجربتهم الفنية.

وعلى مستوى أكثر تركيزاً، يختص مركز الفنون المسرحية، وهو جزء من مؤسسة الملكة نور للفنون التعبيرية، مكرس بشكل خاص للفنون المسرحية، بينما يقدم مركز هايا الثقافي التدريب على الفنون التعبيرية، لكنه قدم أيضاً نشاطات فنية أخرى للشباب. المكان المستقل الذي يقدم ساحة لعمل وتقديم مسرح الشباب والفنانين المسرحيين هو محترف رمال. خلاف ذلك، هناك فجوة كبيرة في هذا مجال للفرق أو المنظمات المهنية المختصة بدعم وإنتاج المسرح والرقص. غالبية المهرجانات التي تقام في هذا مجال هي مهرجانات دولية، قد يمكن لبعض الفرق المحلية إعداد أعمال لها وتقديمها من خلالها.

بالنسبة للموسيقى، المعهد الوطني للموسيقى هو المعهد الوحيد الذي يقدم تعليماً موسيقياً (معترف به لمستويات مختلفة). كما يتولى إدارة وإقامة الحفلات الموسيقية، ويكاد أن يكون الوحيد في مجال الموسيقى. تقدم أشكال أخرى من الحفلات الموسيقية بواسطة كيانات وفرق خاصة. أشهر وأبرز

فرق دعم وتسويق الموسيقى هي "أورنج رد" لإدارة الفعاليات الموسيقية والثقافية. نشاطات القطاع الخاص قليلة جداً وتشاهد بوجه خاص في التعاون مع الهيئات الثقافية الأجنبية. وقد قدم المركز الثقافي الفرنسي دائماً الحفلات الموسيقية في مهرجان عيد الموسيقى، وهو بلا شك أكثر الأحداث الموسيقية ثباتاً في عمان.

بلدية عمان الكبرى: أنشئت إدارة الثقافة في عام 1997، وهي تهدف إلى نشر الفنون بين المواطنين بالعمل مع الفنانين المحليين والدوليين على إقامة المعارض وتقديم الأنواع المختلفة من العروض التي يمكن دعمها مالياً من قبل البلدية، وإعداد اللقاءات والندوات مع الفنانين، إضافة إلى نشر وشراء حقوق الكتب.

3.7. الشراكات والتعاونات الجديدة

بوجه رئيسي، هناك تعاون بين المنظمات غير الحكومية وممثلي ومراكز الثقافة الدولية، إضافة إلى الهيئات الحكومية المحلية، وخاصة وزارة الثقافة وبلدية عمان الكبرى. وقد أظهرت بعض الشركات الخاصة والبنوك بعض المشاركة في الفنون والصناعات الثقافية. وتشمل نشاطاتها تمويل المعارض في القطاع التجاري، إضافة إلى إقامة ورش العمل والمهرجانات والعروض.

أثيرت قضية مشاركة القطاع الخاص في اجتماع عام 2006، بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو منتدى استضافته أمانة عمان الكبرى في محاولة لتضييق الفجوة بين عمل المنظمات غير الحكومية في الصناعات الثقافية والقطاع الخاص. وتحت نداء المسؤولية الوطنية، إضافة إلى مبادرات الإعفاء الضريبي بغرض مساندة الفنون وتمويل الثقافات، يتم تشجيع القطاع الخاص على المحافظة على الفنون ودعمها. وقد زاد الاهتمام منذ ذلك الوقت، ولكن التركيز على أعمال التنمية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في المناطق الأقل حظاً يلقي قدراً من التمويل أكبر مما تتلقاه المنظمات التي تعمل في الفنون فقط، حتى وإن كانت مثل تلك النشاطات موجهة إلى من هم أقل حظاً.

بوجه عام، ما زال تعريف دعم الفنون غير ناضج بما فيه الكفاية. ولا تزال الشركات الخاصة غير مدركة لأهمية المشاركة في دعم الفنون والثقافة أو مردود انعدام دعمهما. وقد يعود ذلك إلى عدة أمور، أحدها النقص الافتقار العام لتقدير، أو تعريف أو فهم الفنون والثقافة، وبالتالي، التردد في دعم نشاطاتها، خاصة تلك التي تخص الفنون والثقافة المعاصرة. في ظل ذلك الشعور الغامض تجاه تفهم الفنون والثقافة، تجد كثير من الشركات أنه من الأيسر تمويل الثقافة من خلال المنظمات والنشاطات التي تتصل وتنمية الأطفال والشباب.

8. دعم الإبداع والمشاركة

1.8. الدعم المباشر وغير المباشر للفنانين

تدعم وزارة الثقافة الإنتاج الفني في مختلف المجالات. ليست هناك نداءات رسمية للمشاركة، ولكن تقدم عروض المشروعات إلى وزارة الثقافة ويتم الاختيار بناءً على توصيات من "لجنة غير معلنة" من العاملين في المجال، وبوجه خاص أساتذة الجامعات الذين يتم استشاراتهم في العروض المقدمة طلباً للتمويل. وبناءً على رد اللجنة، يحصل المشروع على تمويل كامل أو جزئي. عملية الاستشارة

تلك محاولة للحفاظ على العدالة في عملية الاختيار، وتجنب الوساطة (وهي ظاهرة متفشية كسبيل لإنجاز الأعمال اليومية في الأردن).

قد تمثل اللجنة غير المعلنة مشكلة لمستشاري وزارة الثقافة، بالنسبة للعروض المشروعات. فلو أن هؤلاء المستشارون يعملون في الجامعات العامة، وهو الوضع الغالب، فإن تفسيرهم وتعريفهم وقبولهم للفنون ينحاز إلى الآراء الكلاسيكية والتقليدية والشعبية، وأيضاً إلى الأجيال القديمة من الفنانين، أو حتى حلفائهم وأصدقائهم. وهذا يعني أن الفنانين الذين هم خارج تلك الدائرة أو التعريف فرصتهم ضئيلة في تلقي التمويل من وزارة الثقافة.

يمكن أن نخلص أيضاً إلى أن ميل الوزارات للعمل معاً في الأردن يشير أيضاً إلى مجموعة ثابتة من الأفكار والأهداف ونوعية الناس الذين يعملون في القطاع العام. ولو أن الأهداف وضعت بحيث تشمل القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية في عملية التخطيط واتخاذ القرار، فإنه قد يظهر تغيير في الخدمات وفي الاتجاهات.

على الجانب الآخر، أنشئ صندوق تطوير المهنيين الخاص بالفنانين في وزارة الثقافة منذ عام 2006 (مزيد من التفاصيل في الجزء 1.1.8).

لقد كان هناك اقتراح بتوفير التمويل المالي للفنون من خلال قانون ثقافة جديد، يفرض ضريبة 5% على كل مبيعات وسائل الإعلام في التلفزيون والصحافة والمجلات، وتوجه حصيلة تلك الضريبة إلى ميزانية الوزارة لدعم الفنون والثقافة. وقد نوقش هذا القانون لفترة طويلة حتى "أقر مجلس النواب تعديل قانون الثقافة الذي أحيل إليه من مجلس الشورى، والذي يفرض ضريبة قدرها 1% على إيرادات الإعلانات لدعم القطاع الثقافي."²⁶ أحد أسباب الدعوة ضد القانون، وخفض النسبة في النهاية، ادعاء أن الإعلام يواجه صعوبة في مبيعات الإعلانات وأن القانون سيضيف عبئاً جديداً إلى تلك المشكلة.

وفيما يخص صناعة السينما، تركز دار السينما التابعة للهيئة الملكية الأردنية للأفلام (الهيئة الحكومية التي تتولى العمل طبقاً لقانون منفصل للمؤسسات الحكومية)، على بناء القدرة والإنتاج ونشر الإنتاج السينمائي الأردني من خلال عدة قنوات. وتقام ورش عمل لتطوير المهنيين في صناعة السينما من الأردن والمنطقة المحيطة بصورة سنوية. إضافة إلى ذلك، يحتك صناع السينما الأردنيين بالمهنيين في المجال من خلال اتصال الهيئة بالجامعات والمهرجانات، الخ. إضافة إلى ذلك، تمتلك دار السينما مكتبة متنامية من الأفلام الدولية، وتقدم المعدات وخدمات المونتاج مجاناً لصناع الأفلام. وهي تعمل اليوم على إنشاء برنامج لتدريب صناع الأفلام من كل مكان حول العالم.

وكبديل متاح لصناع السينما، تعمل جمعية صناع السينما في عمان منذ أكثر من ست سنوات على الأقل، وقد أقامت ورش عمل مجانية في مجال صناعة السينما، وبدأت في عام 2006 إقامة مهرجان الفيلم القصير الدولي في عمان. وهناك نشاطات أخرى صغيرة ممثلة تعاونية عمان للأفلام لبناء القدرة تتم من خلال ورش العمل التي تقدمها المراكز الثقافية الأخرى المحلية والدولية.

بالنسبة للفنون البصرية، يأتي التمويل الرئيسي للسفر والإنتاج ونشر الأعمال من خلال الهيئات الإقليمية، وأحياناً الدولية. هناك بعض التمويل المحلي متوفر بشكل رئيسي من الهيئات المستقلة، مكان، ودار الفنون (مؤسسة خالد شومان). وعادة ما يكون التمويل بمناسبة مهرجان أو ورشة عمل أو ندوة أو معرض، وعلى مستوى ضيق جداً. قد تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم أماكن للعمل، بصورة رسمية أو غير رسمية، لتيسر على الفنانين، مجاناً أو نظير رسم زهيد جداً.

ومؤخراً أنشئت جائزة في الهندسة المعمارية لطلاب السنوات النهائية والخريجين الجدد، حيث يتم اختيار الفائزين بواسطة لجنة تحكيم من الأردن ومن المنطقة.

الأدب

تتولى وزارة الثقافة تغطية المطبوعات المحلية، إضافة إلى فرصة الوزارة لشراء حقوق التأليف والنشر. ويتم هذا من خلال نموذج طلب يقدم إلى وزارة الثقافة، حيث تقرر لجنة اختيار ما إذا كان الكتاب ذا أهمية للوزارة أم لا. كذلك تقوم بلدية عمان الكبرى بدعم نشر الكتب، والتي يمكن أن تتنوع ما بين الكتب الخيالية، والكتب القائمة على البحوث.

وهذا خلاف الجوائز والمنح التي تقدم من المنظمات الإقليمية (المزيد في 2.1.8).

1.1.8. الصندوق الخاص للفنانين

كما ذكر في 1.8، تمول وزارة الثقافة المشروعات التي يقوم بها الفنانون والكتاب، والبحوث النظرية والتطبيقية، والعلوم الاجتماعية. وتعرف وزارة الثقافة هذا التمويل على أنه جائزة للدعم. تقدم الطلبات إلى وزارة الثقافة، حيث تشكل لجنة من اختيار وزير الثقافة. ويخصص التمويل كميزانية منفصلة من رئيس الوزراء. ويمكن للصندوق أيضاً تلقي التمويل من المصادر المحلية أو الدولية.²⁷ وهو متاح لكل الفنانين الذين يقل عمرهم عن أربعين عاماً. تقوم الوزارة بتعيين لجنة تحكيم تمثل التخصصات المختلفة لاختيار الطلبات. ولا بد ألا يكون المتقدمون قد تقدموا بطلبات لجوائز محلية أو دولية أخرى، وألا يكون قد مر على كتابة البحث أكثر من ثلاث سنوات. وتشمل المنحة 15000 دينار أردني كجائزة نقدية، إضافة إلى شهادة.²⁸

جائزة أخرى أنشئت عام 2007 هي عبارة عن فترة دراسية إبداعية.²⁹ وهي مخصصة لإنتاج المشروعات الفنية. تقوم الوزارة بتعيين لجنة تحكيم من ثمانية أفراد لاختيار الفنان الذي سوف يتلقى 15000 دينار أردني منحة من أجل الإنتاج. ويبلغ إجمالي عدد الجوائز السنوية عشرة جوائز، يمكن منحها إلى أفراد أو مجموعات، حيث ينظر إلى المجموعة على أنها منحة واحدة. ولكن أعضاء لجنة التحكيم غير مؤهلين للتقدم لهذه الجائزة. تذهب حقوق طبع الأعمال إلى وزارة الثقافة لمدة ثلاث سنوات. ويمكن للفائزين بالجائزة التقدم للحصول عليها مرة أخرى بعد ثلاث سنوات. يتم شرح القوانين الداخلية الخاصة بذلك الصندوق تحت الخطوط الإرشادية للصندوق.

²⁷ http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=36&year=2006، قانون رعاية الثقافة رقم 4759-5-2006.

²⁸ http://www.lob.gov.jo/ui/bylaws/search_no.jsp?no=111&year=2008

²⁹ أجازة مدفوعة الأجر تمنح لأساتذة الجامعة للبحث.

الفرق بين هاتين المنحتين ليس واضحاً تماماً، وحيث إن قيمتهما متساوية، فإن هذا يسبب القليل من الارتباك. يختلف المؤهلون لنيل الجائزتين في أن الجائزة الثانية تنطبق على منتجات المشروعات الفنية، والجائزة الأولى من أجل البحث والكتابة.

2.1.8. المنح والجوائز والمنح الدراسية

هناك منح للإنتاج الصغير متاحة من المنظمات غير الحكومية المحلية، ولكن التمويل الرئيسي يأتي من المنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم الإنتاج الإبداعي (الصندوق العربي للفنون، والمتحف الوطني للفنون الجميلة، والمورد الثقافي، ومؤسسة القطان، و صندوق مسرح الشباب العربي، وصندوق بينالي الشارقة، من بين آخرين). تأتي منح الإنتاج الصغير والجوائز من منظمات غير حكومية مختلفة، مثال على ذلك جائزة إسماعيل شاموط المقدمة إلى الرسامين. يتم التنسيق من أجل هذه الجائزة مع المعرض الوطني للفنون الجميلة، وقيمتها خمسة آلاف دولار أمريكي، تمنح إلى لوحة لم يسبق عرضها من قبل. وتقدم وزارة الثقافة جائزة فنان العام بصورة غير منتظمة من أجل الفنون البصرية. ويفوز بتلك الجائزة الفنانون المسجلون لدى نقابة الفنانين التشكيليين. ويتم منح تلك الجائزة بشكل غير ثابت، حيث قدمت آخر مرة عام 2007.

في مجال التعليم، ومنذ نهاية ستينات القرن العشرين، قدمت وزارة التعليم ووزارة الثقافة منحاً تعليمية للفنانين من قطاعات مختلفة، لدعم تعليمهم في بلدان في جميع أنحاء العالم. تلك المنح التعليمية قائمة على عقود، وترتبط بخدمة المرشح لعدة أعوام في التعليم الجامعي بشكل أساسي. ومؤخراً، لعبت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام دوراً في الحصول على المنح التعليمية للمواهب المحلية في مجال صناعة السينما من خلال اتصالاتها بالجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، دون أي التزام من جانب المرشحين.

ساندت المنظمة غير الحكومية، دار الفنون (مؤسسة خالد شومان)، بصورة غير ثابتة الفنانين الصاعدين في التعليم العالي، إضافة إلى إقامة ورش العمل على المستوى الدولي. ولا يرتبط الفنان بعقد من أجل الفوز بهذه المنحة الدراسية. أحد الأمثلة على هذا الدعم هو إرسال أحد الفنانين الصاعدين للحصول على درجة الماجستير من لندن عام 2005. وخلاف ذلك، فإن المراكز الثقافية الأجنبية قد تقدم منح تعليمية رسمية. على سبيل المثال، منحة شيفينينج التابعة للمركز الثقافي البريطاني يمكن منحها أحياناً إلى شخص يعمل في مجال الفنون والثقافة، وأحياناً يأتي التمويل من خلال توصيات من الجامعات المحلية. كذلك دعم المركز الثقافي الفرنسي، على مستويات غير رسمية، الفنانين في ورش العمل في فرنسا. ويعتمد هذا عادة على اهتمام المدير في ذلك الوقت بالأمر. دولياً، تقوم بعض المنظمات، مثل الصندوق العربي للفنون والثقافة، مؤسسة قطان، ومؤسسة كريم رضا، بتقديم منح تعليمية في الثقافة بشكل رسمي.

على المستوى الحكومي، تقدم المنح الشرفية للفنانين من أصحاب المساهمات البارزة والإنجازات القيمة.

3.1.8. دعم رابطات ونقابات وشبكات الفنانين المهنيين

توجد اتحادات ونقابات الفنانين في شكل رابطة الفنانين المسجلة بموجب قانون وزارة الثقافة، وتتلقى التمويل من وزارة الثقافة. على الرغم من ذلك، فإن تمويل تلك المنظمات قليل جداً. على سبيل

المثال، تتلقى نقابة الفنانين البصريين مبلغاً سنوياً قدره 5000 دينار أردني. ويغطي هذا المبلغ إيجار المكان وتوظيف سكرتير. ولا يتقاضى بقية الفريق (والذي يتولى اختياره من خلال انتخاب لجنة كل عامين) أي راتب.

بعض المنظمات غير الحكومية التي تحظى بالرعاية الملكية، على سبيل المثال، الهيئة الملكية الأردنية للأفلام والجمعية الملكية للفنون الجميلة - التي سجل تحتها المعرض الوطني للفنون الجميلة - إضافة إلى مركز الفنون المسرحية. تستفيد تلك المنظمات من الحصول على التمويل العام نتيجة للرعاية الملكية، وهو شيء لا تحظى به منظمات غير حكومية أخرى. قد يفسر ذلك كثرة مثل تلك المنظمات في الأردن، حيث يبدو أنها قادرة على رعاية أنفسها مالياً من رأس المال الوطني والخاص.

هذا الوضع القانوني، إضافة إلى كثرة تلك المنظمات في مواجهة المنظمات المستقلة، يثير الشك حول استقلالية وحرية تلك المنظمات في تعاملها مع الفنانين ومنتجاتهم، وفي المحتوى الذي يقدمونه.

2.8. الجمهور والمشاركة

هناك قصور كبير في الأعداد والإحصائيات الخاصة بمشاركة الجمهور في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لذلك فمن الصعب محاولة تتبع نجاح أو فشل مهرجانات أو فعاليات معينة. ومن الأشياء التي تمت مناقشتها، صعوبة ضمان الجمهور في مواسم معينة نتيجة لتكرار النشاطات المماثلة. كمثال لذلك، الزيادة المفاجئة في مهرجانات الأفلام خلال السنوات الخمس الماضية. بداية، كان مهرجان الفيلم الأوروبي الحدث الوحيد الذي يقدم الأفلام، والآن هناك مهرجان الأفلام العربية ومهرجان الأفلام القصيرة ومهرجان الأفلام الفلسطينية، إضافة إلى عروض منتظمة للأفلام، قد تصاحب أو لا تصاحب مهرجانات أخرى مثل مهرجان الأردن الذي يتضمن أفلاماً في برنامجه العام.

على الجانب الآخر، شهد مهرجان الأردن، والذي قدم هذا العام مجموعة كبيرة من العروض الموسيقية، وبعض المغنيين الشعبيين، شهد حضوراً طيباً من جانب الجمهور. وعلى الرغم من أن تلك الأعداد لم تكن ثابتة في كل عرض، فكلما زادت شعبية مقدم العمل، كلما زاد عدد الحضور. قد يكون هذا مؤشراً على نوعية العروض التي يجذب إليها الجمهور.

1.2.8. الاتجاهات والأرقام

الأرقام ليست متاحة في الوقت الحالي

لكن فيما يتعلق بالإنفاق، فإن القول المنقول التالي قد يعطي مؤشراً إلى المكان الذي تشغله الثقافة من حيث الأولوية. "تبين الدراسة أن الإنفاق على الطعام كنسبة من الإنفاق الكلي قد انخفض في كل المجموعات، وأن أعلى زيادة في الإنفاق حدثت على الملابس. هناك إشارات على تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعائلات، بيد أن الإنفاق على الثقافة ووقت الفراغ والرياضة انخفض في كل

المجموعات. وهذا يعكس قلة المبالغ المتاحة للإنفاق من دخل العائلات لتلبية الأوجه الأخرى للحياة الشخصية.³⁰

2.2.8. السياسات والبرامج

وضعت وزارة الثقافة عام 2008 خطة لتطوير الثقافة خلال السنوات الثلاثة التالية. ويمكن تلخيص الخطة فيما يلي. تركزت الرؤية على خلق وعي أكبر بما يعرف الثقافة الأردنية، والمتقنين، والعثور على طرق أفضل لتسويق المنتجات الثقافية الأردنية من خلال النشر والتمويل، وخلق فرص متساوية للثقافات الأردنية المختلفة والتي يبدو أنها تشير إلى الأقليات في البلاد، وإيجاد طرق للتواصل على المستوى المحلي بممثلي المشهد الثقافي في كلا من القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تشجيع الاتصالات الدولية من خلال السفارات الأردنية التي يتم من خلالها تسويق الثقافة الأردنية.

تقر وزارة الثقافة بعدم كفاية السياسة الثقافية وتسعى إلى تطوير واحدة. ترتبط قواعد ذلك التطوير بالقواعد التي يؤمل بناءً عليها أن يتم تحقيق الأهداف، والتي تبدأ بالتأكيد على الدين والتراث ورؤية الملك ورئيس الوزراء والأجندة الوطنية والهيئات الحكومية، والعمل كامتداد للأمن الوطني للبلاد. وبالنسبة لوزارة الثقافة، تشير تلك الرؤية إلى التزام قوي بالتعريف الوطني للثقافة، ويمكن أن يفهم على أنه دور سلبي في وضع الأجندة الخاصة بها، حيث إنه ليس هناك ذكر لمواجهة أية مشاكل في النظام القائم حالياً أو تعريفات الثقافة على المستوى الوطني. كذلك تم تقديم رؤى وأهداف وخطط للتطوير بناءً على مرتقيات وإنجازات عدد من رفقاء الوزارة.³¹ وليس هناك ذكر لإجراء مثل تلك التطورات بناءً على البحث الكمي أو الكيفي، أو من خلال لقاءات مع أعضاء قطاع الثقافة.

على الجانب الآخر، وضعت عدة برامج تركز على تقديم الفنون المختلفة في الأردن. وقامت الحكومة بتمويل بعضها وتم إطلاق البعض الآخر من خلال المراكز الثقافية المحلية، وأحياناً، بالتعاون مع شركاء إقليميين وشركاء دوليين. وتشمل أكثر تلك المهرجانات شهرة ما يلي:

الموسيقى والرقص والمسرح

أعلن مهرجان جرش مؤخراً تغييراً في الإدارة وإعادة تسميته مهرجان الأردن. مهرجان فوانيس المسرحي. مهرجان الرقص المعاصر، وهو إضافة حديثة للمهرجانات التي تقام في الأردن، ويقام بالتعاون مع شركاء إقليميين وشركاء سوريا ولبنان وفلسطين، ويدار بواسطة مركز هايا الثقافي.

عيد الموسيقى هو مهرجان فرنسي يقام سنوياً في جميع أنحاء العالم.

السينما

مهرجان السينما الأوروبية. مهرجان الأردن للأفلام القصيرة والفيديو. وتشكل مهرجانات الأفلام أخرى مهرجانات تقدم برامج عرض أفلام من بلاد محددة أو مجموعة منها مقدمة في صالات العرض والمسارح، ودار السينما (الهيئة الملكية الأردنية للأفلام).

30 مركز الدراسات الإستراتيجية، كيف تتفاعل الطبقة المتوسطة في الأردن. الـ 30% الأكثر ثراء في الأردن تمتلك 60% من إجمالي الدخل، إبراهيم سيف وياسمين طباع.

131 لدكتور أحمد هنار، مقابلة في وزارة الثقافة، أغسطس 2009.

الفنون البصرية والفنون المعاصرة

مهرجان نقاط اللقاء للفنون المعاصرة، من بنات أفكار المنظمة الإقليمية، صندوق مسرح الشباب العربي، ومنظمة مكان، في الأردن. في عام 2011، سيكون المهرجان في نسخته السادسة للعرض في البلدان العربية والأوروبية.

غيرها

أقيمت مهرجانات أخرى صغيرة، وقد لا تكون قد استمرت، مثل مهرجان الجاز الذي أقيم خارج مدينة عمان، في ضاحية مادابا، إضافة إلى مهرجان الموسيقى الإلكترونية الذي قدم فيه موسيقيون من الأردن وفلسطين ومصر موسيقى تجريبية، ولكنه لم يقم عام 2009 نتيجة لمشاكل في التمويل.

تتجه سياسة وزارة الثقافة الخاصة بنشر الثقافة إلى الإنفاق على عناصر البنية التحتية. وينظر إلى هذا من خلال بناء مراكز ثقافية في مدن مختلفة في جميع أنحاء البلاد. ويُعد هذا جزء من سياسة 2007 التي وضعتها وزارة الثقافة لنشر الثقافة خارج عمان. بيد أن تلك السياسية محل نقاش، حيث إن النقد الرئيسي الموجه لقطاع الثقافة هو أنه يجب أن يكون متوجهاً نحو بناء القدرة أولاً، مما يعني خلق مجموعة من المهنيين والفنيين في مجال الثقافة، القادرين على إدارة تلك المراكز. إضافة إلى ذلك، في وجود تلك الميزانية الصغيرة المخصصة للثقافة، فإن توجيه قدر كبير من الإنفاق نحو البناءات هو في حد ذاته سياسة تثير التساؤل.

3.8. تعليم الفنون والثقافة

1.3.8. تعليم الفنون

الفنون جزء من المنهج الدراسي، ويتم تدريسها للطلاب مرة أسبوعياً في دورة باسم تعليم الفنون. يدرّس المسرح بطريقة غير رسمية من خلال ورش عمل تتوقف على توفر مدرسي المسرح والدراما في وزارة التعليم، وينطبق الشيء نفسه على الموسيقى.

الشيء المميز لتعليم الفنون هو أن الفنون تتبع قسم النشاطات. كما أن الدرجات التي يتم الحصول عليها لا تتم إضافتها إلى المتوسط العام للمواد، وتتوقف الدروس بعد الصف التاسع. يشير هذا إلى أن الفنون يُنظر إليها على أنها نشاط لوقت الفراغ وليست مادة يمكن للطلاب التفكير فيها كمستقبل لهم. وفيما يتعارض مع هذا، أن الجامعات العامة تقدم برامج لنيل درجة البكالوريوس في الفنون البصرية والموسيقى والمسرح. بيد أنه مع الوضع الحالي لتعليم الفنون في المدارس، فإن مستوى وموقف الطلاب من الفنون ليس مستو جيداً بما يتيح لمدرسي الجامعة قاعدة طيبة، يمكنهم أن ينتقوا منها الطلاب، ورفع مستوى تعليمهم إلى المستوى الجامعي.

كذلك في حديث مع أحد المدرسين الذين يعملون في وزارة التعليم، أشار إلى أن مدرسي الفنون يخضعون لرقابة إدارة النشاطات، وأن مستوى الاهتمام بفصول تعليم الفنون يتوقف على ما إذا كان رئيس إدارة النشاطات فنان أو درامي أو متخصص في التربية البدنية. وطبقاً لذلك الشخص المتخصص، يمكن أن تحظى فصول الفنون بالانتباه الكاف أو لا تحصل عليه. كذلك أُشير أثناء المناقشة إلى أن مدرسي الفنون أنفسهم لا يهتمون بتدريس المادة. ويؤدي هذا إلى عدم أخذ الدرس

بالجدية المطلوبة. أخيراً، استُخلص أيضاً أن نوع النشاطات الفنية يركز بصورة رئيسية على النشاطات الوطنية، بمعنى أن التكاليفات تعطى بمناسبة الاحتفالات الوطنية، ولا تقوم على التعبير الذاتي للأحاسيس الداخلية.³² ويجرنا هذا إلى أن مدرسي الفنون أنفسهم، حتى إن كانوا جادين ومهتمين، ما زالوا قاصرين في فهمهم لمصطلح "التعبير الإبداعي".

أخيراً، ذكر المدرس أن هناك اختلافات في مادة الدورة، في الكتب المستخدمة من جانب الطلاب لتعلم الفنون، ودليل تعليم المادة الخاص بمدرسي الفنون. هذا التضارب، من ناحية، يترك مجالاً لإثارة الارتباك لدى المدرس، وعلى الجانب الآخر، يثير الاستفسار عن الدوافع الخفية، إن كانت هناك دوافع خفية، وراء الحاجة إلى تواجد ذلك التضارب بين الاثنين. هناك كتب مقررة لتعليم الفنون، ولكن أسلوب وهيكلة تدريس الفنون قديم جداً، ومناهض لفكرة استخدام الإبداع كشكل من أشكال التعبير الشخصي. وفيما يتصل وتعليم الأعمال اليدوية، فإن تلك الدورة تتم تحت رعاية إدارة منفصلة، ولكنها تواجه نفس المشاكل الذي يواجهها تعليم الفنون.

تقدم مجموعة من الجامعات العامة والخاصة مجموعة من دراسات الفنون الجميلة والتصميم والموسيقى والتلفزيون وإنتاج السينمائي، إضافة إلى الدراسات المسرحية. وتميل أعلى نسبة من الطلاب إلى تعلم الفنون التطبيقية، مثل التصميم وتصميم الرسم والتصميم الداخلي والآثار. كذلك تقدم جامعة آل البيت دورات تعليمية في الفن الإسلامي والآثار الإسلامية والموسيقى.

هناك اتفاق على أن مستوى التعليم، وخاصة في الجامعات العامة، متدني جداً. وتقدم الجامعات الخاصة مستوى أفضل قليلاً من التعليم، ولكن نوعية التعليم تختلف، ويحددها المدرسون القائمون على الدورات، وليس الأقسام.

2.3.8. الثقافة في التعليم

تُعرّف الثقافة في إطار الدين والدولة. هناك موضوعات متعددة تتداخل فيها الثقافة، تحت عنوان الدراسات الثقافية الإسلامية والدراسات الوطنية والمدنية والتدريب والتعليم المهني واللغة العربية والتاريخ العربي المعاصر والدراسات الثقافية العامة. تركز هذه الموضوعات على العبارات المنقولة عن الدراسات الإسلامية والملكية والمواقع التاريخية الرئيسية في الأردن، الخ.³³ محتوى الكتب الخاصة بتلك الدورات يؤكد آراء وكأنها عقائد، ويتجه إلى حد كبير إلى المحافظة على الملكية والإخلاص للبلاد.

3.3.8. التدريب المهني للفنون والثقافة

تدير منظمة حكومية تسمى منظمة التدريب المهني أكثر من أربعين مركزاً للتدريب في جميع أنحاء البلاد، وهي موزعة في مراكز في الشمال والوسط والجنوب. وتحدد البرامج التي يتم تدريسها التدريب على مهم مثل النسيج والفخار وشغل الإبرة والخياطة وتنسيق الزهور. هناك أيضاً القانون

32 الدكتور أحمد هتار، مقابلة في وزارة الثقافة، أغسطس 2009.

33 كتب وزارة التعليم، الصف الثالث والسادس والحادي عشر.

رقم 4369، الصادر في 1999/8/1، والذي جاء فيه ذكر نشاطات تلك المنظمة. وينص القانون أيضاً على النشاطات والإطار القانوني للمسجلين في الأعمال في هذا المجال.³⁴

4.8. المساهمات الاجتماعية والثقافية والفنون المجتمعية

تتم عدد من النشاطات تحت مظلة وزارة الثقافة لتشجيع الثقافة والتراث المحليين. ويمكن أن تتضمن تلك النشاطات مهرجان زيت الزيتون أو مهرجان الشعر. وتتم تلك المهرجانات بالتعاون مع البلديات المحلية، وقد تتضمن عروضاً للحرف اليدوية أو الفنون المحلية.

على مستوى آخر، أنشئت منظمات غير حكومية متعددة في بداية ثمانينات القرن العشرين بهدف تطوير الأعمال اليدوية المحلية كشكل من أشكال التطوير المستدام. أحد أمثلة تلك المشروعات هي مؤسسة نور الحسين التي أنشئت في عام 1985، والتي تغطي نشاطاتها مجالات واسعة من المشروعات، مثل جائزة نور الحسين لأدب الأطفال، وبني حميدة، وهو مشروع تنموي مستدام للنساء في المدن جنوب مدينة بني حميدة، يشتهر بمنسوجاته من السجاد.

1.4.8. النشاطات الثقافية غير المهنية

ليست هناك معلومات بهذا الصدد

2.4.8. دور الثقافة والنوادي المجتمعية الثقافية

يستخدم مصطلح المراكز الثقافية لوصف المنظمات التابعة لوزارة التعليم، ويصف تلك المراكز بأنها أماكن لإقامة ورش العمل لمدد مختلفة. تلك المراكز لا تتمتع بالاستقلالية. والقوانين الداخلية التي تعمل في ظلها هو قانون المراكز الثقافية رقم 43، وتشريع وزارة التعليم رقم 3 لعام 1993.³⁵

تنتشر المراكز الثقافية في جميع أنحاء المملكة وتخضع كلها للبلديات المحلية التي تتواجد في نطاقها وهناك أنشطة ثقافية متعددة تتم في هذه المراكز تطلقها البلديات أو وزارة الثقافة وأحياناً وإن كان نادراً بالتعاون مع المنظمات المحلية أو الدولية

أكثر تلك المراكز المجتمعية التابعة للبلديات نشاطاً هي تلك التي تقوم أمانة عمان الكبرى بإدارتها. وقد أعيد تجديد تلك المراكز مؤخراً، حيث هناك مجموعة من الأنشطة التي تركز على المهارة الإبداعية للشباب كطريقة لتعويض غياب التعليم الفني في المدارس. ويندرج ذلك تحت تنفيذ برنامج "مدينة صديقة للطفل" في أمانة عمان الكبرى. العديد من المراكز الثقافية يتم تمويلها بصورة خاصة، وتركز على تنمية الإبداع والثقافة، اعتماداً على الاهتمام الشخصي للممول.

9. الموارد والوصلات الحية

1.9 الوثائق الأساسية الخاصة بالسياسات الثقافية

1. "تأجيل الجلسة غير العادية للبرلمان الأردني"، صحيفة جورن تايمز، 2009/8/7.
2. لينا خميس، "أوجه السياسة الثقافية في الأردن"، رسالة دكتوراه، إكستر، 1998.
3. سيف، إبراهيم، وطباع، ياسمين، "كيف تتفاعل الطبقة المتوسطة في الأردن، الـ 30% الأكثر ثراء في الأردن تمتلك 60% من إجمالي الدخل"، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008.
4. معاني، جرير، " دليل آثار وطبيعة الأردن"، Maani.us، 2008.
5. " تقرير مقارن عن حالة الإعلام في مصر والأردن ولبنان والمغرب"، د. ساسين عساف، البروفيسور كيث هندرسون (محرر لغة إنجليزية)، المنظمة الدولية للنظم الانتخابية، اليونسكو، المركز العربي لتطوير سيادة القانون والأمانة، 2007.
6. التل، د. أحمد يوسف، "السياسات الثقافية في الأردن: بين الواقع والطموح"، بلدية عمان الكبرى، 2009.
7. وزارة التخطيط والعلاقات الدولية، تقرير الإنفاق السنوي، 2007 - 2009.

2.9 المنظمات والبوابات الرئيسية

- وزارة الثقافة الأردنية: <http://www.culture.gov.jo>
- وزارة التخطيط الأردنية: www.mop.gov.jo
- موقع الملك عبد الله الثاني: [abdullah.jo](http://www.abdullah.jo)
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: <http://www.jncw.jo>
- الميثاق الوطني الأردني: http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=pages&part=1&page_id=80
- رابطة الكتاب الأردنيين: www.writers.org.jo
- أكاديمية اللغة العربية في الأردن: [majma.org.jo](http://www.majma.org.jo)
- إتحاد الفنانين الأردنيين: www.joartist.org
- مؤسسة عبد الهادي شومان: <http://www.shoman.org>
- دار الفنون: www.daratafunun.org
- السياسة الثقافية في الأردن، هاني العمدة: unesdoc.unesco.org/images/0004/000481/048158eo.pdf
- إنتلجينسيا للدراسات واستطلاعات الرأي: <http://www.intelligent-sia.info>
- باتير و اردام، جورن واتش، الجمعة ، 24 أغسطس <http://www.jordanwatch.net>. 2007
- <http://www.vtc.gov.jo/>
- <http://www.kinghussein.gov.jo/charter-national.html>

- <http://www.ssc.gov.jo/english>
- <http://www.privacyinternational.org/article.shtml?cmd%5B347%5D=x-347-559523>
- www.rfc.com
- <http://www.lob.gov.jo/ui/laws>
- <http://www.ammancity.gov.jo>
- <http://portal.unesco.org/en>

المراجع

1. التنمية الثقافية في الأردن، ص 5: خطاب وزير الثقافة، وزارة الثقافة.
2. واقع ومستقبل النشاط الثقافي في الأردن، إنتلجنسيا للدراسات، 2004.
3. مقدمة بقلم وزير الثقافة ، عادل طويسي الذي أتم خطة التطوير هذه، وزارة الثقافة، 2006.
4. استطلاع بخصوص "واقع ومستقبل النشاط الثقافي في الأردن، إنتلجنسيا للدراسات، مايو 2004.
5. السياسة الثقافية في الأردن، هاني العمدة، اليونسكو.
6. معروف البخيت، رئيس الوزراء السابق: مقال في صحيفة الرأي عن رابطة الاتحاد الأوروبي في 2007، أثناء توليه لمنصبه.
7. خطاب الملك عبد الله الثاني في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة، 2 ديسمبر 2007.
8. التواصل وبناء إستراتيجية، مقال بقلم الدكتور عصام الموسى، صحيفة الرأي، الاثنين، 12 أكتوبر 2009.
9. خلاصة ورشة عمل بعنوان "مستقبل المنظمات الثقافية العربية"، إنتلجنسيا للدراسات، أبريل 2002.
10. لسياسات الثقافية في الأردن: بين الواقع والطموح، أحمد يوسف التل، دار نشر أمانة عمان، 2008.
11. "الاستدامة الثقافية"، ملينا ملينا دراجيسيفيتش-سيسك، بحث مقدم من قبل المورد الثقافي في بيروت، 2009.
12. لقاء مطول مع وزير الثقافة الحالي، صبري رويحيات، بشأن الإصلاحات المطلوبة لوزارة الثقافة، صحيفة الرأي، 11 أكتوبر 2009.
13. الدكتور أحمد هتار، مقابلة في وزارة الثقافة، أغسطس 2009.
14. كتب وزارة التعليم، الصف الثالث والسادس والحادي عشر.
15. الدكتور خالد خريس، المدير الحالي للمعرض الأردني الوطني للفنون الجميلة، مقابلة في أغسطس 2009.

